صوت النساء

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

توزع مجاناً

١ كانون أول - ٢٠١١ العدد ٣٣٦ | صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة المجتمع | 1 December 2011 NO 336

تلتزم السلطة الفلسطينية بمقاومة كافة الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية، التي تبيح العنف ضد المرأة، وأن تدرج جزاءات قانونية رادعة لكل من يمارس مثل هذة الأفعال مع تعويضها عما أصابها من ضرر وأذى، وكفالة تأهيلها ومساعدتها على التخلص من كافة آثار هذا العنف.

مادة ٨ باب الحقوق الجنائية
وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

طاقم شؤون المرأة

صوتنا

مفهوم مناهضة العنف

أصبحت قضية مناهضة العنف ضد المرأة قضية واضحة، مقبولة لمعظم شرائح وقطاعات مجتمعنا. بعكس ما كان الوضع في بدايات الثمانينات، عندما بدأت الناشطات والمؤسسات الفلسطينية، العمل على فضح، تحليل، وعلاج العنف الاسري، النعف ضد المرأة أو العنف المبني على النوع الاجتماعي، باختلاف التوجهات والمضامين.

والآن، وبعد مرور السنوات العديدة على هذا العمل والنشاط الجدي لمناهضة العنف ضد المرأة، قد يكون من المهم توضيح ماذا نعني بمناهضة، وماذا ننعني بكل مستوى من مستويات العنف، أو محور من محاور العنف. أي أن العنف ضد المرأة هو مختلف عن العنف الأسري، حيث أن المرأة قد تعتف من قبل مصدر ليس بالأسرة. وأن العنف المبني على النوع الاجتماعي، ليس فقط من قبل الذكر على الأنثى، بل إنه العنف الذي يمارس ضمن علاقات النوع الاجتماعي، وهو بمثابة منظار أوسع للنظر إلى العنف الممارس ضمن القانون، وفي هياكل وأنظمة المؤسسات، وإلى ما ذلك من تحليل واسع.

أما بخصوص مفهوم المناهضة، فهناك اعتقاد بأن مناهضة العنف يكفي أن يكون من خلال الخطابات والكتابات، أو المؤتمرات، لكن أصبحنا اليوم بحاجة إلى رفع وتيرة هذه المناهضة، حيث أنه هناك حاجة إلى أخذ القرارات الحاسمة والجدية ضد مرتكبي العنف، واتخاذ التدابير القانونية من أجل الوقاية منه وعلاجه. وهنا يأتي دور صانع القرار على مستوى المؤسسات جميعها، ودور القيادة السياسية والتشريعية، حيث أنه أصبح من الضروري أن يكون لهم موقف واضح، صريح وحاسم في هذا الموضوع، وأن لا يكون التعامل معه مثل أو ضمن باقي القضايا. فممارسة العنف داخل مجتمعنا، وإن كانت المصادر معروفة، مثل النظام الاجتماعي، الاحتلال ...الخ. هو من أهم أسباب تراجع وضعف فئة مهمة من المجتمع، وهو من الأسباب المباشرة في إنشاء علاقات مشوهة بين أفراد الأسرة، وسبب بتعزيز الخوف من الحياة، الخوق من الإقدام والمساهمة في تنمية المجتمع من قبل المرأة، التي تعاني من العنف.

إذن، نحن بحاجة إلى اتخاذ مواقف صريحة مناهضة للعنف، ولكن الحاجة الأكبر، هي ترجمة هذه المواقف إلى أفعال، تعمل على تغيير أنماط فكرية، وتؤثر إيجابياً على الحياة اليومية للنساء.

عدسة: عصام الريماوي
خاصة بصوت النساء

لنرفع راية فلسطين خالية من العنف تجاه النساء

إضاءات

تقرير منتدى مناهضة العنف ضد المرأة لعام ٢٠١١

تم إقرار أسبوع مناهضة العنف ضد المرأةK كتعبير كوني عن رفض هذه الظاهرة المهينة، التي تمثل خرقاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان، ولكرامة النساء وحقهن في العيش في مجتمعات تخلو من التمييز، وتبنى على التكافؤ في الفرص. وفي فلسطين تأخذ هذه المناسبة معنى آخر، حيث يضاف للنساء الفلسطينيات عنف آخر ناتج عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه هذا الاحتلال من أشكال مختلفة للعنف والقمع، الذي يطال كافة جوانب الحياة، وتأتي دوماً في مقدمة الضحايا النساء والأطفال. إن هذا التقرير الذي يعكس ويوثق حجم الانتهاكات التي تعرضت لها النساء على الصعيد الداخلي الفلسطيني، والمرتبط بتوثيق الأشكال المختلفة للعنف، الذي تتعرض له النساء، بالذات القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

ارتأينا أن نعرج على ما يقوم به الاحتلال من انتهاكات خطيرة بحق النساء الفلسطينيات خاصة، وكافة شرائح المجتمع الفلسطيني عامة، كالتهجير القسري والتطهير العرقي الذي يقوم به الاحتلال في مدينة القدس، والذي نتج عنه تهجير مئات العائلات، في نفس الوقت عشرات الآلاف من الدونمات وتهجير العائلات والفصل بين السكان، ومنعهم من الوصول لأرضهم ومصادر رزقهم، كل هذا ترك آثاراً خطيرة على الوضع النفسي والاجتماعي والاقتصادي، بالذات للنساء الفلسطينيات، حيث ازدادت نسب البطالة التي وصلت .... حيث هي بين النساء .....أي أن نسب الفقر ارتفعت بشكل ملحوظ، وهذا مرتبط عضوياً بارتفاع نسب العنف الاجتماعي ضد النساء، فلا يمكن إجراء فصل بين ما يقوم به الاحتلال من ممارسات، وما تتعرض له النساء من عنف اجتماعي، فحالة عدم الاستقرار واستمرار مسلسل العنف ضد الشعب الفلسطيني، يرتبط عضوياً بتصاعد وتيرة العنف ضد النساء.

من المهم تذكر، أن السلطة الوطنية الفلسطينية، خطت خطوات إيجابية على طريق تحقيق المساواة للنساء، وإيجاد صيغ قانونية رادعة ضد مرتكبي جرائم القتل على خلفية ما يسمى الشرف، وهذا بالطبع انعكس على عدد النساء اللواتي قتلن، حيث سجلت الإحصاءات للعام ٢٠١١ حالتين فقط، وهذا يثبت أن وجود نظام قانوني رادع، يشكل ضمانه حقيقية للحفاظ على حقوق الإنسان. ولكن في نفس الوقت نحن كنساء، ما زلنا نرى أن هناك الكثير لم ينجز بعد، ونحن في هذه المناسبة، ندعو السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة برئيسها محمود عباس، لتبنى مسودة قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، الذي توافق عليه مجموعة الحركة النسوية الفلسطينية والجهات القضائية والتشريعية المختلفة.

إن قراءة الجدول السابق، تعكس ارتفاعاً في عدد المراجعات من النساء لمراكز الشرطة طلباً للحماية، وهذا في اعتقادنا لا يعود لارتفاع وتيرة العنف ضد النساء بكافة أشكاله، ولكن لارتفاع الوعي لدى النساء، لضرورة التوجه لمراكز الشرطة لطلب الحماية. هنا ومن المهم أن نؤكد على:

أهمية تفعيل دور وحدات حماية الأسرة التابعة لجهاز الشرطة، بحيث تصبح مهيأة أكثر لاستقبال النساء، وتوفير أجواء من الخصوصية، والحفاظ على السرية في التعامل مع قضايا النساء.

فيما يتعلق بحالات النساء التي تم تحويلها لمركز حماية المرأة والطفل محور للعام ٢٠١١، كانت ٣١ حالة فقط، علماً بأن الحالات المتواجدة في مركز محور، هي من الحالات المهددة بالقتل، أو اللواتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي، هذه الحالات في انخفاض، مقارنة بعدد الحالات للعام ٢٠١٠، حيث كانت ٥٦ حالة، فيما يتعلق بالحالات التي تم إدخالها لدار رعاية الفتيات، وهو مركز يستقبل فتيات قاصرات ممن هن دون الثامنة عشر، بلغ ٣٤ حالة، ما بين اعتداء جنسي وعنف أسري.

الحالات التي دخلت مركز طوارئ أريحا، بلغت ٦ حالات حتى شهر آذار ٢٠١١، وهو الآن مغلق بسبب الترميم.

الإحصاءات التي وثقت من قبل منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، أو الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، تفيد بأن عدد الوفيات من النساء ١٦ حالة للعام ٢٠١١. منها خالتين قتل على خلفية الشرف، وحالتين وفاة غامضة، حالة وفاة جراء الإهمال الطبي، والباقي تنوعت ما بين فوضى السلاح والغرق والاختناق والحرق، من المهم أن ننوه في هذا التقرير، إلى أهمية الوقوف بجدية للتحقق من حالات وفيات النساء في بعض المستشفيات خلال عمليات الولادة، التي جزء كبير منها ناتج عن الإهمال الطبي، وعدم توفر الشروط الصحية في أقسام الولادة، وهذا بالطبع يحتاج للبحث والدراسة للوقوف على الأسباب ومعالجتها، إننا وفي نهاية هذا التقرير نود التأكيد على القضايا التالية:

دعوة السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس ورئاسة الوزراء، لتبني مقترح قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

وضع آليات وإجراءات واضحة لتطبيق إتفاقية سيداو، واستدخالها في الأنظمة والسياسات الوطنية. ندعو كافة المؤسسات لتسليط الضوء ورصد وتوثيق الانتهاكات الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ضرورة تفعيل أشكال التضامن المختلفة مع نسائنا في قطاع غزة، اللواتي يتعرضن للحصار والهجمات المستمرة من قبل جيش الاحتلال.

الانتهاك	الخليل	بيت لحم	رام الله	نابلس	جنين	قلقيلية	سلفيت	طولكرم	أريحا	طوباس	القدس	المجموع
الإيذاء	165	59	147	53	65	65	59	81	41	19	52	806
تهديد	4	9	7	21	20	21	34	34	10	12	5	177
معاكسة الفتيات	4	6	20	3	12	1	7	6	/	2	1	62
اغتصاب	/	2	3	2	1	1	/	1	/	/	/	10
شتم وتحقير	8	8	4	/	11	2	84	3	1	2	5	128
تحرش جنسي	4	10	2		/	/	/	4	2			22
هتك عرض	/	/	3	4	1	2	/	3				13
محاولة اغتصاب	/	/	/	/	/	/	/		1			1
المجموع	185	94	186	83	110	92	184	132	55	35	63	1219

بيان صادر بمناسبة

إحياء الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١١

«لا للقتل ... نعم للحياة، مع إقرار قانون العقوبات الفلسطيني»

على الرغم من كافة الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في مواجهة العنف ضد المرأة، وارتفاع الأصوات المنادية والمطالبة بمنح المرأة كافة حقوقها، تلك الحقوق والمبادئ التي جسدت في العديد من الصكوك الدولية، والتي منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

إلا أن العنف ما زال متأصلاً في حياتنا، وما زالت المرأة الفلسطينية تتعرض للعديد من أشكال التميز والإضهاد، وما زالت تتعرض للعنف باعتبارها إحدى الأطراف الضعيفة في المجتمع، فهي المتضرر الأكبر، سواء من العنف السياسي، وتحديداً عنف الاحتلال، أو العنف الاجتماعي والإقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني أينما تواجد.

وبهذه المناسبة، فإن منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، يؤكد بهذه المناسبة على الأمور التالية:

العنف ضد المرأة الفلسطينية يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والأمن.

العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعوق أو يلغي تمتع المرأة بهذه الحقوق والحريات الأساسية.

العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة، وممارسته التمييز ضدها والحيلولة دون نهوضها الكامل.

العنف ضد المرأة، سواء في الأسرة أو في المجتمع، ظاهرة منتشرة تتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة، ويجب أن يقابل بخطوات عاجلة وفعالة تمنع حدوثه، وإذ يثير جزعها أن الفرص المفتوحة أمام النساء لتحقيق المساواة القانونية والاجتماعية والسياسية والإقتصادية في المجتمع، هي فرص يحد منها، فيما يحد العنف المستمر والمترسخ.

وبأن هناك حاجة ملحة إلى أن تطبق بشكل شامل على المرأة، كافة الحقوق والمبادئ المتعلقة بالمساواة. وبمناسبة احياء الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، ومع ارتفاع وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني، تبعاً لمؤشرات وأرقام سجلتها مؤسساتنا ومؤسسات رسمية أخرى، فإننا ندعو السلطة الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ مختلف التدابير والإجراءات، واستصدار سياسات لمواجهة التميز ضد المرأة الفلسطينية، ومواجهة العنف الممارس ضدها، من منطلق واجب السلطة الالتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، وتحديداً من خلال العمل على:

إقرار قوانين العقوبات، الأحوال الشخصية وقانون حماية الأسرة، باعتبارها القوانين الأكثر تماساً مع حقوق النساء، والتي هي ثمرة جهود عظيمة بذلت من قبل جهات عدة متخصصة، من أجل الوصول إلى مجتمع آمن خالٍ من العنف. توفير نظام حماية متكامل للنساء الفلسطينيات، حيث أن محاربة العنف يحتاج إلى نظام متكامل، يجمع ما بين التشريع القانوني والحماية الاجتماعية، استقلال الجهاز القضائي وتغيير الثقافة الاجتماعية، تحسين الوضع الاقتصادي للنساء وتأمين بيئة سياسية ديمقراطية حرة. رفع قدرات موظفات/ي الحكومة العاملات/ين في وظائف تقدم الخدمة للنساء والفتيات، والمسؤولين عن تنفيذ سياسات درء العنف. زيادة الميزانيات المخصصة لمناهضة العنف، حيث أن قيمة الميزانيات المخصصة لا يمكن أن تتحقق معها بنود الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. إننا في المنتدى، مللنا الاستهانة بكينونة النساء الفلسطينيات وأدوارهن، ومللنا من المجاملات، ولم نعد نحتمل ان نكون أوراقاً لحسم معارك الآخرين، ومن هنا، وفي أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة نقول، بأننا لا نمتلك المزيد من الوقت حتى تقتل فتاة أخرى، أو أن تضرب امرأة أو فتاة جديدة، أو أن تتعرض المزيد من النساء للعنف الجنسي أو النفسي ... كفانا قهراً ... ونحن التواقات للحرية ومقاومة الاحتلال. نحن لسنا بأرقام أو إحصائيات.... نحن بشر كل منا لها قصة حياة... إلى متى سننتظر ... ليقر قانون العقوبات الفلسطيني الجديد، ولتصدر المزيد من الإجراءات لحماية لنساء، ولتتكاثف الجهود لتحقيق الأمن والحماية والعدالة للجميع و... للنساء.

رفع الظلم عن النساء بين الأقوال والأفعال

مها التميمي

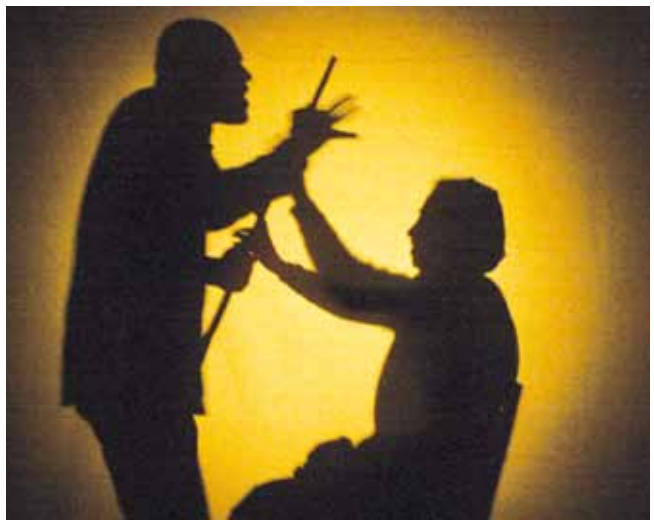

دق جرس البيت ليلاً، يا ساتر! من سيكون، إنني لا أنتظر أحداً في هذا الوقت، ترى من يكون زائر الليل؟ خواطر وأفكار تقاذفتني حتى وصلت إلى الباب لأفتحه، رأيت صديقتي (س) في ملابس النوم، هيئتها لا توحي بأن الأمر طبيعي! دعيتها للجلوس والاسترخاء، لكنها لم تعطني فرصة للكلام، وباغتتني بالقول: لقد خلصت من هذا الزوج، طلقني، لم أعد أقوى على الاحتمال، يهينني ويشتمني أمام أولادي، ووصل به الأمر إلى ضربي ضرباً وحشياً. لم أكن أتصور أن تكون هذه حياتي، إنه يتدخل في كل التفاصيل، ماذا أرتدي من ملابس، متى أزور أهلي، مع من أتحدث في العمل من الزملاء والزميلات، وقائمة من الممنوعات، ممنوع الذهاب إلى السوق، ممنوع الخروج مع صديقتي. في كل مرة أصمت وأصبر وألتمس المبررات، إلى أن نفذت قدرتي على الاحتمال وشعرت بالاختناق. ذروة الإهانة كانت الإغتصاب، تصوري كيف تحتمل الزوجة كراهية وإهانة زوجها، وممارسة الجنس في الوقت ذاته. تخيلت زوجي بهيئة جندي احتلال، يقمع حريتي الخاصة، تصوري أن يلاحقك جندي الاحتلال إلى منزلك ويضع حاجزاً على سريرك، وحاجزاً في مطبخك، يلاحقك في كل زاوية وأمام كل عتبة، وتكون مهمته كتم أنفاسك دون أن يعلم به أحد. المصيبة أن جندي الاحتلال الداخلي لا يخضع لرقابة ولا لتغطية وسائل الإعلام، ولا لمساءلة منظمات حقوق الإنسان، ولا لإي رادع كما هو عليه حال جندي الاحتلال الخارجي. لا أبالغ إذا قلت إنه أشد قسوة، ولكن من يصدق؟ انفجرت صديقتي بالبكاء وبكيت معها.

تعاني النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ازدياد كبير في مستوى العنف والتمييز ضدهن، حيث تشير الإحصائيات إلى تعرض ثلثي النساء إلى مستويات مختلفة من العنف الأسري على يد أزواجهن أو آبائهن وإخوانهن، مما يجعل نصف المجتمع الفلسطيني ليس معطلاً فقط، بل ويكابد المعاناة والقهر، خلف جدار سميك من الجرائم المسكوت عنها.

على الرغم من إقرار منظمة التحرير الفلسطينية، عبر رئيس لجنتها التنفيذية ورئيس السلطة أبو مازن للإتفاقية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» في آذار الماضي، وقرار تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، إلا أن هذه الإنجازات بقيت في الإطار النظري حبراً على ورق، ولم تترجم إلى قوانين تحقق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في فلسطين، ولم تحد من التمييز والمعاناة الناجمة عنها. لماذا لم يتم ترجمة هذه الإنجازات النظرية إلى قوانين وسياسات؟ لماذا لم يتم اشتقاق سياسة ونشر وعي بمضمون الإتفاقية؟ لماذا لم يتم تأمين الحماية للنساء، ومحاصرة العنف المجتمعي الممارس على النساء الفلسطينيات، ومعاقبة المجرمين وقتلة النساء. القيم المتوارثة التي تتعامل مع المرأة كشخصية ناقصة الأهلية القانونية والاجتماعية، هي المسؤول الرئيسي عن استمرار مسلسل التمييز والعنف ضد النساء، هي المسؤول عن انفصال تبني الإتفاقية عن الممارسة. وعلاقات المجتمع الإنتاجية التي ترتكز على تراتبية ذات مضامين أبوية ذكورية، يمارس طرفها الأقوى اقصاءً متعمداً لطرفها الأضعف، وتولي أمرها برعايتها وباتخاذ القرارات الحياتية الخاصة بها، كقرار التعليم الجامعي وقرار الزواج. حيث تشير الإحصاءات، أن غالبية الزيجات التي تتم في المناطق الفلسطينية، تتم وفق رغبة الأهل، دون أي اعتبار لرأي الزوجين، وخاصة الزوجة، وما زالت ظاهرة تزويج الطفلات منتشرة، حيث بلغت النسبة ١٤،١٪، كما تدلنا الإحصاءات أن ٩٤٪ من النساء لا يرثن، وبمعنى آخر فهن يحرمن من حقهن في الملكية، مما يجعلهن أكثر ضعفاً في المجتمع الفلسطيني، ويمكن أن يستدعي حرمانهن من الإرث إلى فقدانهن الحياة، أو فقدان حقهن في الزواج، كي لا تنتقل الملكية إلى الزوج.

يشير تقرير فجوات النوع الاجتماعي، الصادر عن مركز الإحصاء الفلسطيني العام الماضي، إلى غياب النساء الفلسطينيات الفعلي عن سوق العمل، حيث بلغت نسبة النساء الناشطات إقتصادياً ١٤،٩٪ من مجموع النشيطين إقتصادياً، ونستطيع القول هنا، أن النساء الفلسطينيات يمثلن الفئة غير القادرة على الاعتماد على نفسها، وبأنهن الفئة المحرومة من التحكم بالعديد من الموارد، نظراً لاعتمادهن على غيرهن، إن النساء يشكلن أفقر الفقراء في المجتمع الفلسطيني، والمقصود بالفقر هنا عدم التمكن من اتخاذ القرار، بشأن الحاجات المادية، وعدم إمكانية التحكم بها.

ولا شك في أن تغييب النساء عن سوق العمل، يرتبط بشكل مباشر بتغييبهن عن الدور السياسي، حيث ينعكس عدم تمكن النساء من اتخاذ قرارات خاصة بحياتهن الشخصية، على عدم تمكنهن من الانخراط الفعلي في الفضاء العام والتأثير فيه. إن بقاء النساء الفلسطينيات كطرف ضعيف في المجتمع، يجعلهن فريسة سهلة لكافة أشكال التمييز ضدهن، وهذا يزيد من العنف ضدهن، تلك الظاهرة الخطيرة التي تطال المجتمع برمته. ما زالت الفجوة بين الجهود التي تبذل من قبل المؤسسات الأهلية والمجتمعية، وبين التغيير المطلوب. في ظل استمرار وجود الفجوة والتناقض بين ما هو معلن وما هو ممارس، ستبقى المؤسسات النسوية والقوى التي تتبنى نظرياً مبدأ المساواة، أمام تحدٍ كبير، وأمام مسؤولية وضع برامج ملموسة في المجالات المختلفة. والبدء بحملات توعية ونقد لكل الانتهاكات، والتصدي للخطابات التي تنال من حقوق المرأة، وتقديم تصورات لمشاريع قوانين تشرع المساواة والحرية، ونشر ثقافة تحرر واضحة وغير ملتبسة.

المرأة الفلسطينية ضحية موروث اجتماعي يعزز العنف النفسي

ميساء الأحمد

لا شفيع للمرأة من قانون أو بشر، بالرغم من أنها نصف المجتمع، إن لم تكن جميعه، وبالرغم من أنها أساس البيت، ومدبرة الأمور، ومنظمة الأحوال، والأم والأخت والزوجة، هذا هو حال عدد لا يستهان به من نساء المجتمع الفلسطيني، واللواتي يتعرضن لعنف نفسي كل يوم. فالعنف النفسي حسب ما رأت رانيا السجلاوي، الأخصائية الاجتماعية في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تتعرض له النساء بطريقة الحياة اليومية التي يعشنها، في البيت أو الشارع أو مكان العمل.

عنف في سياق عام وخاص

وللعنف النفسي الذي تتعرض له النساء في مجتمعنا الفلسطيني أشكال متعددة، فحسب ما قال المحامي أحمد أبو زينة: «العنف النفسي يمارس على جميع أفراد المجتمع، حيث أن الظروف التي نعيشها تشكل نوعاً من الضغط النفسي على الجميع، ذكوراً وإناثاً، وبالتالي العنف النفسي الذي يقع على المرأة من هذا الشق، هو جزء من العنف النفسي الذي يقع على المجتمع ككل».

وأضاف أبو زينة: «وهناك عنف نفسي خاص بالمرأة، حيث لا يزال هناك تمييزاً ضد المرأة، من مخلفات الموروث الاجتماعي، الذي لا علاقة له بالدين، فمثلاً ما زالت المرأة تحرم من الميراث، ويفضل الذكر على الأنثى في المواليد، وهناك تمييز في العمل من خلال شروطه وظروفه وأجوره، وكل هذا يقع تحت نطاق العنف النفسي».أما العنف النفسي داخل البيت، يتركز في قضية إهمال المرأة كما قالت السجلاوي، حيث يهمل الرجل المرأة ويتعامل معها بطريقة مهينة، ويحرمها حقها بالتعليم والعمل، والحرمان الاقتصادي، إضافة إلى موضوع الإجبار على الزواج من شخص لا ترغبه. وبالتالي يمكن أن نربط ما بين سياق المنع والعنف النفسي بشكل كبير، حيث يتمثل هذا العنف من خلال أسلوب المنع لبعض تصرفات المرأة أو رغباتها أو حقوقها، بوسائل عدة، كالفرض والإجبار، وقد تصل أحيانا للتهديد، سواء بالإيحاء أو التهديد المباشر واستخدام الألفاظ المشينة.

عادات وتقاليد تعزز العنف

وعند البحث في أسباب قيام الرجل بتعنيف المرأة نفسياً، قال أشرف أبو الحية، المستشار القانوني في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: «يوجد ربط للعنف النفسي في إطار الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد الموجودة، فهناك منظومة اجتماعية مفروضة بحكم المجتمع الذكوري وتركيبته، وقد تكون مفروضة على الرجل والمرأة، فقد يقبل الرجل أن تذهب المرأة للعمل، لكن محيطه الاجتماعي يرفض الفكرة، وبالتالي ينساق هذا الرجل لمحيطه الاجتماعي». فيما أرجعت رانيا السجلاوي، أسباب قيام الرجل بتعنيف المرأة للتنشئة، من حيث كيف ننظر للمرأة، وكيف تربينا على التعامل مع المرأة، ورأت أن موضوع العنف هو جزء من ثقافتنا، لذلك فإن التنشئة الاجتماعية هي الأساس، والوضع الاقتصادي قد يلعب دوراً مهماً، مقترناً أحياناً بالوضع السياسي. وأكدت السجلاوي على صعوبة فصل العنف النفسي عن العنف الجسدي، حيث لا يوجد امرأة تتعرض لعنف جسدي، لا يرافقه عنف نفسي.

العزلة والإحباط

وللعنف النفسي كثير من الآثار السلبية، التي تظهر على المرأة المعنفة، نفسياً واجتماعياً، فقد يؤثر نوع العنف الذي تتعرض له على علاقاتها الاجتماعية، فيقودها إلى الانطواء والعزلة، فتفضل أن تبقى لوحدها، وقد يؤثر أحياناً على التحصيل الدراسي عند الفتاة، وفي بعض الحالات قد يؤدي إلى أمراض نفسية عند المرأة. وتحدث أبو الحية عن آثار العنف من خلال سياقين: الأول يؤدي إلى الحد من طاقات المرأة وقدراتها الإبداعية، حتى لو داخل الأسرة، مما يسبب إحباط لديها، والسياق الثاني نتحدث من خلاله عن تعطيل نصف المجتمع، وحتى لو تمكنت المرأة للخروج لسياق معين، تبقى تحكمها حواجز لا تستطيع تخطيها. وقد يؤثر تعرض المرأة لعنف نفسي على أطفالها، فيصبح لدى المرأة صعوبة في التعامل مع أطفالها، ويمكن أن تعنف وتهمل أطفالها كرد فعل لما تتعرض له من عنف.

قانون لا يحمي المرأة

أما من الناحية القانونية قال أبو زينة: «لا يوجد نصوص قانونية تعاقب على مشكلة العنف النفسي، ولا يوجد قوانين يمكن الاعتماد عليها والركون إليها لمحاربة هذه الظاهرة، وصعب أن يكون هناك نصوص قانونية تمنع التمييز ضد المرأة في بعض أشكاله، حيث لا يمكن أن يكون هناك قانون يعاقب الرجل إذا فضل أن يأتيه ذكر وليس أنثى، فهذا خارج النطاق القانوني، حيث له علاقة بالدين والأخلاق والتوعية». فيما رأت رانيا السجلاوي، أن القانون بشكل عام غير منصف للنساء، وخصوصاً في قضية العنف النفسي، لمدى صعوبة قياس الأثر وإثباته، فالقانون غير منصف في قضايا القتل على خلفية الشرف، فكيف في مثل هذه القضايا. وحول اعتبار العنف النفسي من قضايا القدح والذم، قال أشرف أبو الحية: «إن القدح والذم يختلف من إطار الأسرة عن خارجها، فقضية القدح والذم بحاجة لشكوى وإثباتات، أما داخل الأسرة فيصعب إثباتها، وتندرج تحت الخصوصية الأسرية التي لا يتدخل فيها القانون، ودائماً تدرج في إطار العنف العام الذي يحدث دائماً ولا يتدخل به القانون».

ومع قوانين غير منصفة، نجد أن المرأة يفرض عليها خيارات، أن لا تخرج وتتكلم. فيرفض شكواها أقرب الناس، وحتى وإن خرجت من سياق الأسرة لسياق العائلة الممتدة، الأب والأم، لتعبر عن هذا العنف الذي تتعرض له، سوف تلقى اللوم من العائلة، فهذه ثقافة اجتماعية، والخيار الآخر هو الطلاق المرفوض نهائياً. وفي محاولة لمعالجة هذه الظاهرة، شدد أبو زينة بأن يكون هناك توعية مجتمعية، تأخذ بعين الاعتبار أن المرأة بحاجة لمراعاة مشاعرها وخصوصيتها، فيجب أن يتعاون القضاء ورجال الدين والمسؤولون، من أجل توعية وتثقيف المجتمع بأن المراة إنسان كامل الحقوق ومتساوي الكرامة مع الذكر، وأن يتم العمل على قانون عقوبات يضمن حماية المرأة التي تتعرض لعنف نفسي وجسدي بشكل صحيح ومنصف.

العنف... كيف يكون

روان سمارة

لا يزال العنف الممارس ضد المرأة، هو أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص. فعلى الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء المتعلمات، والتواجد النسوي الملفت كماً ونوعاً للمرأة الفلسطينية في سوق العمل، وازدحام الساحة الفلسطينية بالعديد من المؤسسات التي تعنى بحقوق المرأة وشؤونها. كل ذلك لم يكن كافياً للحد من هذه الظاهرة وتفشيها في المجتمع الفلسطيني، الذي يعد كغيره من المجتمعات العربية، أرضاً خصبة لمثل هذه الظواهر الاجتماعية، التي لا تترك أثرها على الشخص وحسب، بل تمتد آثارها لتشمل الأسرة والمجتمع أيضاً. يعرف العنف بشكل عام، بأنه كل فعل يقوم به شخص ما بقصد إيذاء شخص آخر مهما اختلف نوع هذا الأذى وأثره. أما تعريف العنف ضد المرأة، فقد جاء وفقاً للإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العشرين من شهر كانون أول للعام ١٩٩٣، بأنه: «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، وينجم أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسدية أو نفسية أو جنسية للمرأة. بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع هذا في الحياة العامة أو الخاصة». العنف إذن هو فعل يمارسه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف، والذي يمثله عادة في الأسرة المرأة والأطفال، الذين يقفون عاجزين أمام مثل هذه الممارسات.

وتتنوع أشكال العنف الممارس ضد النساء، فمنها الجسدي، الجنسي، اللفظي، الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي. ولهذه الأشكال جميعاً نفس الأسباب، التي تتنوع أيضاً بين سياسي واقتصادي واجتماعي. سياسياً تقع المرأة الفلسطينية كما المجتمع بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام والإقتتال، وبين هذا وذاك، حالة من عدم الاستقرار. اقتصادياً، ليس الوضع بأفضل، فالبطالة من جهة، وتدني المستوى المعيشي للأسر من جهة ثانية، وما تعانيه بعض النساء من تبعيتها الإقتصادية للرجل، وعجزها عن تأمين حاجاتها الأساسية إلا من خلاله. كل هذه عوامل تسير بهذه الظاهرة نحو التنامي والتزايد. أما اجتماعياً، فتتعدد الأسباب، وتختلف ثقافة التفوق الذكوري وارتباطها بتحقيق الأمان، والتربية القائمة على التمييز بين الجنسين، ثم التفسير الخاطئ للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والعديد من حالات الزواج المبكر، واختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين، وما يترتب عليه من عدم اتزان العلاقة بينهما. مؤسساتياً، نجد أن القصور في تعامل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مع مثل هذه القضايا، يقدم دعماً غير مباشر لمرتكبيها للتمادي أكثر وأكثر. فغياب القانون الرادع الذي يحفظ للنساء حقهن، وغياب دور المؤسسات الخاصة، التي تتبنى قضايا المرأة، كل هذه أمور تحسب على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. كما أن هناك العديد من الأسباب التي تتصل بشكل مباشر بالمرأة ذاتها، فهي التي نشأت ضمن منظومة اجتماعية معينة، لا بد أن تتأثر بما حولها، هذا إن لم تعمل هذه البيئة على رسم الخطوط العريضة لشخصيتها. فهي قد تفقد ثقتها بذاتها وقدراتها، وقد يرافقها شعور بالعجز والحاجة الدائمة، لأن تكون تحت وصاية رجل ما. مما يؤدي بالمرأة للخضوع والاستسلام، وهو ما سيشجع الطرف الآخر على التمادي أكثر.

وبالرغم من تعرض النساء للعنف على يد نساء أخريات، إلا أن العنف ضد المرأة، ارتبط حصراً بالرجل، وذلك لأنه الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة، كما أنه الأشد إلحاقاً للأذى بها. وبالحديث عن الأذى، فلا بد لنا من التطرق للآثار المترتبة على ممارسة العنف ضد المرأة، والتي أرى أنها تنقسم لثلاث محاور جسدية ونفسية وسلوكية. فجسدياً تتعرض النساء المعنفات للعديد من أشكال التعذيب التي يمكن أن تترك آثارها على أجسادهن لفترات طويلة، كما أن بعض هذه الآثار، لا تزول أبداً. أما نفسياً فتحتاج النساء المعنفات لإعادة تأهيل نفسي لمساعدتهن على استرجاع ثقتهن بأنفسهن، وتعزيز قدرتهن على مواجهة مثل هذه المواقف والتعاطي معها. وسلوكياً تتحول المرأة للعدائية، فكثير من هؤلاء النساء يتحولن من دور الضحية لدور الجلاد، ويمارسن بدورهن التعنيف على آخرين، قد يكونون أبناءها أو من هم أضعف منها.

لن يكون علاج ظاهرة اجتماعية كالعنف ضد النساء أمراً يسيراً، ولن يحدث بالتأكيد بين ليلة وضحاها، فالأمر يحتاج بداية للتنسيق والعمل في أكثر من اتجاه، وعلى أكثر من صعيد. ومن أهم هذه الأصعدة:

السعي لإيجاد قانون يحمي النساء المعنفات.

تنشيط وتطوير المؤسسات ومراكز حقوق المرأة.

العمل على إيجاد مراكز تقدم الدعم النفسي لهؤلاء النساء، وتعيد تأهيلهن ودمجهن في المجتمع. بعد الوقوف على هذه الظاهرة وأسبابها، والحديث عن كيفية حلها، إلا أن هناك سؤالاً: كيف ننتظر من امرأة خاضعة مستسلمة، أن تربي مناضلين قادرين على مواجهة جبروت دولة كدولة الاحتلال؟

الحواجز الداخلية التي تقبع في داخل النساء المعنفات

فداء البرغوثي

تعتبر تجارب العنف الجسدي التي تعيش في ظلها النساء المعنفات، وبالذات الشديدة منها والمزمنة، مصدر من مصادر الضغط الواقع عليهن على اختلاف أشكاله، الذي يهدد قدرتهن ويقلل من فعاليتهن للتكيف بفعالية مع العنف، أو وضع حد للإساءات اللاتي يتعرضن لها. وما يزيد الأمر سوءاً على سوء، أن بعضهن لديهن جملة من مصادر الدعم الخارجية التي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في وقف العنف أو إنهائه، لكنهن قابعات تحت سيطرة الحواجز الداخلية، مثل انخفاض التقدير الذاتي، العجز المكتسب، لوم الذات والتكيف السيئ، الذي قد يجعلهن يدرن في رحى العنف وتأثيراته دون جدوى.

وقبل الحديث هنا عن الآلية الفعالة التي يجب اتباعها من قبل المراكز والمؤسسات التي تقدم خدماتها للنساء المعنفات، على صعيد التعامل مع ذات الحواجز الداخلية، التي تقف عائقاً أمام قدرتهن على تحديد خياراتهن للتخلص من العنف، لا بد لنا من الإشارة إلى تحديد نوعين مختلفين من الإساءة: أولهما العنف الزوجي، وثانيهما العنف الأبوي، على اعتبار أن الاثنين يختلفان من حيث طبيعة وشدة ومدة الإساءة، وفي النوع الاجتماعي للجاني والضحية.

فالعنف الأبوي، يكون موجها من الرجل إلى المرأة، ويظهر نمطاً من التسارع في مرات حدوثه وشدته مع الوقت، ويتضمن ليس فقط العنف الجسدي بل التبعية الاقتصادية، التهديد، العزلة وأنماط أخرى من السيطرة الأبوية التي تمتد بجذورها إلى عمق التقاليد والثقافة الأبوية داخل العائلة، على صعيد المجتمع المحلي والعربي والعالمي. إن الإساءة للمرأة، كما تم تناولها هنا، تشير في جوهرها إلى العنف الأبوي، وتعرف بأنها نمط من السلوكيات قد تكون جسدية (مثل الضرب)، عاطفية أو نفسية (مثل الإهمال)، لفظية (مثل السخرية) أو جنسية (مثل الإكراه على ممارسة الجنس)، تمارس بقصد التحكم أو إذلال المرأة على يد شريكها. وعليه، فثمة العديد من الآثار الشائعة للإساءة على ضحاياها، والتي تميزها عن العنف الزوجي الشائع، والتي تتضمن بدورها الاستجابات العاطفية والإدراكية والسلوكية، التي تعتبر من آثار نتائج الضرب: الغضب، الخوف، القلق، الإكتئاب، انخفاض التقدير الذاتي، الانتحار أو احتمالية عاليه لحدوثه، الشعور بالقهر، فقدان الذاكرة، ضعف التركيز، مشاكل جسدية، الشك، الخوف المرضي. ويمكن النظر للحواجز التي تعيق المرأة عن إنهاء العلاقة التي تتعرض فيها للعنف، بأنها خليط من عوامل داخلية وخارجية خاصة بالمرأة. أما العوامل الخارجية، فتعرف بأنها عوائق تتضمن: نقص الدعم أو النقد من أفراد العائلة الممتدة بخصوص إنهاء العلاقة، وبالذات إن كان هناك أطفال، التحصيل العلمي المنخفض، المهارات الوظيفية المحدودة، عملية الدعم الذاتي المعقدة في ظل غياب الإسهامات الاقتصادية من المعنف، وعدم القدرة على توفير المسكن ورعاية للأطفال. ومن وجهة نظر السياسات الاجتماعية، فإن المطلوب للتعامل مع الحواجز الخارجية، ليس الاستشارة بل مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تتيح للمرأة المعنفة، تحديد فيما إذا أرادت الاستمرار في علاقة تتعرض فيها للعنف أو إنهائها، وتيسير سبل الإنهاء إن قررت هي ذلك. التغيرات التي تطرأ على السياسة المتبعة بهذا الخصوص، والتدخلات الاجتماعية الواسعة، من شأنها أن تزيد العقوبات المفروضة على استعمال العنف ضد النساء، وتعمل على تحسين أوضاعهن التعليمية والاقتصادية، وتحسين كم ونوعية الخدمات المادية المتوفرة للنساء، التي تسعى لإنهاء علاقة تتعرض فيها للعنف. وقد تمكن تلك التدخلات النساء من اتخاذ قرارات أكثر عقلانية، حول الاستمرار أو إنهاء العلاقة، دون أن يتم إعاقتها من عوامل خارجية تشكل حواجز أمام المغادرة.

على أية حال، فإنه حتى حين ترغب النساء بإنهاء العلاقة، وعندما تكون تلك الخدمات متوفرة، لكنها في حد ذاتها غير فعالة لتمكين تلك الضحايا من البدء بالخطوات، التي تؤدي إلى إنهاء العلاقة، وفي تلك الحالات، فإن القوى الداخلية عند المرأة، قد تعمل أيضا على التدخل في قدرتها على استغلال الدعم المتوفر لها في المجتمع.

وتتضمن الحواجز الداخلية النواحي النفسية والعاطفية والإدراكية للأداء، والتي تقيد النساء، أو تعقد لهن خطوة المغادرة، أو التكيف في مرحلة ما بعد الإساءة. وقد يكون بعض من تلك العوامل موجود قبل حدوث الإساءة، مثل انخفاض التقدير الذاتي، السلبية، أو الاكتئاب. وعلى سبيل المثال وجد Johnson، أن المفهوم السلبي حول الذات، كان مرتبطاً بالعودة إلى استئناف علاقة تتعرض فيها المرأة للعنف، بعد مكوثها في ملجأ حماية للنساء المعنفات، لكن فقط في حالة كان دخل العائلة منخفضاً، ولم تكن المرأة عاملة. على أية حال، فإن كل من هذين العاملين، يمكن أن يحدث نتيجة الإساءة، إضافة إلى عوامل أخرى، مثل العجز والاكتئاب ولوم الذات عن الإساءة.

وهناك أسباب عديدة أخرى لم نعرج على ذكرها تمنع المرأة من مغادرة البيت نتيجة العنف الأسري.

وبغض النظر عن التوقيت الذي تطورت فيه مثل تلك التوجهات، فإنها قد تكون قابلة للتغيير بواسطة إجراءات العلاج، إذا تبين بأنها تعيق عملية وضع حد نهائي للإساءة، أو التكيف في مرحلة ما بعد الإساءة. وعليه، فإن المطلوب من مختلف المراكز التي تقدم خدماتها للنساء المعنفات، العمل على تبني نموذج فعال، يأخذ بعين الاعتبار الحواجز الداخلية التي تعرقل مسيرة النساء المعنفات، لوضع حد نهائي لحياتهن المهددة بالخطر.

تزامناً مع حملة مناهضة العنف ضد النساء

ضحايا العنف يبثنَ همومهن ومعاناتهن لصوت النساء

غزة: ماجدة البلبيسي

أكثر من خمس حالات، ترددت على إحدى المراكز الحقوقية التي تدافع عن قضايا العنف المرتكبة ضد المرأة، خلال تواجدي هناك لمدة لم تزد عن ساعتين من الوقت، وبرفقتي إحدى الحالات التي جاءت لطلب المشورة ومتابعة قضية حضانة طفلتها. رغم يقيني وإيماني بأن قضية العنف ما زالت متواجدة، وبشكل يفوق السابق، إلا أنني فوجئت بحجم القضايا الواردة لتلك المراكز، التي تعكس زيادة وعي المجتمع والمرأة على وجه الخصوص، بضرورة التوجه لتلك المراكز، التي أصبحت تقدم دعماً وتناصر قضية المرأة وحقوقها الشرعية. ولكنها في ذات الوقت أعطتني انطباعاً، بأن قضية العنف ما زالت تراوح مكانها إن صح لي التعبير، في ظل مجتمع ما زال يعج بالعديد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية الشائكة، التي ساهمت وبشكل كبير في وجود هذه القضية وبشكل ملحوظ. (ر. ب) إحدى المطلقات اللواتي ما زلن يقفن على خط الدفاع الأول عن حقهن في حضانة أطفالهن، بعد أن حبسن أنفسهن لأجل هذا الهدف، ولكن يبدو أن بارقة الأمل والقشة التي تعلقن بها، حين جرى الحديث عن تعديل قانون الحضانة، بما يسمح للمحضون أن يبقى وفق المصلحة الفضلى مع أحد والديه، ثم حدث تراجعاً من قبل السلطات الحاكمة بشأن تطبيق هذا القانون، الذين إرتأوا بأنه سينصف المرأة، وهذا يضير الكثير من المسؤولين، وغير المعنيين بإعطاء المرأة أدنى حقوق لها، بعد أن أفنت شبابها وعمرها وصحتها، في محاولات يائسة للحفاظ على استقرار الأسرة.

لم يعد هناك متسعا للصبر

بدت (ر. ب) شاحبة الوجه سقيمة وشاردة الفكر والذهن، رغم أنها ما زالت في عمر الشباب، جل تفكيرها وحياتها تمحورت حول بضعة شهور، قد تكون نهاية الحياة لديها، في حالة تم تنفيذ حكم الحضانة لصالح طليقها، بعد أن ذاقت الويلات خلال الحياة الزوجية، التي دامت أكثر من عقد من الزمان، حاولت خلالها التغاضي، بل التعايش مع كل فصول المعاناة، كي تبقى وتحافظ على نسيج الحياة الزوجية والأسرية، وأن تعيش طفلتاها في أجواء يفترض أن تكون طبيعية بين أم وأب وعائلة، ولكن يبدو أن السيل بلغ الزبا، ولم يعد هناك أي متسع، ولو لجزء يسير من الصبر، بعد أن حاولت بكل ما أوتيت من قوة، أن تحافظ على ذلك.

أكثر من ساعتين ونيف قضتها هذه السيدة، التي تعود جذورها لمنبت طيب وإحدى العائلات المعروفة، وهذا ما اتضح من خلال سردها لسيناريو حياتها، حيث لم تتفوه بأية ألفاظ نابية أو فظة خارجة عن الآداب بحق طليقها وعائلته، التي ذاقت منهم فصولاً مركبة من المعاناة، تبدأ بالإهمال لحقوقها الزوجية، مروراً بسلب حريتها وفرض قيود على حركتها، وانتهاء بمنعها من حقها في تربية طفلتيها بالطريقة التي تراها مناسبة، بل ورؤيتهما، بفعل تدخل شقيقات الطليق، اللواتي سيطرن على عقل الطفلتين، مستخدمات أسلوب الترغيب والإغراءات المادية من ألعاب فسح وهدايا، وهى حلم كل طفل وطفلة، كي يبعدانهما عن أمهما. قالت ودموعها ما لا تتوقف لحظة واحدة، وهى تنهار رويداً رويداً، كلما جاء الحديث عن قرب انتقال فلذة كبدها الكبرى إلى بيت أبيها، التي وصفته بأنه لا يمكن أن يكون المكان المناسب لتقضي فترة مراهقتها وبقية حياتها، سيما وأن هناك أبناء عمها في سن مراهقة، يقطنون البيت، وتخشي من أن يفقد الأب سيطرته ومتابعته لأمور طفلته، وأن تترك لشقيقاته كي يتولين هذه المهمة. تتابع وهى في حالة صدمة، مما سيؤول إليه الأمر، وما تحمله الأيام القادمة من تحديد مصير طفلتها، التي شغفتها حباً وتعلقاً بل وتملكاً، وتتمنى في قرارة نفسها أن يتوقف الزمن، حتى لا تأتي هذه اللحظة السوداء، خاصة وأن طفلتها تتلقى العلاج النفسي، وبحاجة ماسة لأم تتابع فترة مراهقتها وتحنو عليها وتصادقها.

توجهت هذه السيدة التي أصبحت عقيماً، رغم أنها في سن الشباب، نتيجة للصدمات التي تعرضت لها خلال الحياة الزوجية، عدا عن أصابتها بالضغط المزمن، لكل المؤسسات الحقوقية والنسوية، ولكن قضيتها لم تحظ بالإهتمام، بل أن الأمر أخذ أبعاداً أكثر من مجرد شرح وتطبيق قانون الحضانة، فمنهن من نصحتها بأن تضحي بطفلتها الصغرى ذات الثمانية أعوام أيضاً، وتهديها بصحبة طفلتها الكبرى سوية مع أبيها، خشية من ترك واحدة دون الأخرى، مستخفة بمشاعر الأمومة وسلب حق أصيل لها. وتساءلت، كيف يمكن لنساء يفترض أنهن أكثر من يشعر بالمرأة ويساند قضاياها، أن ترد بهذا الرد وتنكر على المرأة هذا الحق ليتمتع به الأب.

(س. ع) حالة أخرى من ضمن الحالات التي التقيتها خلال زيارتي القصيرة، وهي أم لثلاثة أطفال مرضى، أكبرهم يعاني من فشل كلوي، والثاني يعاني من سرطان في العيون، والطفل الصغير يعاني من زيادة شحنات كهربائية، موضحةً أن زوجها تخلى عن رعايته لأبنائه، وأجبرها على توقيع تنازل عن جميع حقوقها الزوجية، مقابل حضانة الأطفال، بعد رفضه رعايتهم والإهتمام بهم.

وتضيف الزوجة المكلومة، التي تقضي معظم وقتها في السفر لعلاج أطفالها، فتارة داخل الخط الأخضر، وأخرى لجمهورية مصر العربية عبر معبر رفح، وتعاني من ظروف إقتصادية صعبة، تضطرها أن تلجأ لأهل الخير، لتوفير علاج أطفالها وتكاليف السفر والتنقل. وأضطرت (س. ع) وهي زوجة شهيد سابقاً، أن تلجأ لإحدى المراكز الحقوقية، كي ترفع دعوى نفقة لأطفالها، بعد أن ضاقت ذرعاً من ظروفها المعيشية، إثر عجزها عن تدبير أدنى مستوى كي يعتاش أطفالها ويتوفر لهم العلاج.

عنف مركب

ذوات الإعاقة لم يفلتن من دائرة العنف الذي يتعرضن له، وهو عنف مركب، كون المعوقة أنثى في المقام الأول، ومعوقة في المقام الثاني، ونظرة المجتمع في المقام الثالث. تقول المعوقة (١٣) عاماً، التي تعاني من تخلف عقلي بسيط، أنها تتعرض للعنف الجسدي والضرب من قبل الأب بأدوات حادة، وفي إحدى المرات حاول شنقها وضربها بسكين، وأمسك رأسها ورطمه بجدران البيت للتخلص منها.

وتضيف أنها تحرم من الخروج من المنزل، وتبقى حبيسة، وأن إحدى الأخصائيات زارتها في المنزل لتقديم الدعم النفسي والإجتماعي لها، بعد رفض والدها أن تذهب إلى المؤسسات ذات العلاقة.حالة أخرى من المعوقات أيضاً ذات (٢٢) عاماً، تعاني من إرتخاء في الأعصاب، وهي خريجة جامعية، متطوعة في إحدى المؤسسات، عانت من التحرش الجنسي داخل المؤسسة، من قبل زميلها، مستغلاً ضعف قدرتها على الحركة، ويحاول التحرش بها من الخلف بحضنها وتقبيلها، دون أن تتمكن من رؤيته، وبعدها اضطرت أن تترك المؤسسة، وتطوعت في مؤسسة أخرى. معوقة أخرى تبلغ من العمر (٢٥) عاماً، تعاني من الإهمال بشتى أنواعه وأشكاله، فهي تعاني من شلل سفلي، حيث حرمت من التعليم بل والخروج من البيت كونها معوقة، ويحاول والدها إخفاء ونكران ذلك، ويمنعها من المشاركة في الأنشطة المجتمعية والمؤسساتية، ويطلب من الطواقم الميدانية لمؤسسات الإعاقة، أن تقف السيارة التي تقلهم بعيداً عن المنزل، حتى لا يعرف الناس بأن لديهم معوقة.

الأخصائية الإجتماعية ميسون أبو عمرة، وتعمل ضمن طواقم المركز الوطني للتأهيل المجتمعي منذ ثلاث سنوات، أوضحت أن المركز يحاول تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لذوات الإعاقة في بيوتهن، وداخل المركز، عدا عن تنفيذ جملة من الأنشطة والدورات الحرفية، لمساعدتهن في الخروج من البيت، وتغيير اتجاهات ونظرة الأهل حيال الإعاقة، وكسر الحاجز بينهن وبين المجتمع، ومساعدتهن في بناء علاقات اجتماعية. وحول أبرز المشكلات التي تعاني منها ذوات الإعاقة، من خلال متابعتها الميدانية قالت أبو عمرة: «أبرز المشكلات هو الإهمال الأسرى، ووصمة العار، التي ما زالت معظم الأسر تعاني منها، وتقييد حرية حركة المعوقات، والخوف من تعرضهن للتحرش الجنسي خارج المنزل».

وتضيف: «بدأنا نلمس مشاكل أخرى تتعرض لها ذوات الإعاقة، منها التحرش الجنسي، ولكنه غير ظاهر للعيان، من خلال الحالات البسيطة التي نتابعها، ونحاول من خلال عملنا أن نوصل صوتنا لكل الأسر، لتغيير مفاهيمهم حيال المعوقات، كونها السبب الرئيس في موضوعة ممارسة العنف ضد هذه الشريحة. وتبقى قضية العنف تشهد تزايداً، في حالة استمر الوضع على ما هو عليه، من غياب قوانين تنصف المرأة والأسرة، والإحتكام لقوانين بائدة لا تصلح لهذا الزمان، عدا عن حاجتنا الماسة للإيمان بقضية المرأة ومناصرتها، ومحاولة تنفيذ حملات الضغط والمناصرة، وفتح مؤسسات يفترض أن تدافع وتناصر قضايا المرأة. الوضع القائم والانقسام وازدواجية العمل بالقوانين ما بين شطرى الوطن، كلها مبررات ووصفات أصبحت جاهزة، حينما نعجز نحن كمؤسسات وقيادات عن الدفاع عن قضايا حقوقية، ومطلبية تحقق نوعاً من الإنصاف لشريحة النساء.

لأن هناك ما يقال

سماح الشيخ

منذ أيام التقيت بإحدى المثقفات الحقيقيات، اللواتي يعانين تهميشاً مؤسساتياً ومجتمعياً وغيره، بشكل أو آخر. لكن اللقاء العابر الذي تم دون تخطيط، أثار عندي الدهشة والحنق المتناميين. أقول الدهشة لأني آثرت أن أصف ما أنا فيه بصراحة مع النفس أولاً، ومع قارئ/ة مقالي – إن كان لديه/ها الوقت للإكمال- ثانياً. لقد خنقنا الوقت حتى أصبحت قراءة الأهم من مقالي هذا رفاهية.

بمنأى عن مشاعر الشفقة وتعاضد بنات الجنس الواحد، أود إخباركم بخصوصية هذا اللقاء وعذراً لفضحها. لقد احتلت البقع الداكنة بتمازج ألوانها القرمزية المحمرة، والازرقاق بدرجاته أجزاء ليست هينة من جسد تلكم الأنثى المحكي عنها. ولأسباب بعيدة عن تميزها الثقافي، وإن كان للاختلاف وقعه، حدث ما حدث. من وجهة نظري يحتل الكبت الجنسي بآثاره المرضية على الفاعل المرتبة الأولى في العوامل السببية، حيث دوافع الضرب والتكسير الذي شمل من حول الضحية من ضحايا إناث ولم يخصها وحدها، كانت دوافع أقل ما يقال عنها أنها تافهة. منها ما يتعلق بالخلافات الصغيرة المعيشية، ومنها ما يبدو لي محاولات مكشوفة للطرد من المنزل.

ليس لامتياز آدمي، أو حوائي مثلاً، تتمتع به المثقفة عن غيرها من المعنفات أسرد ما حصل. لكني لا أستطيع أن أكف عن الاندهاش من ردة الفعل الضعيفة أو غير الموجودة لأصحاب الثقافة – ضحايا أو لا- على ما يحدث من استلاب لكل ما هو إنساني. الأدهش حين أحدث نفسي البائسة بما يجري، بالبديل الذي كنت سأختاره أنا مثلاً لو كنتُ مكانها. هل سيدفعني الوعي الجميل الوردي لأن أعرّض حياتي للخطر بالتبليغ عن الجاني المحتمل والفاعل الأكيد؟ أرجو ألا يفهم كلامي على أنه تحريض سلبي يعزز الخنوع والرضا بالمقسوم الذكوري، لكن عقلي سيحتضر وهو يبحث عن إجابة: ماذا كنتُ لأفعل؟ وسط عائلة ترفض حتى مداواة أو تجبيص ما تكسّر من جسد إناثها، خوفاً على الذكر وأمنه من العدالة أو أدنى احتمالياتها! ولولا الصدف القدرية التي ساقت من يسعف، لكان حديثي هذا الممل سيذهب باتجاه ما هو أعظم من الكسور والرضوض.

مللنا ونحن نطالب ببيوت حماية آمنة لنساء غزة، العنف الأسري في تزايد ومشاريع التوعية وحملات الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني والبرامج الأسرية المؤسساتية وغيره وغيره، لم تعد كافية لدرء العنف عن المرأة والطفل أيضاً. ها نحن نسمع عن بيت أنشأته حكومة غزة، وآخر موّله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكنني شخصياً لم أسمع عن حالات قادتها الشجاعة ولجأت، حتى أنني غير متأكدة أن هذه البيوت جاهزة للعمل حقاً. منظومة كاملة بحاجة للنفض. كم من سنة سنحتاج حتى تعمل تلك البيوت بشكل طبيعي؟ وكم من امرأة أو فتاة معنفة سنتكلف حتى تصبح لدينا ثقافة البيوت الآمنة وشرعية اللجوء لها؟ ثم ماذا بعد ذلك؟ هل يتم تمكين اللاجئات كي يستطعن العمل وتكفّل أنفسهن وأبناءهن؟

بلغة خطابية إسلامية بحتة لنتساءل: هل هذا هو الرفق بالـ «قوارير» الذي تمارسه الدولة والمجتمع والقانون والأسرة بنساء الوطن؟ كحد أدنى فلنطالب بهذه البيوت عودة لخلفياتنا الثقافية بسوادها الإسلامي الأعظم، تنفيذاً لنص سنّي أوصى بالرفق بالنساء.

المحررة أمل جمعة

أم معطاء للأسيرات وثائرة رغم عنف السجان

مجدولين حسونة

لم تستقبل المهنئين بحريتها داخل منزلها الكائن في مخيم عسكر كباقي الأسيرات المحررات، ففي المشفى كان لقاؤنا بأمل جمعة، في محاولة لترميم العنف الجسدي والنفسي الذي تعرضت له أثناء أسرها داخل سجون الإحتلال. في صفقة وفاء الأحرار، التي أبرمت بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس» والإحتلال الصهيوني، نالت أمل فايز جمعة حريتها، ليستمر المرض في أسرها، حُكمت بالسجن لمدة ١١ عاماً، قضت منهم ست سنوات. أمل الأم الحنونة، المقاومة القوية، الإنسانة المرحة الصبورة، الحالمة بوطن حر لا يشوبه قتل ولا إعتقال ولا تعدي على أبسط حقوق الإنسان، تحب كل الناس، ولا يمكنها إلا أن تعطي حتى وهي في قمة تعبها.

أمل تحتضر

«لا توصف بكلمة ولا بقاموس من الكلمات، روعتها فقط هي من تُعبر عن عنها»، هكذا وصفتها لنا رفيقة سجنها الأسيرة المحررة فتنة أبو العيش، التي رافقتها أيضاً بعد خروجها من السجن، وبقيت إلى جانبها في محاولة لرد ولو القليل مما قدمته أمل لها ولكافة الأسيرات. تتحدث فتنة أبو العيش لصوت النساء عن معاناة أمل وتحديها قائلة: «تعرفت على أمل داخل السجن، حيث كانت مسؤولة عن أسيرات فتح، وتحولت بالنسبة لي إلى أم تدير شؤوني وتسهر على تعبي وتحتضنني عندما أتعب، تلمح حزني وتعلم مواقيته دون أن أبوح لها بذلك، فكانت لكافة الأسيرات القدوة، ورغم مرضها، إلا أنها نهضت لأجلنا وعوضتنا عن عائلاتنا، كانت تخاف علينا وعلمتنا الكثير في الحياة وكيف نسير بطريق نضالية مشرفة». وتضيف فتنة: «يمكن أن نقول أن علاقة أمل بمرضها هي علاقة تحد، كانت لا تُظهر لنا ألمها المستمر من المرض حتى لا تُضعفنا، وفي مرحلة من مراحل مرضها كانت أمل تحتضر، وإلتففنا نحن الأسيرات حولها نقرأ لها القرآن، ونبكي لعجزنا عن فعل شيء، وكنا نتوقع أنها في أي لحظة ستفارقنا، بعدما أهملتها إدارة السجون، فكانت تعطيها حبوب هلوسة من نوع المخدرات، تجعل أمل تفقد الذاكرة لأيام، فلا تعود تتذكر إلا أمها وأبيها المتوفيان، ولا تعرف أياً منا، وتتصرف تصرفات طفولية من شدة تأثير هذه الحبوب، التي تم إعطاءها لأمل كي يزيد وضعها سوءاً».

من موت إلى موت

لم تتوقع أمل أن الحرية ستكون بهذا الشكل، فبعدما ذاقت الأمرين على يد الإحتلال من تعذيب وإهمال في علاجها، وتهديد بعدم خروجها من السجن إلا وهي ميتة، وتعنيف لروحها المرهفة، إصطدمت أمل بالواقع بعدما وجدت تغلغل الإحتلال بين الفلسطينيين، ووضع البلد الصحي الذي توقعت أن يكون أفضل، ويتوفر فيه على الأقل علاجها، فقررت الإضراب عن الطعام، كي يتحرك ضمير العالم، ويرى كيف يموت الأسرى حتى عندما يخرجون من السجون، ولا أحد يشعر بهم على حد تعبيرها.

أمل التي اختصرت معاناتها بتحدٍ قائلة: «أن السجان لا يرحم، والإحتلال لا يهمني ولم يؤثر على صمودي». تحدثت عن معاناتها مع مرض السرطان داخل سجنها، واستئصال الرحم، واصفة لنا العنف الذي تعرضت له أثناء مرضها: «بدأ مرضي عام ٢٠٠٥ كنزيف شديد ومستمر، ناتج عن وجود سرطان، فقررت إدارة السجون استئصال الرحم، دخلت العملية وخرجت منها وأنا مكبلة بالسلاسل الحديدية، وعندما استيقظت من البنج، كنتُ أتمنى أن أجد أهلي وأصدقائي بجانبي، لكنني وجدتُ وجوها غريبة وقاسية، وبدل أن أصحو على قبلة أمي، فاجئتني ضحكة الجنود من حولي، فكانت هذه أصعب المواقف الصعبة والمذلة التي جرحت قلبي». وتضيف أمل بصوتها الذي يكاد لا يُسمع من التعب: «كنت محرومة من الزيارة، حتى أيام العيد وفي رمضان، وكانوا يهددونني بأنني سأخرج على حمالة، كما تم إستثنائي عمداً أكثر من مرة من صفقات تبادل الأسرى، وكل هذا يدل على مدى عنف الإحتلال وتجرده من الإنسانية، رغم علمهم بأن وضعي الصحي متدهور، فأنا أعاني الآن من تلف في الرئة ونزيف في المعدة، وألياف في قدمي تجعل حركتي صعبة، ووجع في رأسي وسكري، بالإضافة إلى أن أطباء السجون، تركوا لي تكتلات سرطانية بعد العملية». لم تنتظر أمل مقابل وطنيتها وتضحيتها شيئاً من أحد، وعندما سُجنت لم تُسجن لأجل فرد من أفراد أسرتها، بل لأجل شعب بأكمله، وهنا كان حديثها عن التقصير والإهمال الذي يتعرض له الأسرى من قبل أبناء شعبهم قائلة: «منذُ زمن هناك تقصير بحق الأسرى والأسيرات داخل السجون، لم ننتظر مقابلاً من أحد بقدر ما انتظرنا أن يقف معنا الجميع وقت خروجنا، يسألونا ماذا نحتاج، يشعروننا أن شعبنا لم ينسنا، نحن الذين نقدم حياتنا مقابل رؤية ابتسامة على شفاه طفل فلسطيني، وكأبناء لهذا الوطن، ومن باب حرصنا عليه، نتمنى أن تسود المصالحة بين الأخوة في فتح وحماس، لأن الإحتلال يريدنا شعب مفكك وجاهل، مع يقيني التام «بأن السلاح هو السبيل لتحرير الأرض».

التقصير والأيدي الخفية

فُتنة رفيقة النضال والأسر، تحدثت لنا عن درجة إستيائها من تقصير الشعب والحكومة بحق الأسرى قائلة: «لم يكن إستقبال الأسرى هنا بالضفة بالمستوى المطلوب، ولم نشاهد التضامن بجانب أسيرة مريضة بين الحياة والموت، لا نريد مادة، كل ما نريده وقفة معنوية، تُشعر أمل بأن الكل معها، لكن تفاعل المؤسسات الرسمية مع الأسرى يقل عن ١٠ بالمئة، حتى التحويلة لعلاجها بالخارج، وقفت أيدي خفية لتعطيلها، مع أن الرئاسة لم تُقصر بالموضوع، إلا أن هناك من يعمل بالخفاء لتعطيل كل شيء ممكن أن يكون لصالح الأسرى». كان لديها الكثير من الأشواق المكسورة فحُرمَت من الزيارة، والأحزان المكبوتة فكانت منبعا للعطاء، والأنوثة المسروقة داخل سجون لا ترحم، فتحولت لأجمل ثائرة. صاحبة القلب الطيب والمبدأ الذي لا يلين بالمرض والتعذيب، نفذت إلى حزن الأسيرات، فأصبحت لهن الأمل، ومع أن الجسد أرهقه المرض، إلا أن روحها لا زالت تحلق في نفس كل فلسطينية، لتعلمها معنى الوطن والتضحية.

أيديولوجية الخوف

ديما صالح

كان عام ٢٠١٠ عام المواقف المحرجة للإحتلال الإسرائيلي، بسبب نشر عدد من الصور والتسجيلات المصورة، على اليوتيوب والفيس بوك وغيرها من الشبكات الاجتماعية، التي تُظهر بعض الممارسات المهينة من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي إتجاه الفلسطينين. ولكن أكثر ما أثار ضجة إعلامية، عرض تسجيل مصور لعسكري إسرائيلي في وضع مسيء، يظهر فيه وهو يرقص بخلاعة حول فتاة فلسطينية محجبة، مكبلة اليدين ومعصوبة العينين. وقبل هذا التسجيل، كان هنالك بعض الصور التي نُشرت على صفحة جندية سابقة في الجيش الإسرائيلي، على موقع «الفيس بوك»، بعنوان: «الجيش الإسرائيلي – أجمل أيام حياتي»، عن فترة خدمتها العسكرية، ظهرت فيها وهي تجلس ضاحكة على قاطع أسمنتي، إلى جانب أسير فلسطيني مكبل اليدين ومعصوب العينين. وفي صورة ثانية تظهر الجندية ضاحكة من جديد، وفي الخلفية ثلاثة فلسطينيين معصوبي الأعين ومقيدين. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ماهي النتائج المترتبة على هذه الصور والتسجيلات؟ ما سبب ظهور هذه الفضائح في هذه المرحلة بالذات وليس من قبل؟ هل من الممكن ان نعزو كل ما سبق إلى وجود ثغرات في سياسة جيش الإحتلال؟ أم أنه التغيير الكامل في سياستها؟

ومن البديهي أن هذه الحوادث، ليست الحوادث الفريدة من نوعها في فلسطين، لكن مع التطور التكنولوجي، خاصة الهواتف المحمولة، وانتشار الإنترنت في كل بيت، وإمتلاك معظم الأفراد لحسابات على المواقع الاجتماعية، قد ساعد على وصول المعلومات لكل شخص، وخاصة وسائل الإعلام. مما يُؤكد أن الإعلام عملة ذات وجهين مختلفين، وجه يُظهر للعالم انتهاكات الإحتلال لحقوق الإنسان، والوجة الآخر يزيد من مخاوف المجتمع الفلسطيني، على موقع الرجل كراعي وحامي، وموقع المرأة كمحمية! خصوصاً في ظل رؤية المجتمع لها كضلع ضعيف، ورمز لشرف الأسرة، التي يتحتم على كل فرد في العائلة أن يُحافظ عليه. وإذا أردنا أن نسير على قواعد نظرية المؤامرة، سنصل إلى نتيجة واحدة لا محال، وهي أن هذه الصور لم تتسرب بالصدفة، وإنما هذه أيديولوجيا جديدة للإحتلال، بهدف زيادة مخاوف وقلق المجتمع الفلسطيني!

في الإثنين وأربعين سنة الأخيرة من الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، قام الإحتلال بتطبيق أساليب متنوعة ومبتكرة من القيود على حركة المواطن الفلسطيني، من حواجز دائمة وحواجز طيارة، الحظر الجوي، الجسر، الجدار العازل والنظام المعقد لإصدار تصاريح التنقل.. الخ. بالإضافة إلى أن هذه السياسة قد تزايدت في الإنتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، حينما منعت سلطات الإحتلال العمال الفلسطينين من دخول القدس وأراضي ال ٤٨. إذا توقفنا عند الكاتبة النسوية الأمريكية سنثيا إن لو(Cynthia Enloe) ، وتعريفها للعسكرية (militarism)، فإننا سنصل إلى أعمق من التعريف الظاهر على السطح. فالعسكرة تعني هنا، (package of ideas)، مجموعة من الأفكار التي تعمل على تصوير العالم على أنه منطقة غير آمنة، وبالطبع فإن هنالك فئة معينة بحاجة إلى الحماية (الإناث)، ومجموعة توفر هذه الحماية (الذكور). لذلك فكل حكومة عاقلة ومتقدمة، يتوجب عليها أن تمتلك جيش قوي لحماية هذه الفئة.

والعسكرة هنا لا تقتصر على الدول المستقلة فقط، فلقد تم عسكرة كل شيء في هذا العالم، وحتى الإحتلال هو جزء من هذه المنظومة! والإحتلال الإسرائيلي على معرفة واسعة بطبيعة المجتمع الفلسطيني، حيث أن الرجل يتولى القيام بكل شيء خارج المنزل (المجال العام)، بينما تتولى المرأة الشؤون الخاصة في حدود المنزل (المجال الخاص). وبالطبع فإن سياسة الإحتلال الإسرائيلي وتقييدها لتنقل الرجل من مكان لآخر قد عملت على تقويض حركة الرجل في المجال الخاص فيه وهو خارج المنزل وبالتالي فإن هذا قد أثر على موقعه كحامي للمرأة. كما أن وجود الحواجز وصعوبة التنقل، قد أثرت على وضع المرأة من حيث عدم مقدرتها الذهاب إلى العمل أو الجامعة، حيث أن هذا الوضع زاد من مخاوف المجتمع على المرأة والتي تمثل شرف العائلة ونقطة ضعفها. رجوعاً إلى العسكرة، فهي ليست حكراً على الإحتلال، فالمجتمع الفلسطيني قام بتربية المرأة على نظام العسكرة، من حيث فرض طاعة المرأة العمياء للرجل (الأب، الأخ، الزوج). وترى الكاتبة سنثيا إنلو، أن الطاعة تُزرع في عقول الأطفال من خلال المدرسة، مما يجعلهم يتبعون الأوامر بشكل آلي ودون تفكير، خاصة وأن العقاب سيكون هو البديل في حال عصيان الأوامر!

والنتيجة لهذه السياسة، فإن المرأة تنشأ على الطاعة العمياء لأسرتها، حيث من النادر أن تجد امرأة تتمرد على أسرتها، أو تترك قريتها للبحث عن حياة أفضل. لذلك فإن المرأة ستتبع الأوامر ولا تقوم بتغير شيء، من دون تدخل، مثل ظهور الحركات النسوية، تردي الأوضاع الإقتصادية، الحروب..الخ.

وكما سبق الذكر، فإن القيود التي فرضها الإحتلال، قد أثرت على جميع أفراد المجتمع، إلا أن هذا الوضع قد زاد من عُزلة الكثير من النساء الفلسطينيات، نتيجة التالي: حرمانها من التعليم وخاصة الجامعي، أو اضطرارها لقبول التخصص المتوفر في الجامعة القريبة من مكان سكنها.

القبول بأي عمل، حتى وإن لم يكن مناسباً لتخصصها، وذلك لمساعدة أسرتها.

زيادة نسبة الزواج المبكر، زيادة نسبة الفقر والبطالة، زيادة معدلات العنف تجاه المرأة، صعوبة الوصول إلى المستشفيات، وحصول المرأة على الرعاية الصحية، والتي هي بحاجاتها أكثر من الرجل بسبب دورها الإنجابي.

نتيجة لكل ما سبق، فإن أيديولوجيا الخوف، قد زادت من العبء الملقى على المرأة الفلسطينية، وأدت إلى تفاقمها، بسبب زيادة القيود المفروضة عليها، ليس فقط في المجال الخاص لها في المنزل، وإنما في المجال العام أيضاً.

سهير: صرفت راتبي وهو ادخر راتبه في البنك والنتيجة طلقني وتزوج بغيري!!

غزة: فايز أبوعون

«منذ اللحظات الأولى لعقد قراني على شاب يكبرني بثلاث سنوات، اتفقنا فيما بيننا ونحن الموظفان في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، وبناءً على طلبه، أن أتكفل أنا بكافة مصاريف البيت من مأكل ومشرب وسداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف وغير ذلك، من ما يلزم أيضاً من الزيارات والمناسبات العائلية، بالإضافة إلى ما يدخنه من سجائره، على أن يقوم هو بادخار راتبه الشهري جميعه في البنك، لشراء قطعة أرض صغيرة فيما بعد، نبني عليها عش الزوجية، بدلاً من السكن في الشقة التي منحه إياها والده في العمارة التي يملكها في مخيم النصيرات في محافظة وسط القطاع».

وقالت سهير: «بدأنا بالعمل على تنفيذ هذا الاتفاق، وسارت حياتنا الزوجية على أحسن حال، أنجبنا خلالها ولدان وثلاث بنات، كبروا وترعرعوا في كنفنا دون أي منغصات، إلى أن جاء اليوم الذي بدأ يتلكك فيه، ويختلق المشاكل الواحدة تلو الأخرى لأتفه الأسباب، ويخرج من المنزل لعدة ساعات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل جاءني في أحد الأيام وخيَّرني بين أن أبقى في الشقة مع أولادي لأقوم على تربيتهم، وهو يقوم باستئجار شقة أخرى خارج العمارة لزوجته الجديدة كونه يريد الزواج من أخرى، أو العكس، فثارت ثائرتي، ورفضت كل ما طرحه علي بشدة، إلا أنه أصر على ذلك بحجة أن زواجه من أخرى ليس عيباً أو حراماً، طالما أنه مقتدر مادياً ويستطيع أن يعدل بين اثنتين، ما جعلني اشتكيه لوالده الذي يعتبر من كبار رجال الدين في القطاع، فلم أسمع منه إلا موافقته على ما سيقوم به ابنه، وذلك للسبب الذي طرحه الأخير».

وتابعت: «حينها لم أجد مفراً من الذهاب لمنزل والدي، وعرض الموضوع عليه وعلى أشقائي، الذين رفضوا ذلك بشدة، بل وطلبوا مني البقاء عندهم وعدم الاعتناء بأي من أبنائي وحتى الرضيع منهم، وذلك في محاولة للضغط عليه وإجباره على التراجع عن فكرة الزواج، أو بالمقابل إعطائي كامل حقوقي الشرعية، والمتمثلة أيضاً في عدم صرف أي قرش من راتبي الشهري على البيت، وتوكيل مهمة التكفل بمصاريف البيت له، كونه نقض الاتفاق الذي أبرمناه مع بعضنا البعض وأشهدنا الله عليه.

وفي خضم هذا الصراع الذي استمر أياماً وأسابيعاً وأشهراً، تدخلت عشرات الوساطات لرأب الصدع وإصلاح ذات البين بالحسنى والمعاشرة الطيبة، بالإضافة إلى طلب إعادة كافة أموالي التي صرفتها على المنزل منذ اللحظات الأولى لاستلامي وظيفة معلمة لأدخرها لنفسي وأولادي بطريقتي الخاصة، إلا أنه رفض ذلك بشدة، بل وأنكر أن لي أية حقوق مالية أو اجتماعية عنده. والأدهى والأمر من ذلك كله، أنه أرسل لي عرضاً عبر الوسطاء، يخيرني فيه ما بين استئجار شقة سكنية لي وللأولاد، مقابل إعطائه بطاقة الصراف الآلي ليسحب راتبي كل آخر شهر ليدفع منه إيجار الشقة وما يلزمنا من مصاريف، على أن يضع باقي الراتب في جيبه، وذلك مقابل صمته وتغاضيه عن خروجي يومياً للعمل كمدرسة، وترك أبنائي عدة ساعات لوحدهم، وبين استقالتي من وظيفتي وجلوسي في الشقة لتربية الأولاد فقط، دون أي حقوق زوجية عليه، مقابل أن يتكفل هو بما يلزم البيت من مصاريف وإيجار شقة».

وقالت: «حين رفضت هذين العرضين جملة وتفصيلاً، بدأ بالتشدد أكثر فأكثر، حيث حرمني لعدة أشهر من مشاهدة أبنائي، إلى أن تدخلت العديد من الوساطات، التي توصلت لحل جزئي في هذا الجانب، وهو إرسال الأولاد لي للمبيت عندي ليلة الجمعة، على أن يعودوا لوالدهم مساء الجمعة، وبقينا على هذا الحال مدة من الزمن، سرعان ما تراجع عنه للضغط علي من أجل أن أعود إليه صاغرة، دون المطالبة بأية حقوق تذكر، وذلك لتربية الأولاد فقط، ليتفرغ هو لزواجه الثاني، ما أدى إلى تدهور الوضع ووصولنا إلى المحاكم للفصل بيننا. ولكون والده صاحب سلطة ونفوذ كبيرين في القطاع، وله من القول والفعل ليس على القضاة فحسب، بل وعلى رئيس الوزراء المقال شخصياً، بدأت المحاكم بالمماطلة أحياناً والتشدد لصالحه أحياناً أخرى، حتى أن لجان الإصلاح سرعان ما انحازوا معه وحكموا لصالحه ضدي، ما جعل أهلي يصرون على طلب الطلاق والتفريق بيننا، الأمر الذي جعله يوافق، بشرط ان أتنازل عن كامل حقوقي التي شرعها الله لي، وعن ما كنت أطلبه من تعويضات عن الراتب الذي تم صرفه على البيت».

وأضافت سهير، أنه وفي أعقاب التفريق بيننا بأشهر عدة، حيث توصل والدي مع الوسطاء لحل وسط، وهو التنازل عن الراتب مقابل إعطائي المهر ومؤخر الصدقة، تقدم لخطبتي شاب يعمل مدرساً أيضاً، وافق على كامل شروطنا من حيث تكفله بمصاريف البيت جميعها، وعدم التدخل في راتبي لا من قريب أو من بعيد، ولكن ما إن مضى على زواجنا ثمانية أشهر حتى تبدل حاله من سيء لأسوأ، وبدأ يكشر عن أنيابه ويطالبني ببطاقة الصراف الآلي قائلاً لي: «والله فكرك تزوجتك لسواد عيونك، أنا تزوجتك من أجل سداد ديوني من راتبك». وأمام هذا الوضع المأساوي الذي عاشته سهير وما زالت، والمتمثل بحرمانها من رؤية أولادها نهائياً كونها تزوجت من رجل آخر، وسرقة راتبها من قبل زوجها الأول، ونكران حقوقها عليها، وملاحقتها من قبل زوجها الثاني على راتبها، أصبحت تعيش حالة نفسية يرثى لها، جعلتها مهددة من قبل وكالة الغوث الدولية بالفصل من عملها، بحجة عدم قدرتها على أداء مهام عملها على أكمل وجه.

وفي هذا السياق قال الداعية الإسلامي عماد حمتو، أن أنواع الظلم الواقع على الزوجات عديدة وأشكالها متنوعة عند من ابتعد عن نور الهداية، ومنها هجر الرجل لزوجته لخلاف يسير، دون أن يسبق هذا الهجر تحذير، وقد لا يقتصر في هجره على مجرد التأديب والتأنيب، بل يتجه في هجره إلى الإضرار بالزوجة.

وأضاف حمتو، أن الإسلام حرص على كرامة المرأة زوجةً كما حرص عليها بنتاً، لهذا شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم على حماية الزوجة وحسن معاملتها في بيت زوجها، وقد تجلى هذا التكريم في أمور عدة، منها جعل الزوجة الصالحة من أسباب السعادة في الحياة الدنيا، فقد ورد عن رسول الله عليه الصلاة والسلام قوله: «ثلاثة من السعادة، وثلاثة من الشقاء، فمن السعادة المرأة الصالحة تراها فتعجبك وتغيب عنها فتأمنها على نفسها ومالك». والحرص على ترك الحرية التامة للمرأة في اختيار الزوج الذي تحب ويميل معه هواها، ولم يرغمها أن تخضع للعيش مع من لا تحب وتهوى، وهذا أمر شدد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال: «لا تنكح الثيِّب حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، وإذنها صماتها»، وأيضاً الوصية بحسن معاملة الأزواج لزوجاتهم، بحيث تكون العلاقة بينهم علاقة مودة ورحمة وليست علاقة استبداد وظلم، قال عليه الصلاة والسلام مبيناً هذا المعنى: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي».

وقال إن مفهوم الطاعة التي فرضها الإسلام على الزوجة، ليست «طاعة خنوع أو نزول عن مستوى الإنسانية كما يزعم بعض دعاة التحرر، كما أنها ليست بالنسبة للرجل قوامة استبداد وظلم، وإنما هي علاقة تكامل يشوبها العطف والمودة تنفيذاً لقول الله تعالى: «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون» الروم/٢١ . كما أن هذه الطاعة محصورة بما يرضي الله ورسوله، عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

طلقها زوجها بسبب إعاقة طفلها

أم خالد... معاناة مستمرة بين الفقر والمرض

مجدولين حسونة

قبل أن تصل إلى منزل أم خالد، عليكَ المرور بزقاق قد لا تستطيع المشي فيه، ملامح الطريق الضيقة والبيت الآيل للسقوط، يوحيان لك بحجم المعاناة التي تعيشها هذه الأسرة، التي تقطن في منزلها البسيط في إحدى مخيمات مدينة نابلس. عائلة مكونة من ستة أفراد باستثناء الأب، من بينهم خالد إبن الثامنة عشرة، شاب عندما تشاهده لأول مرة، تعتقد أن عمره لا يزيد عن سبع سنوات، يعاني من إعاقة وشلل كامل في جسده، هذه الإعاقة كانت السبب الرئيسي في تخلي والده عنه وعن أمه، التي تدبر شؤون أسرتها بمعاناه وصبر، ليبرز من خلالها أقسى أنواع العنف ضد المرأة، وهو العنف النفسي من قبل الرجل.

عنف الزوج

«أشعر أنني كالغريقة، ولا أحد قادر على إنقاذي». بهذه الكلمات بدأت أم خالد تروي قصتها، بين إبتسامة ودمعة، تحدث ظروف حياتها وواجهت عنف زوجها وعنف المجتمع، اللذان تخليا عنها وهي في أشد الحاجة لعونهما. تقول أم خالد لصوت النساء: «تركني زوجي منذ ١٨ عام في أصعب الظروف، حيث كانت نفسيتي مدمرة بسبب مرض خالد وإعاقته، وكنتُ بحاجة لوجوده بجانبي في ذلك الوقت ولو معنوياً، لكنه لم يتقبل إعاقة خالد وتحمل مسؤوليته، فقرر الإنفصال عني والإرتباط بأخرى، لأبقى مع أطفالي الستة ومع مرض خالد دون معيل». وتضيف: «عندما ولدت خالد كان طبيعياً، أصيب بالصفار في أشهره الأولى، لكن نتيجة إهمال الأطباء إرتفعت نسبة الصفار لديه، مما أدى إلى ضرب العصب عنده، ليصاب بشلل كامل يمنعه من الحركة بشكل كلي. كنتُ أظن أنه سيكون الأمان بالنسبة لي ولطفلي، لكنه لم يمنحني إلا الخوف والحرمان والعنف».

الأم والأب

لم تترك الحياة خياراً آخراً لأم خالد، فكانت هي الأم والأب بالنسبة لأطفالها، تحاول توفير إحتياجاتهم بكل ما لديها من إمكانيات، وتتنقل من مؤسسة لأخرى، علهم ينظرون بعين العطف لحالتها، كونها إمرأة غير عاملة بسبب مرضها، تتعامل مع طفلها المعاق بكل حنية، فلا تيأس من شفائه وطلب العلاج له، متنقلة من مشفى إلى آخر، لكنها في نهاية الأمر تصطدم بالواقع، الذي كان على حد تعبيرها «عنف لا يُطاق».

تتحدث أم خالد لصوت النساء عن مصدر رزقها الذي لم يعد موجوداً قائلة: «بعد تخلي زوجي عن الأسرة، ورفضه التكفل بعلاج خالد، لجأت للشؤون الإجتماعية ولجنة الزكاه، وكان يدخل علينا ما يكفينا على الأقل عدم سؤال الناس، إلا أن لجنة الزكاه قطعت عنا المعاش البالغ ٤٠ ديناراً في الشهر، والشؤون الإجتماعية قلصت معاشنا من ٢٠٠٠ شيكل إلى ٢٥٠ شيكل شهرياً، ولا أدري هل هذا المبلغ علاج لخالد ولمساجاته أم مصروف لمدراس الأطفال أم ثمن للطعام؟ حتى المؤن الحكومية تم قطعها عنا، لنصبح الآن بلا دخل».

وتتابع: «خالد يحتاج لحليب، لأن لديه هشاشة عظام، ودواء وثلاث جلسات مساج كل أسبوع، لأن حالته تزداد سوءاً ووضعه الصحي يتدهور، تقوس العمود الفقري يزداد، والرئة بدأت تضغط على القلب، هو الآن يموت موتاً بطيئاً، ولا أحد يكترث له، منذ سنة لم نجر له مساج طبيعي، وأنا أصبت بجلطة في القلب من وضعي الصعب وحيرتي في تدبير أمورنا، وبلطف الله فقط شفيت منها». تحاول أم خالد جاهدة تدبير أمور عائلتها، لكنها لا تستطيع، ولم تعد تثق بالمؤسسات الرسمية والحكومية، «فهي مؤسسات لا تشعر بمعاناة المواطن، ولا تقوم بواجبها تجاهه، وأهل الخير لا يظهرون إلا في شهر رمضان» على حد تعبيرها.

وتضيف: «تراكمت الديون علي حتى وصلت إلى ٣٥٠٠ شيكل لبائع الخضار، بالإضافة إلى أنني تنقلت بين ١٦ بيت للأجرة، وكنت لا أستطيع المكوث في المنزل إلا لفترة قصيرة، لأنني لا أستطيع دفع بقية المبلغ، وبالتالي يقوم صاحب المنزل بطردي وأطفالي للشارع، وها أنا الآن أستقر في منزل أجرة، ولا أجد من يرممه، ففي الشتاء تتسرب مياه المطر إلى الداخل، فيغرق الأثاث ويحدث في المنزل تماس كهربائي يعرضنا للخطر».

لا حقوق للمعاق الفلسطيني

تتسائل أم خالد عن حقوق المعاق الفلسطيني، وعن أسباب إهمال المجتمع والمؤسسات الرسمية والحكومية وتقصيرها الكبير بحقه، وتوضح أسباب التقصير التي تبديها لها اللجان المحلية للمعاقين قائلة: «مثل هذه اللجان لا توفر للمعاقين حقوقهم ولا تهتم بهم، بحجة عدم توفر الدعم المادي والأخصائيين لديهم، فالمساج الذي يحتاجه خالد، يجب أن تعمل هذه اللجان على توفيره، وبسبب عدم وجود دخل لديّ، لم أستطع أن أقدم لإبني المعاق المساجات التي تقلل من تدهور صحته».

يقول الدكتور علاء مقبول، رئيس جمعية التضامن الإسلامي الخيرية: «تقع المسؤولية في توفير حياة كريمة للعائلات البسيطة على الحكومة ومؤسساتها والمجتمع المحلي، فعلى صعيد المجتمع المحلي أنا على ثقة بأنه قادر على أن يكفي كل فقير ومعاق ويتيم، ففي محافظة نابلس لوحدها يوجد أكثر من ألف مليونير، ولو أخرج مئة منهم زكاة أموالهم لجمعهنا ربع مليون دينار».

ويضيف موضحاً: «الحكومة أيضاً مقصرة جداً في تسخير الدعم المادي للجانب الإنساني، وهذا يعتمد على جهود المسؤولين أنفسهم في جلب مئات الملايين من المؤسسات الخارجية، ولو بذلوا الجهد الكافي لما وجدنا هذا الفقر. بالإضافة لذلك الفائمين على المؤسسات الرسمية والخيرية، لا يبذلون مجهوداً كافياً لإقناع الناس بالتبرع من أموالهم، وأيضاً لا يقومون بعمل مشاريع تشغيلية، تهتم بتوظيف مثل هذه العائلات فيها، وبالتالي تحصل على إكتفاء ذاتي واستقلالية عن الدعم الخارجي».

عنف الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات

إلى متى يفلت الجاني من العقاب؟!

نبيل دويكات

يأتي أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة هذا العام، وسط ظروف محلية وإقليمية وعالمية مميزة، بما تشهده من أحداث وتفاعلات لا تزال متواصلة، وفي معظمها ترتبط بما اصطلح الكثيرون على تسميته «الربيع العربي». ولا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن العديد من ردود الفعل والتحركات على المستوى الإقليمي والعالمي، والتي تميل جميعها باتجاه دعم وتأييد تحركات الشارع العربي في مواجهة أنظمة الحكم، التي عملت طوال عشرات السنين على قمع وقهر إرادة الشعوب العربية، وحرمانها حتى من أبسط حقوقها الإنسانية، وتكاد تحبس عن الشعوب حتى حقها في تنفس الهواء. مجمل ردود الفعل والتحركات من قبل الهيئات والمؤسسات الحقوقية والدولية تدعو إلى التفاؤل، وخاصة في سرعة تحرك هذه الهيئات وقدرتها على اتخاذ القرارات والإجراءات التي تسهم في محاصرة وعزل أنظمة الحكم التي تلجأ إلى أسلوب القمع المباشر لشعوبها. وسط كل ذلك، فإن أسبوع مناهضة العنف ضد المرأة، يأتي هذا العام بالنسبة للمرأة الفلسطينية دون أي جديد يذكر، وخاصة في مجال تحمل الهيئات والمؤسسات الحقوقية والدولية مسؤولياتها في مواجهة العنف الذي تتعرض له من الاحتلال الإسرائيلي، بل إن الوضع يزداد سوءاً. فالعنف لا يتوقف، وتزداد وتتشعب آثاره وانعكاساته على مختلف مجالات حياة الشعب الفلسطيني عامة والمرأة الفلسطينية بشكل خاص.

تحت الاحتلال الإسرائيلي

مما لا شك فيه أن عنف الاحتلال الإسرائيلي يطال مختلف جوانب حياة النساء الفلسطينيات، الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها، بل ويطال حتى أمنهن وحقهن في الحياة. وقد لا يكون ممكناً في هذا التقرير، التطرق لكافة هذه الجوانب، بل سوف نتناول هنا بعض آثار عنف الاحتلال على النساء الفلسطينيات خلف جدار الفصل العنصري، وتحديداً في المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر وجدار الفصل، حيث تشير إحصائيات الكثير من المنظمات الدولية والحقوقية، إلى أنه يعيش فيها ما يزيد عن ٣٠ ألف فلسطيني، موزعين على أكثر من ٣٦ تجمع سكني، ويحتاجون للمرور من وإلى مناطق سكنهم وعملهم والمدارس وأماكن العلاج وغيرها، إلى الحصول على تصاريح إسرائيلية للمرور عبر الحواجز المنتشرة حولها. نود في هذا التقرير أن نلقي نظرة سريعة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، على جوانب من ظروف حياة النساء الفلسطينيات هناك.

أوضاع معيشية غير ملائمة

تقول جميلة ديب مصباح من حي الخلايلة: «يقع منزلي في جزء من الجيب يدعى الخلايلة، وهو الآن خلف الجدار، ولا يمكننا الوصول إليه إلا من خلال نقطة تفتيش. يبعد منزلنا مسافة ٥٠ متراً فقط عن مستوطنة جافون، نحن نملك دونمين من الأرض، وعلى طرف هذه الأرض يوجد سياج من أسلاك شائكة، وتقع المستوطنة وراءه بالضبط. لقد صادر الإسرائيليون ما يقارب ١٦٠ دونماً من أراضي عائلة زوجي لبناء الجدار». أما صديقة محمد حسن التي تعيش في الجزء الذي يقع داخل الجدار من قرية عزون عتمة قرب قلقيلية، فتروي ظروف معيشتها بالقول: «كانت توجد نقطة تفتيش في الطريق إلى القرية تمس كل شخص في القرية، فلا يستطيع المرور سوى الأشخاص الذين يسكنون في القرية. وكانت هناك بوابة، نقطة تفتيش أخرى على الجهة الغربية من القرية، وكان منزلنا خلفها، ولكنها لم تكن نقطة التفتيش الرئيسية. في شباط ٢٠١٠، توقف الإسرائيليون عن استخدام نقطة التفتيش الرئيسية المؤدية إلى القرية، وأصبحت الطريق مفتوحة معظم الوقت، مع أنه لا يزال هناك جنود في برج المراقبة. أما الآن فقد أصبحت نقطة التفتيش التي تفصل منزلنا عن بقية القرية وبقية الضفة الغربية، هي نقطة التفتيش الرئيسية، ولا يستطيع المرور عبرها إلا الفلسطينيون المسجلون كساكنين في هذه المنطقة، ربما هناك حوالي ٧٠-١٠٠ شخص يسكنون على الجهة الأخرى من نقطة التفتيش. أنا الآن أحمل تصريحاً يدعى تصريح نقطة التماس، يتيح لي العبور من نقطة التفتيش إلى بيتي».

الموارد الطبيعية والعامة

يتطلب الإسكان الملائم وصولاً مستداماً إلى الموارد الطبيعية والعامة، ومياه الشرب النظيفة، والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، والمرافق الصحية والغسل، ووسائل تخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه، وخدمات الطوارئ. تقول جميلة مصباح: «لا توجد مواصلات عامة نستطيع أن نستعملها في المنطقة التي نعيش فيها، وتستغرق مسافة السير إلى نقطة التفتيش نصف ساعة، ثم ربع ساعة على الجانب الآخر من نقطة التفتيش للوصول إلى المتاجر والخدمات على الجهة الأخرى. أي يلزمني في العادة حوالي ساعة للمرور عندما أحتاج للتسوق أو أذهب إلى العيادة. كما أنه يحظر علينا أن نحضر البيض أو الدجاج أو اللحوم عبر نقطة التفتيش: فهم في العادة يتفحصون الحقائب والأكياس التي نحملها عندما نمر عبر نقطة التفتيش». أما صديقة حسن، فتشير إلى أن جنود الحاجز «لا يسمحون لنا أن نحمل أشياء معينة عبر نقطة التفتيش. فلا يسمح لنا أن نجلب اللحوم والدجاج من جهة الضفة الغربية عبر نقطة التفتيش، وكذلك الأمر بالنسبة لجرار الغاز. وبالشكل ذاته، لم يسمح للطبيب البيطري بالمرور، كما لا يسمح للعمال بالمرور لمساعدتنا في إصلاح الأجهزة، مثل الغسالة أو الثلاجة: نحن نضطر لحملها إليهم على الجهة الأخرى حتى يتم تصليحها، إذا احتجت إلى قدوم طبيب إلى المنزل، فلن يكون ذلك ممكناً».

الوصول إلى الخدمات الصحية

تتولى النساء في المجتمع الفلسطيني المسؤولية عن الرعاية الصحية لأطفالهن والمسنين والمعاقين في أسرهن. وتحتاج النساء للوصول إلى الخدمات الطبية بانتظام لإجراء الفحوص الروتينية لأطفالهن، وللرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة وغير ذلك من الخدمات الطبية الخاصة بالنساء، وبما أن غالبية الخدمات الصحية التي يستطيع الفلسطينيون استخدامها توجد في جهة الشرق، أو جهة الضفة الغربية، من الجدار، فإن فلسطينيي الضفة الغربية الذين يعيشون في مناطق التماس، يضطرون للمرور عبر الحواجز ونقاط التفتيش في الجدار، من أجل الوصول إلى الخدمات.

تروي إيمان حبابة تجربتها بالقول: ««في تشرين الثاني ٢٠٠٩، كنت في الشهر الثاني من حملي وكان عليّ أن أذهب إلى الطبيب في القدس. غادرت المنزل في الساعة الخامسة مساءً، وركبت السيارة مع زوجي وحماي وشقيق زوجي، وكلهم يحملون هوية القدس. أوقف الجنود سيارتنا على نقطة التفتيش بين بيت اكسا وراموت/ القدس، وتفحصوا بطاقات الهوية، ثم قالوا لي أن أنزل من السيارة. ثم أخذوني إلى الغرفة الصغيرة على جانب نقطة التفتيش وتركوني أنتظر. أثناء انتظاري، بدأ زوجي وعائلته بالجدال مع الجنود وقالوا لهم أن لدي شهادة زواجي. وقال الجنود لشقيق زوجي أنهم سيعطونه غرامة مالية لأنه كان ينقل شخصاً يحمل هوية الضفة الغربية في سيارته. وكان الجنود يحاولون إغاظتي عندما كنت أنتظر بأن يتحدثوا إليّ بالعبرية وهم يعرفون أني لا أفهم ما يقولون ثم يضحكون. وكان شقيق زوجي وزوجي غاضبان جداً، وعندما حضرت الشرطة الإسرائيلية، قالوا للشرطة أنهم يتهمون الجنود بالإساءة لي وإذلالي. في نهاية الأمر، اضطررت للانتظار على نقطة التفتيش لمدة ٣ ساعات، ومن ثم كان عليّ أن أعود أدراجي إلى بيت اكسا. وعندما وصلت إلى البيت، شعرت بتوعك وأخبرت أمي بذلك، فذهبت معي إلى طبيبة. حولتنا هذه الطبيبة إلى مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في رام الله. وهناك قالوا لي أنني في حالة إجهاض».

الحياة الأسرية

معظم النساء اللاتي يعشن خلف الجدار، يعانين من واقع محبط بشكل خاص على حياتهن الأسرية، نتيجة العيش في منطقة التماس. فلا يستطيع الدخول إلى منطقة سكناهن سوى أولئك الذين يعيشون هناك، وهذا يعني أن تعاني النساء، اللواتي ينتقلن في العادة للعيش مع أزواجهن، من العزلة عن عائلاتهن وصديقاتهن ومجتمعهن. وبالتالي، فإن حياة المرأة التي تدور في العادة حول المنزل، وتشكل المناسبات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي جزءاً أساسياً منها، أصبحت تقتصر الآن على الأسرة المباشرة فحسب. فاطمة حلفة من منطقة الخلايلة، تشير إلى هذا الواقع بالقول: «لا تستطيع عائلتي أن تزورني ما دمت أعيش في الجانب الآخر، فالأشخاص المسجلون على أنهم يقيمون في المنطقة خلف الجدار، يستطيعون المرور، وهذا يعني أن أسرتي لا تستطيع زيارتي بتاتاً. والداي وشقيقاتي الأربع وأشقائي الخمسة كلهم يعيشون في الجيب على الجانب الآخر من الجدار. قبل الجدار، كانوا يستطيعون الوصول إلى منزلي في خمس دقائق، أما الآن فلم يعد ذلك ممكناً لهم. وليس من السهل لي أيضاً أن أعبر للذهاب إليهم، لأني سأضطر للمرور عبر نقطة التفتيش، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. كما أنه لا توجد مواصلات على الجهة الأخرى، مما يعني أن التنقل صعب كثيراً بالنسبة لنا».

الهيئات الدولية والإنسانية

عام ٢٠٠٤، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول التبعات القانونية للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفادت بأن أجزاء الجدار التي تسير داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابات والتصاريح المرتبط بها، تشكل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل لأن توقف أعمال بناء الجدار، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وتفكك الإنشاءات المقامة هناك، وأن تلغي أو تبطل على الفور جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة به. ودعت المحكمة إسرائيل أيضاً، أن تدفع تعويضات عن مصادرة وتدمير المنازل والمشاريع والأعمال والممتلكات الزراعية، وأن تعيد الأراضي والبساتين وحقول الزيتون وغيرها من الممتلكات غير المنقولة، التي استولت عليها، كما ألزمت محكمة العدل الدولية الدول الأعضاء، بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي سببه الجدار، وضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي. في آب ٢٠١٠، تابعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تراقب امتثال الدول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تابعت رأي محكمة العدل الدولية وملاحظاتها التي أعلنت عنها سابقاً، معربة عن القلق بخصوص القيود على حرية الحركة المفروضة على الفلسطينيين. وتوصلت اللجنة إلى إن وجود الجدار والنظام المرافق له، يسبب انتهاكاً للعديد من حقوق الإنسان، مثل حرية الحركة، الحق في الحياة الأسرية، الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، الحق في التعليم، الحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق، على نحو ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع كل ذلك، فان معاناة النساء الفلسطينيات في هذه المناطق تتواصل كل يوم، بل كل لحظة، وفي شتى مجالات الحياة. ومع تواصل هذه المعاناة فإن التساؤلات تتزايد أيضاً وفي مجملها تتمحور حول الأسئلة التالية: متى تتحول مواقف الهيئات والمؤسسات الدولية من الكلام النظري إلى إجراءات على ارض الواقع، تكفل حقوق النساء الفلسطينيات؟ متى تتحمل هذه الهيئات مسؤولياتها في ردع الجاني ومحاسبته على عنفه وبطشه؟ أسئلة لا زالت برسم الإجابة لدى النساء الفلسطينيات، اللواتي يمر عليهن أسبوع آخر من أسابيع محاربة العنف ضد المرأة.

الأغوار الشمالية

حيث يمعن الاحتلال الإسرائيلي في تعنيف النساء

طوباس: شهناز حميد

لا تجرؤ المواطنة (ج،ا)، على الإفصاح عن اسمها عندما تتاح لها الفرصة للبوح عما تتعرض له من اعتداءات وانتهاكات إسرائيلية، لأنها تخشى من أن يستدل جنود الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزين على حاجز تياسير العسكري على هويتها الأصلية، فينتقمون منها على طريقتهم الخاصة. ولم تكن هذه المرأة، التي تقطن في قرية بردلا في الأغوار الشمالية، تخفي هويتها خلال السنوات الماضية، إلا بعد أن راجعها أحد الجنود المتمركزين على حاجز تياسير العسكري قبل مدة، بخصوص حديث صحافي كانت قد أدلت به لإحدى وسائل الإعلام الفلسطينية، التي تناولت وقتها موضوع الانتهاكات الإسرائيلية على هذا الحاجز، الذي يعد من أسوأ الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية على الإطلاق.

«كان عقابي يومها أن احتجزت لأربع ساعات متتالية تحت أشعة شمس آب اللهاب». قالت أم محمد، وأشارت إلى أن الجندي المتمركز على الحاجز في ذلك اليوم سألها: «أهذه المدة تكفي ليكون حديثي للصحافه به شيء من الواقع والمنطقية في المرة القادمة». ومنذ ذلك اليوم، دأبت هذه المراة على إخفاء هويتها الحقيقية، خوفاً من بطش الجنود على الحاجز بها، اللذين غالباً ما يحتكمون إلى المزاجية في التعامل مع المواطنين المارين عبره. وتقول أم محمد: «منذ تلك الحادثة، وأنا أعرف على نفسي بأم محمد، مع العلم أن لا أحد من أبنائي يحمل هذا الاسم».

وتتحدث هذه المرأة عن الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية التي يتعرض لها مواطني الأغوار الشمالية عموماً، التي تعاني من إجراءات وممارسات إسرائيليه شتى، تتنوع ما بين الحصار والإغلاق ومصادرة الأراضي، والسيطرة على مصادر المياه والتهويد، والإحلال السكاني للمستوطنين مكان السكان الأصليين. وتشير أم محمد، إلى أن المرأة في الأغوار الشمالية، تتعرض لتأثير مباشر من الإعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، التي تؤثر على المرأة بشكل أو بآخر، وتشكل في مجملها عنفاً آخراً تتعرض له المرأة، إلى جانب ما تتعرض له من أنواع أخرى من العنف، الذي قد يطالها من قبل الزوج أو الأسرة أو رب العمل.

وترى أم محمد، أن المرأة تبقى هي المتضرر الأول والأخير من الإجراءات الإسرائيلية، فإذا اعتقل الزوج مثلاً، نرى أن المرأة تتحمل مسؤولية الأسرة ومتابعة شؤون الحياة، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها مواطني الأغوار، التي لا تقتصر على أنواع محددة. وتشير هذه المرأة، التي تعمل في تربية الأغنام، في حين يذهب زوجها للعمل في المستوطنات الزراعية المقامة في المنطقة، إلى أن جنود الاحتلال، غالباً ما يهاجمونها هي وأبناءها أثناء رعيهم للغنم في محيط القرية، سيما في منطقة وادي شوباش القريبه، التي بات قلة من الرعاة من يجرؤ على الاقتراب منها، لأنها تعد منطقة «محرمة» على حد تعبيرها. وتقول: «كثيراً ما يطاردوننا بجيباتهم»، مؤكدة على أن ما يدفعها للذهاب إلى تلك المنطقة، أنها تعد منطقة رعي خصبة فيها عشباً وفيراً.

وتسرد سمر صوافطه، رئيسة جمعية بردلا للتوفير والتسليف، سلسلة من الإجراءات التعسفية التي تتعرض لها المرأة في الأغوار على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي، والمستوطنين المنتشرين بكثرة في المنطقة، مبينة أن حاجز تياسير العسكري، الذي يفصل ما بين الأغوار الشمالية ومحافظات الشمال عموماً، يمثل مصدر العنف والانتهاك الرئيسي، ليس فقط للمرأة وإنما لعموم المواطنين.

وتؤكد صوافطه، أن الإجراءات التعسفية على هذا الحاجز تصاعدت خلال الفترة الأخيرة، سيما فترة ما بعد عيد الأضحى ولغاية اليوم، مبينة أن أسلوب التعامل على هذا الحاجز، غالباً ما يتحدد وفقاً لمزاج الجنود المتمركزين عليه، واللذين يتفننون يومياً في ابتكار وسائل التعنيف والاستفزاز والتنكيل بحق المواطنين العابرين منه وإليه.

وتسرد صوافطه، كيف أن الجنود دأبوا قبل أيام فقط، على إجبار مجموعة من الشباب على نزع «بلاطينهم» والوقوف عراة أمام مرأى المارين لبعض الوقت، مؤكدة أن هذا المشهد يتكرر كثيراً. وتشير سمر، إلى أنه قبل فترة زمنية ليست ببعيدة، كانت قصة مداهمة مجموعة من المستوطنين لمزارع الخضروات في قرية بردلا، مثار حديث لمجموعة نسوية، كانت تلتحق بإحدى الورش المتعلقة بالتوفير والتسليف في جمعيتها.

وتنقل صوافطة عن هؤلاء النسوة قولهن، أن مجموعة من المستوطنين داهمت المزارع المقامه على شارع تسعين بالقرب من مفرق القرية، وعمدوا إلى إتلاف الخضار وملاحقة النساء اللواتي كن في الحقول وقتها، مشيرة إلى أن حالة من الخوف والهلع كانت تنتاب النساء المتضررات، سيما وان العديد منهن كن وحيدات في الحقول، نظراً لان العمل الزراعي بمجمله يعتمد على عمالة المرأة. وتشير صوافطه، إلى أنه، وعلى الرغم مما تتعرض له المراة الغورية من عنف وإعتداءات، إلا أنها تبدي إصراراً كبيراً على المضي قدماً، وعدم الاستسلام لإجراءات الاحتلال ومعيقاته، والتي لم تفلح لغاية الآن، من ثني المرأة في الأغوار من البحث والتعلم، واكتشاف كل ما هو جديد، وكل ما من شأنه تغيير نمط الحياة لديها، الذي امتاز لفترة طويلة بأنه نمط عمل زراعي شاق، لا يتيح للمرأة مجالاً خارج إطار البيت والمزرعة. وتقول صوافطه، أن المرأة في الأغوار، نجحت وبجدارة في التنسيق في عملية الإيفاء بالتزاماتها العائلية والعملية، والتفرغ للعمل النسوي، الذي استطاعت أن تتفوق به وبجدارة، فنجد ناشطات نسويات ونساء قياديات، وأخريات يعكفن على إدارة مشاريع نسوية ناجحة، موطنها قرى الأغوار الشمالية، يصلن الليل بالنهار، ليوائمن ما بين العمل في المزرعة أو في تربية الأغنام، وما بين اللحاق بهذه الورشة أو تلك.

وترجع صوافطه بذاكرتها إلى الوراء، وبالتحديد قبل عشر سنوات تقريباً، عندما كانت الجمعيات والمراكز النسوية في الأغوار قيد التأسيس حينها، فكانت النساء يغادرن قراهن فجراً للحاق بورشة توعوية أو تثقيفية، حرمن منها سابقاً، لان جنود الحاجز الإسرائيلي لم يسمحوا للمحاضر فيها باختراق الحاجز، بحجة عدم حيازته لهوية تحوي عنوان السكن في الأغوار. بدورها أشارت نهيل صوافطة، مديرة دائرة المرأة والطفل في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، إلى أنه، وعلى الرغم من أن المرأة في الأغوار، تعاني من مجموعة من الظروف الحياتية والأسرية والاقتصادية والبيئية الصعبة، إلا أنها تشكل نموذجاً يحتذى به للتحدي والإصرار والمقاومة وإثبات الذات.

ويشكل الاحتلال الإسرائيلي، وما ينتج عنه من ممارسات قمعية وانتهاكات لا إنسانية، تطال المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، عنفاً أساسياً تتعرض له المرأة، وذلك إلى جانب أنواع عديدة أخرى من العنف قد تتعرض له المرأة، شأنها بذلك شأن المرأة الفلسطينية عموماً. وأشارت إلى أن المرأة في الأغوار، استطاعت وخلال الفترة الماضية، المساهمة بشكل مباشر في تغيير الصورة النمطية، التي طالما وضعت فيها كونها امرأة ضعيفة مستغلة، تعيش في دائرة من التهميش وعدم الوعي في كثير من الأمور، إلى جانب أنها عاطلة عن العمل، رغم أنها تقوم بالعمل الزراعي كله.

وتعتبر صوافطه، أن اكبر انجاز للمرأة الغورية، هو أنها باتت على قناعة تامة، أنها عنصر عمل أساسي في العملية الزراعية، وإنها إذا ما سئلت عن العمل الذي تمارسه، فإنها لا تتردد مطلقاً في الإعلان بأنها تعمل مزارعة، بعد أن كانت سابقاً تقول بأنني لا أعمل. وتعقب صوافطه على ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من عنف وانتهاك للمرأة الغورية خصوصاً وتقول: «إن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة ممنهجة وواضحة بحق مواطني الأغوار عموماً، تتعارض في مجملها مع القوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني». مشيدة بدور المرأة وتحديها الواضح لسياسة الاحتلال تلك، والتي لا تتوقف عند حدود مزاجية الجنود المتمركزين على حاجز تياسير العسكري. وتقول: «إن اجراءات الاحتلال الإسرائيلي المهينة والمذلة على هذا الحاجز، لم تمنع المرأة في الأغوار، من المضي قدماً، والشروع في عمل اليوم التالي، حتى لو أنها احتجزت لليوم كله».

العنف الأسري

عبد الغني سلامة

العنف ظاهرة اجتماعية قديمة، ارتبطت بوجود الإنسان، وتبلورت خلال مسيرة تطوره، وبالرغم أنه لم يخلُ أي مجتمع من العنف. إلا أن المجتمعات الإنسانية تختلف فيما بينها عند نقطة أساسيّة، هي مدى إدانتها للعنف، أو قبولها به وتبريرها إيّاه، كما تختلف في الأشكال التي يتّخذها هذا العنف، فالعنف يكون أشد عندما يُمارس باسم مبدأ رمزيّ، يعتبره المجتمع أسمى وأهم من ممارِس العنف ومن ضحيّته معاً، أي عندما يتم تبرير العنف تحت ذرائع رمزيّة، تأخذ صفة القداسة أحياناً، وتكون عادة مستمدّة من الدّين أو من الأيديولوجية أو من القيم والتّقاليد. وأيضاً عندما يفرض العنفُ نفسه على الجميع، في لحظة انهيار كلية لقيم المجتمع وسلطة القانون الذي يحكمه، كما يحدث مثلاً في الحروب الأهلية.

والعنف مشكلة متعددة الأبعاد والأوجه، وتتداخل فيها العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية، ويأتي نتيجة تفاعل جدلي بين سياقات وظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤدي إلى بروزه، وللعنف أشكال ودرجات، تبدأ من الإهمال والمعاملة الخشنة، وتنتهي بالقتل أو بالضرر المادي والجسدي، وما بينهما من ألم معنوي، وجرح للمشاعر، أو الإهانة النفسية، أو التدخل في الحرية الشخصية، وغيرها من أشكال الإيذاء، كالتهديد والمساومة والابتزاز والشتم والضرب.

يرى فرويد أن العنف سلوك غريزي، يقوم على نشاط عدائي متجه نحو الآخر للسيطرة عليه، وهو محدد بسبب قوى كامنة داخل الفرد، يكون وراءه عوامل نفسية قد لا يفهمها حتى من يمارس العنف. بينما ترى المدرسة السلوكية العنف بأنه مجموعة من الاستجابات المتعلقة بالبيئة، إذْ يمكن أن يشب الأطفال بميول عدائية بحسب التربية، وينمو هذا السلوك لدى الفرد عن طريق التعزيز. أما المدرسة المعرفية فترى أن العنف له علاقة قوية بما يحمله الأفراد من قيم ومعتقدات يتصرفون بموجبها.

ومن أكثر أنواع العنف شيوعاً، العنف الأسري، أي تلك الأنماط السلوكية العدوانية الناتجة من وجود علاقات غير متكافئة، في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، وهو ما يعرف بالمجتمع البطريركي. ولا يقتصر العنف الأسري عند ضرب وإهانة الزوجة والأطفال، بل هو كل ما يتمتع به الرجل في المجتمعات الأبوية من مكانة وسلطة، وفرض لنفوذه على كل أفراد الأسرة.

وبالنسبة لاضطهاد المرأة، يعتبر البعض أنها مسألة أبعد من مجرد استقواء الرجال على النساء، ويرون أنه يعود إلى طبيعة النفس البشرية التي تميل إلى استسهال الظلم كلما تمكنت منه، أي تسلط القوي على الضعيف، وطالما أن المجتمعات القديمة كانت تقوم على قوة العضلات، في الوقت الذي ستكون فيه المرأة كجنس أضعف من الرجل فسيولوجياً، فإنه سيكون موقف كل النظم الذكورية منها واحداً، وهو موقف الاستبداد والاستغلال.

وقد سبق اضطهاد المرأة كل أشكال الاضطهاد الأخرى، فقد كان مقدمة ضرورية لتثبيت نظام الإقطاع، من أجل تأسيس ثقافة مجتمعية جديدة قوامها النظرة السلبية تجاه المرأة، أي أن اضطهاد المرأة كان ضرورياً لاضطهاد المجتمع بأسره، ومن ثم قمعه وإخضاعه لخدمة السلطة، وسلاحاً تشهره ذهنية التحريم والقائمين عليها في وجه حركات التنوير والتغيير والثورة على الظلم. وقد احتاجت السلطة والفئات المسيطرة إلى إطار أيديولوجي وقيمي تستند إليه، ويمكّنها من المضي قدماً في مظالمها واستغلالها، وتوظفه لخدمة سياساتها، ويجعل من سلوكها أمراً عادياً ومقبولاً من قبل المجتمع، أي بالاتكاء على الطرف الأضعف وهي المرأة، وجعلها شماعة لأخطاء الرجل، ومبرراً لسلوكه القائم على التعسف والقهر. وللأسف فإن هذه الأفكار والمعتقدات الخاطئة تجاه المرأة ما زالت قائمة، وبل وتحافظ على قوتها، وهي إن تغيرت على مر الزمن وبصور مختلفة، لكنها بقيت متأصلة في عاداتنا وتقاليدنا، واجتهاداتنا الدينية المتطرفة. ويعتبر العنف ضد المرأة خرقاً لحقوق الإنسان، لأنه يلغي حق المرأة بالمساواة والكرامة، والإحساس بالأمان، والشعور بتقدير الذات، وحقها بالتمتع بالحريات الأساسية. ويعد العنف ضد النساء مشكلة عالمية، إذ لا زالت نسبة كبيرة من النساء حتى في الدول المتقدمة، يتعرضن للضرب من أزواجهن، هذا بالإضافة إلى العنف السلبي الأكثر انتشاراً، والمتمثل في الإهمال وعدم الاكتراث والتحقير والإلغاء والقهر والاستبداد من قبل الزوج أو الأب أو الأخ.

وهذا العنف السلبي يسبب الكثير من الأذى والآثار النفسية والجسمية، والاضطرابات السلوكية عند المرأة. فضلاً عن آثاره المدمرة على تنشئة الأطفال، لأن الطفل عندما يرى أمه أو أخته تُضرب، ينكمش على نفسه من شدة الخوف، ومع تكرار هذه الحالة، تظهر عليه انعكاسات سلبية نفسية وجسدية، كالخوف من أي شيء، واضطرابات القلق، وفقدان الثقة بالنفس، مما يجعله أكثر عرضة للمخاوف والإكتئاب، والإصابة بالاضطرابات المعرفية واضطرابات النمو والسلوك. ومن الآثار الاجتماعية للعنف، الطلاق، الذي يؤدي إلى التفكك الأسري وتشرد الأبناء وتسربهم من المدارس.

وممارسة العنف الأسري لا تنحصر في الطبقات الشعبية، بل نجدها عند النخب المثقفة، وهؤلاء رغم إيمانهم الظاهري بقضايا المرأة والحريات الشخصية، إلا أنهم يمارسون ازدواجية في الشخصية، أي ازدواجية الحب والكراهية، واختلاط الميول العدائية مع ميول التسامح والتفهم.

ويتصف المجتمع العربي عموماً بأنه مجتمع ذكوري، تكثر فيه العلاقات العدائية ذات العنف الجسدي والنفسي، وتكون فيه المرأة والطفل وسيلة للرجل، للتنفيس والتفريغ لمشاعر الإحباط والكبت وحب السيطرة، ذلك لأن نظام العائلة في المجتمع العربي، يعتبر نسخة عن نظام المجتمع في كل مؤسساته، أي أنه نظام هرمي، يقوم على السلطة والعنف، ويحتل الأب فيه مركز القيادة، ويحتل الطفل المركز الأدنى، ويستمد الأب سلطاته من خلال تفوقه الجسدي وقوته الاقتصادية بحكم أنه هو المعيل، وقوة المجتمع والقانون اللذان يجيزان له تسلطه وتفرده بالأسرة.

وبالنسبة لاضطهاد الأطفال، فإن المجتمع العربي، يتسم بأنه من بين أكثر المجتمعات قسوة على الأطفال، ويعود ذلك في الأساس لكونه يفصل فصلاً تاماً بين عالم الصغار وعالم الكبار، ولا يعير أهمية خاصة بالطفولة، ولا يعترف بوجود شخصية خاصة بالطفل، وبالتالي فإن علاقاته بالأطفال تتسم بالتعالي وعدم التفهم، وهذا يعود إلى أن علاقة الآباء بالأبناء في السابق، كانت على هذا المنوال القائم على السلطة والعنف، وفي هذه الحالة فإن المجتمع يعتمد على الأسرة لتحقيق هدفه الأساسي، والمتمثل في جعل الجيل الجديد صورة عن الجيل السابق، متواصلاً مع قيمه وثقافته مهما كانت متخلفة، وذلك بالاعتماد على النظام التربوي القائم على إخضاع الفرد. والنتيجة المتوقعة من هذه العملية الاخضاعية خسارة الطفولة، أي خسارة المجتمع لإمكانية التطور والتقدم. لأن الأجيال تكرر نفسها وطبعاً باستخدام العنف.

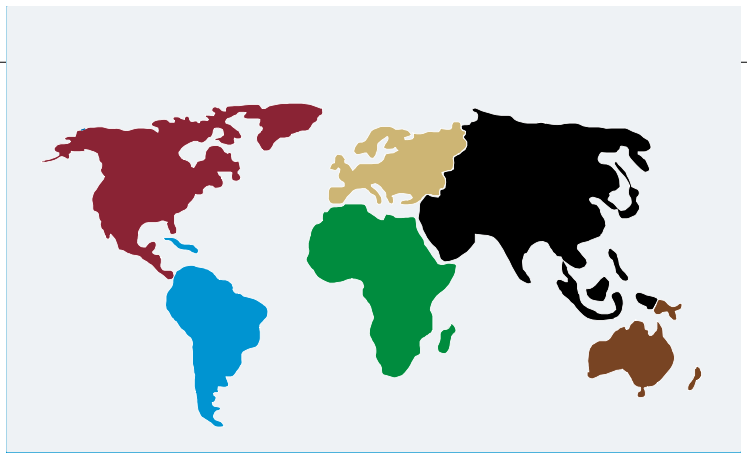

نساء وأخبار

مقررة الأمم تحث واشنطن على مراجعة سياستها

الولايات المتحدة: حثت المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة رشيدة مانجو، حكومة الولايات المتحدة، على إعادة النظر في سياساتها الحالية في التعامل مع العنف ضد المرأة، واوضحت المقررة الأممية في بيان صادر عن مكتبها: «أن العنف ضد المرأة هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً، التي لا تزال تشكل تحدياً في كل بلد في العالم، والولايات المتحدة ليست استثناءً». وشددت مانجو على «ضرورة قيام حكومة الولايات المتحدة، بإعادة تقييم الآليات القائمة لحماية الضحايا ومعاقبة المجرمين، ووضع معايير ذات مغزى لتنفيذ أوامر الحماية، وفرض عقوبات. واستندت المقررة الأممية في توصياتها، إلى تقرير بعثة لتقصي الحقائق إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومناقشات مع المسؤولين الحكوميين والضحايا والناجين، فوجدت عدم وجود تشريعات حمائية موضوعية لضحايا العنف المنزلي في الولايات المتحدة، فضلاً عن عدم كفاية تنفيذ بعض القوانين والسياسات والبرامج». في الوقت ذاته، أوضحت أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم مما بها من تشريعات مثل قانون مناهضة العنف ضد المرأة، للتصدي لارتفاع معدل حوادث العنف ضد المرأة، إلا أن هناك القليل من الأحكام الاتحادية الملزمة قانوناً، والتي توفر الحماية الموضوعية أو الوقاية من أعمال العنف المنزلي ضد المراة.

وشددت على وجود مبادئ عامة عالمية يجب الأخذ بها دوماً، من بينها «أن حقوق الإنسان للمرأة، هي حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، وأن التمييز يؤثر على النساء بطرق مختلفة، اعتماداً على كيفية وضعها في سلم التسلسلات الهرمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية». وأوضحت المقررة الأممية، أن «تقاعس الدولة تجاه قضايا العنف ضد المرأة، يعزز مناخ الإفلات من العقاب ويشجع على تكرار العنف.

ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة في النرويج

النرويج: ارتفعت نسبة حوادث العنف ضد النساء في النرويج عما كانت عليه العام الماضي، وفقاً لما كشفته إحصائية صادرة عن مركز البحوث والدراسات في العاصمة أوسلو. وأثارت الأرقام تخوف المسؤولين، لا سيما أن الدراسة أظهرت أن هناك نسبة ٣,٤٪ من النرويجيين يتعرضون للإعتداءات والعنف الأسري. وتؤكد الدراسة تلقي الشرطة نحو ٣٩٤ ألف شكوى، من مواطنين تعرضوا للعنف والإعتداء حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي، فيما كان عدد البلاغات عن الفترة ذاتها من العام الماضي نحو ٢٧٠ ألف شكوى فقط. وذكر التقرير، أن غالبية المعتدى عليهم من النسوة، وشكلت نسبتهن ٧٥٪، بينما بلغت نسبة الذكور المعتدى عليهم ٢٥٪. وأشار التقرير إلى أن غالبية الاعتداءت جرت في المنازل وبين أفراد العائلة. وأثار نشر التقرير انتقادات داخل البرلمان، الذي أكد أحد أعضائه، أن ضعف القانون أمام المخالفين، يجعلهم أكثر عنفاً، وخاصة ضد النسوة والأطفال.

١٣٠٠ شخصية يوقعون نداءاً عالمياً من أجل التضامن مع نساء البحرين

البحرين: قالت صحيفة مرآة البحرين، أن نحو ١٣٠٠ شخصية من مختلف دول العالم، وقعوا نداءً من أجل التضامن مع نساء البحرين، خصوصاً المعتقلات في السجون البحرينية، واللائي برزن لمواجهة عنف الدولة.

ودعوا في رسالتهم التي جاءت تحت عنوان «عالم أفضل للجميع»، كافة «المنظمات النسائية، والتجمعات والأفراد، في جميع أنحاء العالم، التوقيع على هذه العريضة، تضامناً مع نساء البحرين، اللاتي يرفعن أصواتهن مطالبات بالديمقراطية، وبحماية حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية». كما جاء في الرسالة: «نحن، الموقعين أدناه، نؤكد دعمنا لنساء البحرين، اللاتي برزن لمواجهة عنف الدولة واستعمالها المفرط للقوة». وأضافوا: «نصادق على المطالبات التي تقدمت بها نساء البحرين للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق المرأة في أثناء الانتفاضة الحالية، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد جميع مرتكبي هذه الانتهاكات، بما في ذلك وزارة الداخلية». ومن بين الموقعين على النداء الذي حصلت «مرآة البحرين» على نسخة منه، ناشطون من أميركا وبريطانيا وكندا ونيوزلندا وإيرلندا وألمانيا وهولندا ومصر والسعودية ودول كثيرة أخرى. ومن البحرين وقعت كل من جليلة السيد وأنيسة فخرو وفوزية السندي وخولة مطر وليس ضيف وصفية البحارنة ومنيرة فخرو، إضافة إلى قائمة طويلة من الموقعين. وجاء في العريضة: «تشهد البحرين حالياً ثورة شعبية هائلة، تشارك فيها أعدادٌ كبيرةٌ من النساء، من مختلف الخلفيات والإنتماءات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية، نزلن جميعهن إلى الشارع للمطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات والديمقراطية. وحث الموقعون «جميع الجهات ذات العلاقة على التعبير عن دعمهم لنساء البحرين، اللاتي يناضلن من أجل التمكين الإقتصادي والتوزيع العادل للثروة». كما استنكروا «استهداف وقمع الناشطين، والأكاديميين، والصحافيين، والمواطنين الصحفيين، والمدوّنين، بما في ذلك النساء، جراء ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وتكوين التجمعات. وعبر الموقعون عن ثقتهم بأن «المرأة في البحرين، تستحق اهتمام المجتمع الدولي وتضامنه مع تطلعاتها، ومع جهودها المبذولة من أجل نظام أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة، يروّج للمبادئ العالمية من مساواة وحرية وعدالة، ويمارسها» وفق ما جاء في نص الرسالة.

الحلقة الخامسة

مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الدولة الفلسطينية العتيدة

المحامي علي أبوهلال

تناولت الحلقة الأولى من هذه الدراسة، التقديم المتعلق بموضوع مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى الجزء الأول من المشاركة السياسية في المجلس التشريعي، وتناولت الحلقة الثانية، نسبة مشاركة المرأة في المجلس التشريعي الجديد، والنتائج التي حققتها في الانتخابات الثانية للمجلس التشريعي، وتناولت الحلقة الثالثة من هذه الدراسة، المؤشرات التي كشفت عنها نتائج الإنتخابات التشريعية، والتحديات المقبلة ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي الفلسطيني للدولة الفلسطينية العتيدة، فيما تناولت الحلقة الرابعة، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الرئاسة، أما الحلقة الخامسة ستتناول:

المشاركة السياسية المرأة الفلسطينية في االحكومات الفلسطينة المتعاقبة

أشرنا في الحلقة السابقة، أن مشاركة المرأة في رئاسة الدول وحكوماتها، تعد مؤشراً هاماً على مدى التطور ونسبة التقدم الذي حققته المرأة في ميدان المشاركة السياسية، وتعكس مدى احترام المجتمع لدور المرأة، وقناعته بدورها القيادي إلى جانب الرجل، الذي ظل لعقود طويلة يحتكر مركز القيادة في دول العالم المختلفة.

فقد تجاوزت نسبة مشاركة المرأة في المناصب الوزارية ٥٠٪ من مجموع هذه المناصب في بعض الدول، مثل النرويج وفنلندا، وتفاوتت مشاركتها في الدولة العربية، بين عدم المشاركة كما هو الحال في الحكومة اللبنانية الأخيرة، في حين وصلت مشاركتها إلى ٧ وزيرات في إحدى الحكومات في المغرب، وهي أعلى نسبة مشاركة حققتها المرأة العربية في الحكومات العربية حتى الآن.

فما هو واقع مشاركة المرأة في الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وهل تعكس هذه المشاركة تقدماً ملموساً في دور المرأة السياسي، وما هي ضمانات تطوير مشاركتها السياسية في حكومة الدولة الفلسطينية العتيدة؟ هذا ما ستوضحة هذه الحلقة.

بلغ عدد الحكومات الفلسطينية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن ثلاث عشرة حكومة، تسعة منها تشكلت قبل الانتخابات التشريعية الثانية، التي فازت بها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وكانت تلك الحكومات في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، تعاقب على رئاسة تلك الحكومات ثلاثة أشخاص فقط، هم رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، الذي قاد الحكومات الأولى وصولاً للخامسة، ورئيس السلطة الحالي محمود عباس «أبو مازن»، الذي شكل الحكومة السادسة، التي سرعان ما قدمت استقالتها، نتيجة للضغوط الهائلة التي تعرضت لها، في حين تولى أحمد قريع رئاسة الحكومات السابعة والثامنة والتاسعة.

أما الحكومة العاشرة والحادية عشرة، فقد تولاها السيد اسماعيل هنية، وتولي الدكتور سلام فياض الحكومة الحادية عشرة والثانية عشرة، وسنعرض فيما يلي لمشاركة المرأة في هذه الحكومات ولمدلولات تلك المشاركة.

الحكومة الفلسطينية الأولى، تشكلت في٢٠ أيار ١٩٩٤، برئاسة الرئيس الراحل عرفات، ولكن لم يكن هناك مسمّى «رئيس الوزراء»، الذي أطلق لأول مرة على محمود عباس «أبو مازن» عام ٢٠٠٣، وتأسست هذه الحكومة قبل إجراء أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، واحتفظ الرئيس عرفات لنفسه بعدة حقائب وزارية مهمة، أهمها وزارة الداخلية، دون أن يعلن نفسه رسمياً وزيرا للداخلية. وضمت الحكومة الأولى كُلّ من: نبيل شعث، صائب عريقات، أحمد قريع، زكريا الآغا، انتصار الوزير، رياض الزعنون، عزمي الشعيبي، جميل الطريفي، عبد الحفيظ الأشهب، عبد العزيز الحاج أحمد، سمير غوشة، ياسر عبد ربه، حنان عشراوي، ياسر عمرو، حسن طهبوب، محمد زهدي النشاشيبي.

ويلاحظ ان هذه الحكومة قد ضمت وزيرتين هما السيدة انتصار الوزير أم جهاد، والدكتورة حنان عشراوي، من مجموع ١٨ وزيراً بما فيهم الرئيس الراحل ياسر عرفات.

حيث تقلدت أم جهاد وزارة الشؤون الاجتماعية، وتولت الدكتورة حنان عشراوي وزارة التربية والتعليم العالي.

الحكومة الفلسطينية الثانية، تشكلت برئاسة الرئيس الراحل عرفات، بعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى بنحو أربعة أشهر، وتحديداً بتاريخ التاسع من أيار ١٩٩٦، وتشكلت من: محمد زهدي النشاشيبي، ياسر عبد ربه، ياسر عمرو، سمير غوشة، نبيل شعث، انتصار الوزير، بشير البرغوثي، حسن طهبوب، فريح أبو مدين، رياض الزعنون، إلياس فريج، جميل الطريفي، عبد الجواد صالح، عزام الأحمد، علي القواسمي، عبد الرحمن حمد، ماهر المصري، عماد الفالوجي، فيصل الحسيني (مسؤولاً لملف القدس)، حيث انخفض عدد الوزيرات الى وزيرة واحدة فقط، هي السيدة انتصار الوزير أم جهاد.

الحكومة الثالثة، وتشكلت بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٩٨، برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وحصلت على ثقة ٥٥ نائباً في المجلس التشريعي، في حين صوت ضدها ٢٨ نائباً، وامتنع ٣ نواب عن التصويت. وضمّت الحكومة كلاً من: محمد زهدي النشاشيبي، ياسر عبد ربه، نبيل شعث، منذر صلاح، انتصار الوزير، متري أبو عيطة، فريح أبو مدين، صائب عريقات، عبد الرحمن حمد، ماهر المصري، عبد العزيز شاهين، رياض الزعنون، عماد الفالوجي، حكمت زيد، جميل الطريفي، سعدي الكرنز، نبيل عمرو، عزام الأحمد، رفيق النتشة وبشير البرغوثي. وأضيف أربعة وزراء بصفة وزير دولة، هم: يوسف أبو صفية، حسن عصفور، هشام عبد الرازق، صلاح التعمري. واعتبرت تلك الحكومة من أكبر الحكومات عدداً، حيث وصل عدد الوزراء إلى ٢٤ وزيراً، في الوقت الذي نص عليه القانون الأساسي بأن لا يتجاوز عدد أعضاء الحكومة ٢١ وزيراً. واقتصر تمثيل المرأة في هذه الحكومة على وزيرة واحدة فقط، هي نفس الوزيرة السابقة. وتعتبر الحكومة الثالثة من أطول الحكومات عمراً، فقد استمرت لنحو ٤ سنوات، حتى أصدر الرئيس عرفات في ٥ حزيران ٢٠٠٢، قراراً بحلها، وجاء قرار حل الحكومة الثالثة، في ظروف تصاعد انتفاضة الأقصى، حيث لم يعد الأسلوب القديم في اختيار الوزراء مناسباً للوضع الجديد المتفجر. كما كان الفلسطينيون يرون أن تلك الحكومة فقدت «سيادتها»، بعد أن أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية بالكامل، بعد تنفيذه لعملية «السور الواقي» في نيسان من العام نفسه، وارتكابه المجازر في مختلف المدن الفلسطينية وخاصة في جنين ونابلس.

شكلت الحكومة الرابعة، في ذات اليوم الذي أعلن فيه الرئيس عرفات عن حلّ الحكومة الثالثة، وعرضها على نواب المجلس التشريعي الذين اجتمعوا في مقره في رام الله، وحظيت بثقة ٥٢ نائباً، ومعارضة ١٧، وامتنع نائب واحد فقط عن التصويت. وضمت هذه الحكومة كلاً من: ياسر عبد ربه، نبيل شعث، صائب عريقات، رياض الزعنون، انتصار الوزير، ماهر المصري، جميل الطريفي، عبد العزيز شاهين، عزام الأحمد، عماد الفالوجي، علي القواسمي، رفيق النتشة، نبيل قسيس، متري أبو عيطة، عبد الرحمن حمد، سلام فياض، عبد الرزاق اليحيى، إبراهيم الدغمة، نعيم أبو الحمص وغسان الخطيب. وقد اقتصرت مشاركة المرأة على الوزيرة انتصار الوزير أم جهاد. وخلافاً للحكومة الثالثة، فلم تعمر الحكومة الرابعة سوى أربعة أشهر، بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وخاصة احتلال المدن الفلسطينية من قبل جيش الاحتلال، وفقدان الحكومة الفلسطينية سلطتها وثقة الشعب الفلسطيني بها.

الحكومة الخامسة تشكلت بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٢، بنفس الوجوه القديمة، وحصلت على ثقة ٥٦ نائباً في المجلس التشريعي، ومعارضة ١٨ نائباً. وضمت هذه الحكومة كل من: ياسر عبد ربه، سمير غوشة، نبيل شعث، ماهر المصري، سلام فياض، صائب عريقات، انتصار الوزير، عبد الرحمن حمد، عزام الأحمد، رفيق النتشة، متري أبو عيطة، عبد العزيز شاهين، هشام عبد الرازق، نعيم أبو الحمص، نبيل قسيس، غسان الخطيب، هاني الحسن، زهير الصوراني، أحمد الشيبي. وبقيت مشاركة المرأة في هذه الحكومة من خلال الوزيرة انتصار الوزير أم جهاد، التي شاركت في هذه الحكومات الخمس، لكن هذه الحكومة لم تختلف عن سابقاتها، خاصة أن الأسلوب الذي اتبعه الرئيس عرفات في تعيين الوزراء ووكلائهم، لم يستجيب للمطالب الداخلية بالإصلاح، فقدمت الحكومة استقالتها يوم ٩ آذار ٢٠٠٣، ومع تقديم الحكومة الخامسة لاستقالتها، أسدل الستار على الحكومات التي ترأسها الرئيس ياسر عرفات.

يتضح من هذا العرض السريع والمختصر، أن مشاركة المرأة في الحكومات السابقة كانت مشاركة شكلية، حيث شاركت وزيرتين في الحكومة الأولى، وإن كان لهذه المشاركة في تلك الحكومة أهمية خاصة، وتدل على اعتراف بدور للمرأة على صعيد الحياة السياسية، إلاّ أن اقتصار مشاركتها في الحكومات الأربع التالية على وزيرة واحدة فقط، تمثل في الوزيرة انتصار الوزير أم جهاد، ومن لون سياسي واحد، يعبر عن دور شكلي وهامشي للمرأة، فهل اختلف مدلول مشاركة المرأة في الحكومات الفلسطينية اللاحقة؟ هذا ما سنتناوله في الحلقات القادمة من هذه الدراسة.

دليل «المرشد والمعلم للحد من العنف في المدارس الفلسطينية»

أفكار مُثلى بحاجة إلى تطبيق ومتابعة

محمود الفطافطة

المشاريع التعليمية والتدريبية المختصة بقطاع التعليم، وتحديداً المدرسي منه قليلة في فلسطين، الأمر الذي نتج عنه ضحالة في المشهد الثقافي والمعرفي الفلسطيني، سيما المتعلقة بعمق التفكير، علمية التجارب وسعة الابتكار والإبداع. هذه الحالة لم تبق كما هي حتى تتأكسد بشكلٍ مطلق، وإنما نُفخ الروح فيها من جديد، عبر المبادرة التي قامت بها مؤسسة مدد لبرامج الطفولة، بتمويل من **مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق** «اليونسكو»، وبشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الفلسطينية، ضمن مشروع أهداف الألفية التنموية. هذا المشروع هو دليل «المرشد والمعلم، للحد من العنف وخاصة المبني على النوع الاجتماعي في المدارس الفلسطينية.

مضمون وأشكال

المشروع وفق ما جاء في مقدمة الدليل، هو عبارة عن إنتاج دليل يهدف إلى تمكين المدرسة (إدارة، معلمين، مرشدين، أولياء الأمور، التلاميذ، عاملين) في المساهمة في تعميم وتطبيق «السياسة الوطنية للحد من العنف في المدارس الفلسطينية»، كما يعمل على معالجة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

البحث الإجرائي التشاركي الذي ساهم في جمع البيانات الأولية من التلاميذ، قاد إلى معرفة أشكال العنف المرتبط بالعملية التربوية والملخصة في:

- العنف المرتبط بعملية التعلم والتعليم، ويتضمن: التوجه نحو التحصيل في المدرسة، الواجبات المدرسية في المدرسة، المتابعة الأكاديمية في البيت، والتوجه نحو التحصيل في البيت.
- العنف المرتبط بتعديل السلوك في (الصف)، ويشتمل على المتابعة التربوية في الصف.
- العنف المرتبط بتعديل السلوك، ويشتمل على: المتابعة التربوية في المدرسة، المتابعة التربوية في البيت، والمتابعة التربوية المرتبطة بالمجتمع.
- العنف المرتبط بعدم التقيد «بالقوانين والأنظمة المدرسية الداخلية»، ويشمل القوانين والأنظمة في المدرسة.

منطلقات

أما بشأن المنطلقات التي سار وفقها الدليل فتستند على مجموعة من المنطلقات والمبادئ التربوية، التي تشكل المرجعية للدليل حيث ستنطلق منها مختلف أركان العملية التربوية في معالجة ظواهر العنف المرتبط بالعملية التربوية. هذه المنطلقات تتمثل في:

اعتماد الأنظمة والقوانين التي تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة والصالح العام، كمرجعية لتنظيم السلوك. الاعتراف بأن الطفل/ة كيان نامي، له القدرة على بلورة إحساسه بحقوقه ومسؤولياته تجاه نفسه والآخرين، حيث تتزايد هذه القدرة بفعل عوامل النضج والتطور والتعلم. احترام كرامة الإنسان والمحافظة عليها، أساساً لتشكيل مختلف الأنظمة، التي تنظم العلاقات بين الأشخاص «كباراً وصغاراً» (رجالاً ونساءً، أولاداً وبناتاً).

النظرة إلى المدرسة «كمؤسسة المجتمع»، تعكس رؤية المجتمع لذاته، وتتبنى أولوياته، وتعمل معه على تربية أبنائه، بما ينسجم مع تطلعاته ورؤيته التربوية، وبما يضمن إحداث التغيير المجتمعي المطلوب، نحو تحقيق قيم المساواة والعدالة الاجتماعية. الانطلاق من مبدأ تنشئة الطفل/ة على «الضبط الذاتي، «لضمان وتأمين حريته الشخصية والتصرف بمسؤولية في السياق الاجتماعي والثقافي». الاعتراف بحق الطفل/ة والأهل بالمشاركة في إنتاج البرامج التربوية، وذلك بهدف تحقيق التكامل التربوي بين البيت والمدرسة.

تناقضات اللغة والسلوك

إلى ذلك؛ فإن الدليل يأتي لتعميم «مسودة وثيقة سياسة الحد من ظاهرة العنف في المدارس الفلسطينية، والسبب لإضافة العنف المبنى على النوع الاجتماعي في الدليل مرده التالي: يتم استخدام صيغة الجمع في اللغة، وهي غالباً ما تكون بصيغة الذكر، على سبيل المثال يقال أطفال لكل من الطفل والطفلة. لا يمكن فصل العنف المبنى على النوع الاجتماعي عن العنف بشكل عام. النوع الاجتماعي يعبّر عن الهوية الاجتماعية التي يحملها كل منا بناء على الجنس البيولوجي، لذا فالعنف المبني على النوع الاجتماعي، يصبح هو أي عنف يستند إلى تلك الهوية، التي تحدد الممنوع والمسموح لكل من الذكر والأنثى في المجتمع. الذكر والأنثى متساوون في القيمة الإنسانية، وهذا لا يعني أن يتماثلوا، ولكن هذا يعني أن حقوقهما وواجباتهما وفرصهما، يجب أن تكون متكافئة بغض النظر عن نوعهما الاجتماعي.

عيب وحرام

ويبين الدليل، أن العنف المبنى على النوع الاجتماعي، يشكل جوهر ظاهرة العنف في مجتمعنا، حيث أن المجتمع يحدد قضايا العيب والحرام، التي لها علاقة بتشكيل هوية النوع الاجتماعي، وأن المجتمع يحدد المسموح والممنوع للذكور (بكاء الطفل الذكر رغم إحساسه بالألم، يعتبر عيب غير مسموح به). ويبين الدليل أن المجتمع كذلك يحدد المسموح والممنوع للإناث (تشجيع الطفلة الأنثى على القيام بخدمة إخوانها الذكور). ويشير الدليل إلى أن العنف يمارس سواء على الرجال أو النساء، ونتيجة للمفاهيم الاجتماعية المرتبطة بدور الرجال، يتم استضعاف النساء، لذا يكون العنف الموجه ضد النساء أكثر من العنف الموجه ضد الرجال، ويبرز هذا العنف بإشكاله المنظورة كالضرب والتمييز. ويوضح أنه عند تحليل أي ظاهرة عنف، نجد أن لها ارتباط وثيق بالعنف المبنى على النوع الاجتماعي.

مدرسة بلا عنف

ويتطرق التقرير إلى الإطار المفاهيمي لمدرسة خالية من العنف، والذي يحتوي على السياسات والأنظمة والقوانين، القيادة التربوية والإدارة المدرسية، الأجواء المدرسية، والفلسفة والرؤيا في ضبط وتنظيم السلوك. وبشأن سياسة الحد من العنف والعنف المبنى على النوع الاجتماعي، فإنها تقوم على أربع مبادئ أساسية هي: احترام كرامة الإنسان، تحقيق العدالة الاجتماعية، الديمقراطية والتعددية، ترسيخ سلطة القانون

ثقافة العنف

وفي السياق ذاته، يركز الدليل على الأبعاد الثقافية في عملية العنف، فيشير إلى أن المنظومة القيمية تشكل المنطلقات والمسلمات التي تبرر الممارسات، وفي كثير من الأحيان، تكون هذه المسلمات دفينة في اللاوعي، ومنها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، كالاعتقاد بان استخدام أسلوب العقاب الجسدي كالضرب، يؤدي إلى تأديب وتهذيب سلوك الطفل. الدليل يذكر أن هذا المعتقد تم توارثه عبر الأجيال بالتجربة، كونه يؤدي إلى الخنوع والخضوع، وحل الموقف الآني وتعديل السلوك بشكل فوري. يشار إلى أن المشروع بني على مخرجات مشروع «توفير بيئة آمنة وحامية للأطفال الفلسطينيين في مدارسهم ومجتمعاتهم»، الذي نفذته مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي في الفترة (ما بين أيلول٢٠٠٧- نيسان ٢٠٠٩) بتمويل من مؤسسة إنقاذ الطفل البريطانية في الأراضي المحتلة والإتحاد الأوروبي، وعملت مؤسسة مدد كمستشارة للمشروع.

الرجل والمرأة

أسرار لم تُنشر بعد

محمود الفطافطة

يمثل كتاب (الرجل والمرأة... أسرار لم تنشر بعد) لمؤلفته آلين ويلر، خريطة طريق مُثلى لحياة سعيدة ومنتجة لكلا الزوجين. حياة لا يمكن لها أن تقوم على أساس التكامل، إلا إذا أدرك الطرفان أنهما مختلفين في الدماغ والجانب الفسيولوجي عموماً، لا في الإنسانية والحقوق. هذا الكتاب يؤسس لقاعدة مفاهيمية ونظرية، مختلطة بالقصص والنماذج المضيئة، لسلوك كل من الرجل والمرأة. طريق معبد بالأمل والسعادة والعطاء، بغية الارتقاء في مجالات الحياة والتميز في ميادين المجتمع، ومسارات وأشكال الإنتاج، سواء أكانت في حقل البيت أو العمل أو الفكر وسواها. تقول المؤلفة: «كثيرٌ هم الذين يرددون أن الرجل والمرأة متساويان، صدَقنا وآمنَا أنهما متشابهان، ويا له من خطأ فادح!. الرجل والمرأة مختلفان فسيولوجياً من حيث التركيب والتوجهات والأفكار وغيرها، بينما هما متكاملان إنسانيا وحقوقياً».

وتضيف: «لم يجد كل المراقبين الذين انكبوا على دراسة طباع الرجل والمرأة، والاختلافات التي تميزهما، مفراً من طرح السؤال القائل: لماذا إذا يعيشان معاً تحت سقف واحد؟ لماذا لا يتجنب واحدهما الآخر حقنا للخلافات». وتؤكد ويلر في كتابها، أن الرجل والمرأة مهما كثرت اختلافاتهما، لا يستطيع احدهما، في الواقع، أن يتخلى عن الآخر، لا في المكتب ولا في العائلة ولا بين الأصدقاء. «هما متكاملان، وهذا التكامل لا يمكن أن تحل مكانه أي صيغة أخرى».

وتبين أن الفروقات بينهما، هي بالذات ما يشدهما إلى بعضهما البعض بشكلٍ لا يقاوم، شاء الرجال والنساء أم أبوا، فما وجودهم على هذه الأرض، إلا لضمان استمرارية الجنس البشري، حسب ما تذهب إليه. وتتساءل ويلر: «إذا كان الرجل والمرأة مجبران على التعايش، فلماذا لا يبحثان معاً عن وسائل العيش بسلام، لا بل عن طرق ليقدر بعضهم الآخر؟»». وقد اخترنا بعض الأفكار التي توردها الكاتبة في مؤلفها، ومن أهمها: «الرجل والمرأة مختلفان فيما يتعلق بالدماغ. المرأة ترى والرجل ما زال يبحث. المرأة تسمع، أما الرجل فهو يرهف السمع. المرأة تشم، الرجل يتنفس. المرأة حساسة، والرجل يقاوم أحاسيسه. المرأة تتذوق، الرجل يكسب التقدير. المرأة تروي، الرجل يقول. المرأة تطلق النار عشوائياً، بينما الرجل يصوب نحو الهدف. المرأة تعرف ما يجري، أما الرجل فيعرف موقعه. تسعى المرأة إلى الأفضل، ويكتفي الرجل بالتقليد. المرأة تتقن العطاء، الرجل يتقن التلقي». وفي كتابها تسرد المؤلفة جملة من التوصيات والوصايا للرجل والمرأة، بهدف العيش بسعادة واستقرار، أهمها: «اطلبي لمرة واحدة ونهائية ما تريدينه بكلام دقيق ومباشر. تعلم أن تصغي إلى ما تريده المرأة التي أمامك، فهذا يمكّننا من تخطي نصف الخلافات، لأنها تسقط تلقائيا. كف عن الاعتقاد بأن الإصغاء لثلاث دقائق من دون إبداء الرأي، تصرف لا يليق بك». في الكتاب الكثير من القصص والأفكار والقضايا، التي تؤكد على أن المرأة والرجل بينهما اختلاف جوهري في التكوين، ولكنهما لا بد لبعضهما البعض. فالمرأة (كما تقول ويلر) تحتاج في علاقتها مع الرجل للشعور بأنها محبوبة، أما هو فيحتاج إلى أن يشعر بأنه مفيد.

في القدس

المرأة تدفع ثمن عنف الاحتلال مرتين

فاتن أبو عيشة – محمد الرجوب

في فلسطين، لا وجود لدراسة علمية متخصصة، حول مدى انعكاس التنكيل والقمع الممارس من الاحتلال الإسرائيلي ضد الرجال من أبناء الشعب الفلسطيني عنفاً ضد النساء، لكن التجارب أثبتت في حالات عديدة، أن مستوى العنف ضد المرأة في فلسطين المحتلة عموماً، يتناسب تناسباً طردياً في حالة الإضطراب السياسي والاقتصادي القائمة. في مجتمع يقوم فيه الرجل بدور القيادة في الأسرة، بشكل أو بآخر، سيصيب عنف الاحتلال بحق رأس الأسرة باقي أفرادها، لأسباب كثيرة، لعل أبرزها نزعة الرجال للحافظ على مكانتهم القيادية من أي اهتزاز.

وعلمتنا التجارب أيضاً، أن سياسات الاحتلال لا تفرق بين الرجال والنساء، وبذلك أصبحت المرأة في المجتمع الفلسطيني على وجه العموم، والمجتمع المقدسي على وجه الخصوص، تدفع ثمن السياسة الاحتلالية مرتين، عنفاً مباشراً من السلطات الرسمية الاحتلالية والمستوطنين، وعنفاً غير مباشر تتلقاه من الرجل المعنف، الساعي للحفاظ على مركزه في الأسره. تفيد أرقام صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء، بأن استطلاعاً لآراء النساء في المجتمع الفلسطيني، أظهرت أن ٣٠٪ من الأفراد تعرضوا للعتف من الاحتلال والمستوطنين في العام ٢٠٠٥، في حين كان هذا الرقم أعلى بكثير في السنوات التي سبقت هذا العام، ولا تعتبر الأعوام التي تلت ٢٠٠٥ أفضل سيما في القدس. أرقام توحي إلى أن نصيب المراة من العنف المباشر وغير المباشر، يصل معدلات خطيرة، تترك آثاراً نفسية واجتماعية مقلقة.

عنف مباشر

«كان وقع خبر قيام سلطات الاحتلال باعتقال «إسراء»، أصعب بكثير على نفسي من اعتقال ابني «صهيب»، رغم أنه الابن الوحيد في الأسرة». هكذا تصف ايمان عابدين، والدة الصحفية المقدسية الأسيرة إسراء سلهب، التي يحتجزها الاحتلال في مركز تحقيق المسكوبية منذ يوم الأربعاء الموافق الـ ١٦ من تشرين ثاني. بالإفراج عن الأسيرة المحررة ابتسام العيساوي، تنفس المجتمع المقدسي الصعداء، رغم الغصة على من بقوا في الأسر، لا أمهات مقدسيات خلف قضبان الاحتلال، إلى أن تم اعتقال الصحفية سلهب مقدمة برنامج تلفزيوني يختص بالأسرى.

إسراء أم لطفلين، ايمان ٥ سنوات وبراء سنتين، تقول عابدين، إن الابنة سألت في اليوم الأول لغياب الأم عنها، فكان الجواب «ذهبت للقاء الوالد، المعتقل لدى الاحتلال، وسيأتيان معاً». وما زالت تسمع الجواب نفسه حتى هذا اليوم. يخبرنا التاريخ أن المقدسية فاطمة برناوي، كانت أول مناضلة فلسطينية تعتقلها إسرائيل في تشرين ثاني عام ١٩٦٧. وفي تشرين ثاني عام ٢٠١١، إسراء سلهب المرأة الفلسطينية الأولى التي تدخل زنازين إسرائيل منذ انجاز المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، وبذلك يوصل الاحتلال أكثر من رسالة. أولاً: لا حصانة لأحد في المجتمع المقدسي من الملاحقة والاعتقال حتى النساء، وإن كان الأمر يتعلق بأم لطفلين والدهما أسيراً. ثانياً: أن السياسة الإسرائيلية في القدس لم تتغير بعد التبادل عنها ما قبل التبادل. ثالثاً: السياسة الاحتلالية تطال الجميع حتى الصحفيين والصحفيات.

هدم المنازل

تندرج سياسة إسرائيل في هدم المنازل العربية في القدس، ضمن الخطط الرامية إلى اقتلاع المجتمع المقدسي من أرضه، سياسة وإن كانت بكل تأكيد تترك آثاراً مدمرة على بنيان الأسرة، إلا أن الأثر الأكبر تتلقاه النساء. تقول مديرة جمعية المرأة العاملة آمال خريشة: «إن البيت هو المكان الذي تستطيع أن تتحكم فيه المرأة بحرية حركتها، بحيث تشعر أن لا قيود في هذه المساحة الفيزيائية (البيت)». وترى أن قيام الاحتلال بهدم البيت هو إخراج المرأة عنوة من هذا الحيز، والقائها على قارعة الطريق، وهو يؤثر على الأمن الداخلي للمرأة بشكل مختلف عن الرجل، الذي يستطيع أن ينام بدوره في الجوامع أو على حافة الرصيف، لكن أن تجد المرأة نفسها في خيمة أو عند أصدقاء أو أقارب «هذا يتسبب بصدمة بطابع مختلف لدى النساء». ثلث سكان القدس الشرقية يقيمون في مساكن مهددة بالإزالة، وأصبح عدد المنازل المهددة بالإزالة اليوم أربعة أضعاف عدد المنازل التي منحت تراخيص بناء منذ العام ١٩٦٧. ويلفت تقرير لمركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إلى انتشار الأبنية «غير القانوني» في القدس، وهو ما يعني أن العائلة تعيش في قلق دائم على بيتها المعرض للهدم في أية لحظة. أشكال كثيرة من العنف تمارس من جانب المستوطنين ضد النساء الفلسطينيات، خاصة في البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان، أثناء فترة غياب الرجال في العمل، ورغم غياب إحصائيات رسمية، أصبح هذا الشكل من العنف، وكأنه جزء من حياة المقدسيات في مناطق التماس.

الإسقاط العنفي

قامت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، باستطلاع رأي للمجتمع الفلسطيني، حول علاقة عنف الاحتلال بالعنف العائلي، أو العنف ضد المرأة، وجاء في النتائج، أن ٨٢٪ من المستطلعين، أشاوا إلى وجود علاقة مباشرة بين عنف الاحتلال وزيادة العنف ضد النساء. وتقول رئيسة الجمعية إن الرجل في المجتمع الفلسطيني هو رأس العائلة، وعندما تتسبب إجراءات الاحتلال بالدفع بالرجل نحو البطالة، هذا ينعكس إشكالية في الدور الذكوري القيادي للرجال في العائلة، ما يعني ان المرأة ستدفع حتماً فاتورة هكذا أزمة يعانيها الرجال، هذا بالإضافة إلى قيام الاحتلال بضرب الرجال على الحواجز أو أثناء المداهمات أمام أفراد العائلة، ما قد يهز مكانته، وبالتالي يلجأ الرجال إلى اثبات قيادتهم للأسرة باستخدام القوة أحياناً.

ومن نافلة القول أخيراً أن سياسات الاحتلال تدفع بالمجتمع نحو التوتر، وهذا ينعكس سلباً على الأمن الداخلي للإنسان، الذي سيحاول التعويض عن ذلك باستخدام القوة لإثبات الرجولة.

العنف ضد الأنثى في الحكاية الشعبية الفلسطينية

علي أبو خطاب

العنف ضد الأنثى، سواء بتجلياته الجسدية أو اللغوية، نراه في كثير من الحكايات الشعبية العربية والعالمية، ولكن لضيق المجال، سأقتصر على الحكاية الشعبية الفلسطينية، معتمداً على كتاب «قول يا طير» للباحثين إبراهيم مهوّي وشريف كناعنة. ولقد لاحظت من خلال قراءتي هذه الحكايات، أن العنف ضد الأنثى، ظهر متمثلاً بأربع تجليات تبعاً لشكل هذه الأنثى، فهناك الأنثى الإنسية، الأنثى الجنية والأنثى الغولة والساحرة.

فإذا ما تناولنا الأنثى الإنسية، نجد لها مظهرين، أحدهما سلبي والآخر إيجابي. وفي الحالتين يقع العنف على الأنثى، وقد تكون طيبة في الحكاية الشعبية، لكنها تتعرض لحوادث عنف. في قصة «الشاب الشجاع»، نجد امرأة الغول التي كانت واحدة من بنات المدينة، وأحبها الغول وخطفها وتزوجها، ونجد في ختام القصة تحايل هذه المرأة على الغول، كما تحايلت دليلة على شمشون حتى مات الغول وارتاح أهل المدينة منه، وربما هذا رمز خفي لأمنية أنثوية بالتغلب على الهيمنة الذكورية. في قصة «دبة المطبخ»، تتعرض نساء الأمير الثلاث إلى قلع أعينهن ووضعهن في بئر منبوذات مهجورات. لكن فيما بعد نجد النهاية السعيدة كعادة الحكايات الشعبية، تعود للنساء عيونهن، ويعود الأمير يكرّم نسائه. إذا كانت المرأة الجيدة أو الطيبة تلاقي هذا المصير، أو المعاملة السيئة، فما بالكم بالمرأة السيئة، سنجد طبعاً أن الثقافة الذكورية تعاملها بشكل سلبي بسبب سلبيتها. في الحكاية الشهيرة «الشاطر حسن»، نجد الأم القاسية، التي تتزوج العبد المارد دون علم ابنها، ثم تحاول التخلص من الأخير، لكنه يعود للحياة وينتقم منها ويقطّعها قطعاً ويرميها. وإذا كانت الأم قد تكون قاسية أحياناً، فما بالكم بالحماة التي تصورها الثقافة الذكورية دائماً بالمرأة المتسلطة. في قصة «اللي جوّزت ابنها» حيث كانت أم ابن السلطان تغار من زوجته كثيراً، فلما سافر طردت زوجته، ولم تحكِ الحكاية في خاتمتها صراحة، بل لمحت لها بقولها: «نادى المنادي اللي يحب النبي يجيب حطب ويسّط نار».

كما في عالم النساء الإنسيات، نجد طيبات وخبيثات، كذلك في عالم الجنيات. في قصة «نعيس» ابن الملك المدلل كثيراً، أحبته جنية ابنة ملك الجان وأخذته من أبيه، لكنها في النهاية لقيت جزاءها حيث «فقعت» وماتت، رغم أنها أم أولاده. أما ما يتعلق الساحرات، فهن دوماً سلبيات. في حكاية «لولبة» نجد العبدة الساحرة تمسخ بطلة الحكاية لولبة إلى حمامة، وفي الختام طبعاً، تجد الساحرة جزاءها بالحرق وذرّ رمادها، تماماً كما كان يحدث للساحرات في القرون الوسطى في أوروبا. أما عالم الغيلان في الحكايات الشعبية، فالأمثلة كثيرة، حيث يحضر بقوة في الحكاية الشعبية الفلسطينية. ونادراً ما نجد غولة طيبة، حيث إنها دائماً متوحشة شريرة آكلة لحوم بشر. في حكاية «سماق» نرى الغولة تأكل الحيوانات، ويكون مصيرها أن تلحقها السباع و«تشلخها» وتأكلها. في حكاية «بنت التاجر» يكون مصير الغولة أيضاً أن «تفقع» وتموت، بعد أن تركض وتدور كثيراً.

وحتى نكون موضوعيين، نذكر أن المرأة في الحكاية الشعبية أيضاً تمارس العنف، من ذلك مثلاً النمط الشهير في الحكاية الشعبية وهو زوجة الأب. فلا يقع العنف فقط على المرأة من جانب الذكر، بل في المقابل نجد عنفها عليه. لكن عنفه دائماً له مبرراته الأقوى، ورغم أن الأنماط السيئة الذكورية تكثر في الحكايات الشعبية أيضاً، إلا أن الأنماط الأنثوية السيئة ربما توازيها أو تفوقها، بل ربما نلاحظ أن العنف الواقع على المرأة أكثر في هذه الحكايات، وهذا لا يبدو غريباً فالحكاية والأدب عامة هو انعكاس لمجتمع وواقع ذكوري يعامل المرأة غالباً بقسوة وترد عليه أحياناً بمثل هذه القسوة.

الشَّاعر والباحث والمترجم الفلسطيني محمَّد حلمي الرِّيشة

بعيداً عن الشعر.. قريباً من النصف الآخر

سميرة التميمي - لندن

• هل أنت صديق للمرأة؟

– نعمْ، بلْ وأُحاولُ أَنْ أكونَ هكذا في كلِّ حالاتها، على الرَّغم من أَنَّ مسألَةَ الصَّداقة بينَ المرأة والرَّجل، قدْ تتعدَّى هذا المفهومَ إلى إحالاتٍ وحالاتٍ أُخرى نَعرفها جميعاً.

• من هي المرأة القوية بنظرك؟

– لمْ أَعرفْ «مفهومَ القوَّة» هُنا في هذا السُّؤال؛ هلْ يَعني العقليَّةَ؟ أم الجسديَّةَ؟ أَم الشَّخصيَّةَ؟ أَم...؟ أعرفُ أَنَّ أَغلبَ الظَّنِ، بلِ الاعتقادَ لدَى المجتمع، أَنَّها المرأةُ «المسترجلةُ» الَّتي تستطيعُ فرضَ نفسها بلسانها وتصرُّفاتها مثلاً! أنا أَفهمُ أَنَّ المرأةَ القويَّةَ هيَ الَّتي تتمتَّعُ بقوى العقلِ والقلبِ والنَّفسِ والرُّوحِ، وتسخِّرُ كلَّ هذا من أَجلها أَوَّلاً، لكيْ تستطيعَ بتلكَ القوَى أَنْ تعلِّمَ الرَّجلَ أَنَّها توأَمُه الإنسانيُّ.

• من هي المرأة الأنثى؟

– هيَ المرأَةُ الَّتي تدركُ أَنَّها إنسانةٌ أُنثى، لأَنَّ الأُنوثةَ كنزٌ سماويٌّ يشكِّلُ لَها مصدرَ غنًى، وهيَ في الوقت نفسه قوَّةٌ محفِّزةٌ لتحقيق ذاتها، بدونِ أَنْ تنتظرَ طويلاً الفُتاتَ من المجتمعِ الذَّكوريِّ، علَى أَنْ لاَ تُسخِّرها وسيلةً جسديَّةً في غير زمانها ومكانها، لأَنَّ الأُنوثةَ تشبهُ الألوانَ الخلاَّبةَ الَّتي تجمِّلُ أَجنحةَ الفراشة، وأَيُّ لمسٍ يُذهبُ هذه الألوانَ، ولنْ يكونَ بالإمكانِ إعادتُها إلى مكانها أَبدًا.

• من هي المرأة الذكية؟

– هيَ المرأَةُ الَّتي تستطيعُ، بشكلٍ حقيقيٍّ، أَنْ تمزجَ معاً؛ العقلَ، والعاطفةَ، والأَحاسيسَ، والأُنوثةَ، والثَّقافةَ، وغيرَها، في كيانها، لتكونَ هيَ علَى حقيقتها؛ حقيقةَ المرأَة الَّتي هيَ العضوُ الإنسانيُّ الآخرُ في الحياة.

• هل تؤيد مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والقانونية الحاسمة؟

– نعمْ؛ لأَنَّها العضوُ الآخرُ في المجتمع، تحتَ العنوانِ الواحد؛ الإنسانُ، ولأَنَّ القراراتِ تؤثِّرُ عليْها كمَا تؤثِّرُ علَى الرَّجل، لذَا لاَ بدَّ من مشاركتها الأَكيدة والفاعلة. ثَمَّ ملاحظةٌ مضمونُها أَنَّ الكثيرَ من الرِّجالِ، يرونَ أَنَّ المرأَةَ عاطفيَّةٌ في التَّكوين، لهذَا نراهُم يقصونَها عَن مثلِ هذه القرارات، وأَنا أَرى أَنَّ هذه النَّظرةَ ناقصةٌ جدّاً، كمَا لاَ يمكنُ تعميمُ أَنَّ الرَّجلَ عقلانيٌّ دائماً؛ المسألةُ تتعلَّقُ بالشَّخص نفسه، امرأَةً كانَ أَمْ رجلاً.

• هل تحكم على المرأة من مظهرها الخارجي؟ كيف؟

– الملاحظةُ العموميَّةُ أَنَّ معظمَ النِّساءِ في مراحلهنَّ المختلفة، تُبدي اهتماماً كبيراً جدّاً بمظهرها الخارجيِّ، بلْ وتعطيه من الوقت والمادَّة والجهد مَا لاَ تعطيه لأَشياءَ أُخرى مهمَّة جدّاً في حياتها ولهَا. المظهرُ مهمٌّ، ولكنَّه ليسَ الأَهمَّ، وليسَ هوَ كلَّ شيءٍ في حياتها.

• يقول البعض إن المرأة قد أخذت أكثر من حقها؟ ماذا تقول أنت؟

– المسألةُ نسبيَّةٌ وليستْ مطلَقةً؛ حيثُ تختلفُ من امرأَة إلى أُخرى، ومن دولة إلى أُخرى، ومن بيئة إلى أُخرى، إلى أَصغرِ الكيانات الاجتماعيَّة وهيَ الأُسرةُ، وغيرُ هَذا وذاكَ منَ العواملِ المؤثِّرة بشكلٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ علَى المرأَة.

• من هي أهم شخصية نسائية عالمية بنظرك؟

– السَّيِّدةُ (خديجةُ بنتُ خُويلد) زوجةُ الرَّسول محمَّد (صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)، والكلُّ يعرفُ دورَها المهمَّ جدًّا في احتضان الرَّسول الكريم أَكثرَ من كونها زوجةً لهُ، بعدَ أَوَّل نزول للوحي عليه، والحالة الَّتي كانَ عليْها، والكلام القرآنيِّ الأَوَّل الَّذي سمعتهُ منهُ. لاَ أَعتقدُ أَنَّ امرأَةً أُخرى كانتْ ستفعلُ مَا فعلتهُ آنذاك.

• وأهم شخصية نسائية عربية؟

– السَّيِّدةُ (هُدى شَعراوي)؛ إذ كانتْ ناشطةً في مجال حقوق المرأَة، وأَوَّلَ مَن نادَى بتحرير المرأَة المصريَّة، وكانتْ لهَا مشاركةٌ مهمَّةٌ جدًّا في ثورة (١٩١٩)، وقادتْ أَوَّلَ تظاهرة نسائيَّة ضدَّ الإنجليز في الأَيَّام الأُولى للثَّورة، وغيرُها من النَّشاطات المهمَّة الَّتي أَثبتتْ قدرةَ وجدارةَ المرأَة العربيَّة علَى إحداث تغيير في المجتمع والواقع العربيِّ، إنْ هيَ أَرادتْ أَنْ يكونَ لهَا هذَا الدَّورُ المهمُّ.

• أهم شخصية نسائية في بلدك؟

– الشَّاعرةُ فَدوى طَوقان؛ هيَ لمْ تكنْ شاعرةً فقطْ، بلْ كانتْ مثالاً للمرأَة في حالاتها المتعدِّدة الَّتي نعرفُ، علَى الرَّغم من فشلها العاطفيِّ، والأُسريِّ، وغيره. لقدْ زرتُها كثيراً حيثُ كنتُ جارَها، وعرفتُها عَن قربٍ جدّاً، ولاَ أَجدُ أَفضلَ من أَنْ أَقولَ عنهَا: إنَّها المرأَةُ الإنسانةُ بكلِّ معنَى هذه الكلمة.

• كتاب لا تنساه كتبته امرأة؟

– هوَ كتابُ «الجنسُ الآخرُ» للكاتبة الفرنسيَّة (سيمون دي بوفوار)، وهوَ أَوَّلُ كتاب قرأْتُه عَن المرأَة في بدايات رحلتي الشِّعريَّة والأَدبيَّة، وهوَ من أَهمِّ الكتب، إن لمْ يكنْ أَهمَّ واحد، الَّتي تتحدَّثُ عَن المرأَة في حالاتها المتعددة، ولمْ أَقرأْ، بعدُ، كتاباً بهذا المستوَى من الفكرِ والتَّحليلِ والتَّجربةِ والواقعيَّة المتعلِّقة بشؤونِ المرأَة.

• متى تكون المرأة مصدر سعادتك؟

– عندما أَراها سعيدةً، أَو أَستطيعُ إسعادَها، لأَنَّ الشُّعورَ بالسَّعادة– كمَا أُحسُّه– هوَ شعورٌ مشتركٌ، لاَ يمكنُ أَنْ يشعرَ به المرءُ وحدَهُ، تماماً مثلَ الحبِّ المتبادلِ بينَ عاشقين، وليسَ من طرفٍ واحد.

• ومتى تكون سبب تعاستك؟

– عندما أَعرفُ أَنَّها علَى خطأٍ، وهيَ تعرفُ هذَا، ولكنَّها تُخفيه بإصرارِ عنادٍ كنوعٍ من الإخفاء، أَو التَّبرير، أَو المكابرة، أَو الفشل.

• متى تستحق المرأة شفقتك؟

– تستحقُّها طوالَ الوقت، وليسَ في موقفٍ معيَّن، وأُحبُّ أَنْ أَجعلَها ممزوجةً بالحنانِ والحبِّ والعطف. كلَّما أَعطى الرَّجلُ المرأَةَ من هذَا الخليطِ السِّحريِّ، كلَّما عكستْهُ عليه بمثله وأَكثرَ من خلال وجودها إلى جانبه في كلِّ شؤونه وظروفه وأَحواله.

• متى تعنِّفها؟ وما حدود هذا التعنيف؟

– ليسَ من طَبعي التَّعنيفُ عموماً، وحتَّى معَ الرَّجل أَيضاً، حيثُ أُفكِّرُ بالنَّتيجة أَكثرَ من الأُسلوب، وحيثُ أَنَّ أَيَّ تعنيف سينتَهي ضجيجُه بعدَ حين هدوءٍ، ولذَا لاَ أَحتملُ أَن أُسجِّلَ عليَّ نقطةً سوداءَ، حتَّى وإنْ كنتُ على صوابٍ معَها، طالمَا أَنَّ تلكَ النُّقطةَ قدْ لاَ تنمَحي أَبدًا من صدرِ المرأَة أَو الرَّجل، وطالمَا أَنَّ لديَّ أَساليبَ أَهدأَ وأَكثرَ فاعليَّةً.

• ما هي المرحلة العمرية التي ينتهي عندها شباب المرأة؟

– لاَ نكونُ مثاليِّينَ إذا ذكرنَا مقولةَ إنَّ الشَّبابَ هوَ شبابُ الرُّوح والقلبِ والنَّفس. المرأَةُ تركِّزُ علَى مَا يُحدثهُ العمرُ في وجهها وجسدها، ومَا يسبِّبُ لهَا هذَا من اضطرابات وقلق ومرض! فتلجأُ كثيراتٌ منهنَّ إلى إجراء عمليَّات تجميليَّة كيْ تقاومَ آثارَ غزوِ العمر. لاَ أَدري لماذَا تركِّزُ المرأَةُ علَى جمالها المادِّيِّ فقطْ؟! هل المرأَةُ جمالٌ جسديٌّ فقطْ؟! معَ أَنَّ الشَّبابَ يمكنُ أَنْ تبقيهُ في شخصيَّتها، وثقافتها، وسلوكها، وكلامها، وغير هذَا وذاكَ.

• هل تفضل أن يكون رئيسك في العمل رجلاً أم امرأة؟ ولماذا؟

– لاَ أُفضِّلُ رجلاً علَى امرأَة، فالموضوعُ متعلِّقٌ بالنَّجاح الإداريِّ الشَّخصيِّ، إذا أَفضى إلى النَّجاح الإداريِّ العَام بمختلف جوانبه الإنسانيَّة والعمليَّة، والمفروضُ أَنْ يكونَ هذَا الرَّئيسُ إنسانًا أَوَّلاً، ولديه القدرةُ علَى إحداث توازنٍ إيجابيٍّ بينَ متطلَّبات القوَّة البشريَّة والقوَّة الماديَّة في العمل.

• متى وأين تحب أن ترى المرأة دون زينة وتجميل؟

– في حديقة ووقت ربيع، لأَنَّها تكونُ أَجملَ من أَيَّة زهرة، وأَرقَّ من أَيَّة فراشة، وأَعذبَ من أَيَّة عصفورة! هُناك وفي ذاكَ الوقت، أَملأُ عينيَّ منها وبها، وأَنا صامتٌ لاَ أَقدرُ أَن أَرى أَو أَسمعَ سواها! لستُ رومانسيّاً حالماً بامتياز كمَا قدْ يُوحي كَلامي، ولاَ لأَنَّني شاعرٌ، بلْ لأَنَّني أَراها هكذَا بعيونِ قلبي لاَ بمَخيلتي.

• متى تتجنب مصارحة المرأة بعيوبها؟

– المرأَةُ أَكثرُ حساسيةً من الرَّجل في كثير من المواقف والظُّروف، ومصارحتُها بعيوبها كثيراً مَا تُشعرُها بجرح عميق. أَميلُ أَحياناً كثيرةً إلى عدم مصارحتها بعيوبها، لعلَّها تعرفُها بنفسها وتتخلَّصُ منها، وإن كانَ ولاَ بدَّ من مصارحتها، فأَنا أُحاولُ انتقاءَ الأُسلوب المناسب، والوقت المناسب، والمكان المناسب، واللُّغة المناسبة. أَعتقدُ بأَنَّنا نستطيعُ قولَ الأَشياء بغير أُسلوب وبغير كلمات. مَا الفرقُ في أَثر العبارات الآتية علَى المشاعر النَّفسيَّة لأَحد مَا، ولَو كانَ كاذباً، حين نقولُ لهُ بعدَ أَنْ نعرفَ: أَنت كاذبٌ! أَنتَ غيرُ صادق! كلامُكَ غيرُ صحيح! ألاَ يوجدُ فرقٌ ظاهريٌّ كبيرٌ بينَ كلِّ عبارة علَى الرَّغم من أَنَّها تحملُ المعنَى ذاتهُ، وبالتَّالي تُحدثُ اختلافاً متعدِّداً في الأَثر النَّفسيِّ عليهِ؟! هذَا الأُسلوبُ نتعلَّمهُ من (القرآن الكريم) كمَا أَرى في هذه الآية الكريمة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾. لمْ يقلْ: للأُنثى نصفُ حظِّ الذَّكر، لكيْ لاَ تُحدثَ كلمةُ النِّصفُ في الأُنثى شعوراً بالنَّقص، واللهُ أَعلمُ.

• ما الذي لا يعجبك في مظهر المرأة؟

– تقبيحُ الجمالِ الممنوحِ لهَا من اللهِ بافتعال جمالٍ مصنَّع. أَتمنى أَن تدركَ المرأَةُ أَنَّ جمالَ شكلها لاَ يُغني عَن جمالِ مضمونها، فكلاهُما جزءٌ من الآخر. تستطيعُ المرأَةُ، لَو أَرادتْ، أَنْ تغيِّرَ مفهومَ جمالها الشَّكليِّ لدَى الرَّجل تدريجيّاً، وأَنْ تجعلَهُ يَرى بعينيه مَا في داخل سطحها الخارجيِّ المشتَهى فقطْ، حيثُ إنَّ الأُنوثةَ تكمنُ في داخلها وتنبعُ منهُ؛ الأُنوثةُ سلوكٌ عقليٌّ وعاطفيٌّ، وليسَ رغبويّاً فقطْ.

• هل ترغب في رؤية المرأة على طبيعتها وبدون تجميل؟

– نعمْ، بلْ وأُحبُّ أَنْ أَرى المرأَةَ في كلِّ حالاتها؛ ينبعُ هذَا من شهوة المعرفة الَّتي لاَ تبلغُ سنَّ يأسها لديَّ، وقراءة الإنسان باستمرار في كلِّ تغيُّراته الشَّخصيَّة والعموميَّة. أَعتبرُ نفسي قارئًا جيِّدًا للمرأَة، لأَنَّني واكبتُها منذُ طفولتي وللآن.

• هل تعجبك المرأة ذات العقلية المنفتحة؟ والى أي حد؟

– بالتَّأكيد، حدَّ أَنِّي أَتمنَّاها أَنْ تكونَ في كلِّ النِّساء عموماً، وللعربيَّات خصوصاً، والوعيُ حاجةٌ ماسَّةٌ. أَكرهُ الرِّجالَ الَّذينَ ينظرونَ إلى المرأَة علَى أَنَّها أَقلُّ عنهمْ بكلِّ شيء. ليست المرأَةُ أَداةً للرَّجل، وعليْها أَنْ لاَ تساعدَهُ في هذَا مطلقاً.

• ما رأيك بالعمل التطوعي للمرأة؟

– عملٌ جميلٌ يضيفُ جمالاً عمليّاً من نوعٍ آخرَ إلى شخصيَّتها، ودورها، وفاعليَّتها، في المجتمع خصوصاً، والحياة عموماً.

• هل يظلم الرجل العربي المرأة؟ وما حدود هذا الظلم إن وجد؟

– نعمْ، وإلى حدٍّ كبير، ولكنْ لاَ يجبُ التَّعميمُ علَى كلِّ الرِّجال، فثَمَّ استثناءَاتٌ بالتَّأكيد. هناكَ ظلمٌ لمْ يزلْ واقعٌ عليْها حتَّى بما أَقرَّهُ اللهُ لهَا من حقوق، ومَا زالَ كثيرٌ من الرِّجال لا يعُونَ الحديثَ النَّبويَّ الشَّريفَ «النِّساءُ شقائقُ الرِّجال»، أَي أَنَّهنَّ مثيلاتُ الرِّجالِ إلاَّ مَا استثناهُ الشَّارع؛ كالإرث والشَّهادة وغيرهما ممَّا جاءَتْ به الأَدلَّةُ. علَى المرأَة العربيَّة أَن تعملَ علَى رفع الظُّلم عنْها خطوةً خطوةً، فالمرأَةُ الَّتي استطاعتْ أَنْ تجعلَ الرَّجلَ يتقبَّلُ شكلَها (الزَّوجةُ والابنةُ والأُختُ والقريباتُ) الَّذي تغيَّرَ من الخارج (بنطالٌ ضيِّقٌ جدّاً، وبلوزةٌ ضيِّقةٌ، معَ شالٍ يغطِّي رأْسَها كلَّه.. وهذَا الفعلُ الغريبُ!!!)، سوفَ يتقبَّلُ في المستقبلِ مَا هوَ أَسهلُ من هذَا.

• هل المجتمعات العربية قاسية على المرأة وظالمة لها؟ كيف؟

– ربَّما كانتْ في السَّابق، والآنَ إلى حدٍّ مَا طبقًا لنوع المجتمع. وعلَى الرَّغم من أَنَّ المرأَةَ نالتْ قسطاً لاَ بأْسَ به من التَّعليم، إلاَّ أَنَّها لمْ تزلْ طاقةً غيرَ فاعلة في المجتمع. المشكلةُ ليستْ في المرأَة وحدَها، بلْ في الرَّجل أَيضاً؛ قدْ تجدينَ رجالاً كُثراً متعلِّمينَ، ولكنَّهمْ ليسُوا مثقَّفينَ، وكذلكَ كثيرٌ من النِّساء المتعلِّمات، علَى الرَّغم من نسبة الأُميَّة الكبيرة في المجتمع العربيِّ ككلٍّ (أَعتقدُ بأَنَّ الأُميَّةَ لمْ تعُدْ تعني في عصرنا عدمَ القراءة والكتابة، بل تعني أَيضاً عدمَ الوعي والإدراك والثَّقافة). إنَّ رفعَ القسوة والظُّلم يأْتي بفعل التَّثقيف الذَّاتيِّ والعَام لإحداث التَّغيير الإيجابيِّ في الإنسان والمجتمع، ليسَ علَى مُستوى المرأَة فقطْ، بلْ علَى مُستوى الرَّجل أَيضاً، فكلاهما عليه هذَا الواجبُ المهمُّ جدّاً.

• بنظرك ما هي أهم حقوق المرأة العربية التي لم تحصل عليها للآن؟

– حقُّ الحبِّ، وحقُّ اختيار الزَّوج، لاَ أَنْ تكونَ مثلَ بضاعة تنتظرُ شارياً، وحقُّ تحديد مسار حياتها، وحقُّ الإرث الشَّرعيِّ، وحقُّ التَّصويت، وحقوقُ العمل مثلَ الرَّجل... المهمُّ أَنْ تُخرجَ المرأَةُ ذاتَها من الشَّكل الخارجيِّ المصنوع بمبالغة وإثارة أَمامَ المرآة، كيْ لا يُنظرَ إليها علَى أَنَّها لعبةٌ للرَّجل، وأَنْ تكرِّسَ من وقتها المتاح علَى تحقيق حقوقها المشروعة.

• وما هي سبل الحصول على هذه الحقوق؟

– دورُ المرأَة نفسه؛ الحريَّةُ لاَ تُمنحُ، بلْ تُؤخَذُ. يجبُ أَنْ تسعَى المرأَةُ العربيَّةُ إلى تحقيق حقوقها المشروعة، لأَنَّ الأَنظمةَ السَّائدةَ لنْ تُقرَّ لهَا هذه الحقوق، ولأَنَّ الرَّجلَ العربيَّ عموماً لنْ يساعدَها في الحصول عليْها، فهوَ لمْ يزلْ في عقليَّته وتكوينه النَّفسيِّ والاجتماعيِّ لاَ يطيقُ منافسةَ المرأَة لهُ.

الصفحة الثقافية

تجربة لـ ٩ مخرجات فلسطينيات

«عوالم» من شاشات... الكاميرا ترصد ما خلف الأبواب

رام الله- عن معا

في انطلاقة أفلام «عوالم» من انتاج مؤسسة شاشات، وبدعم من التعاون الإيطالي لم يشهد قصر الثقافة في رام الله منذ زمن هذا الحشد من الحضور، لكن أفلام عوالم التسعة لمخرجات فلسطينيات، كانت كفيلة باجتذاب الحضور لمشاهدة ما نتج عن الدورة التدريبية الإنتاجية، والتي هدفت إلى تنمية قدرات ٩ مخرجات فلسطينيات، ليستطعن التعبير بطريقة أكثر تأثيراً عن قصصهن السينمائية، من خلال اكتساب مهارات إخراج الفيلم الروائي.

وقد بدأ الاحتفال بكلمة غادة الطيرواي رئيسة مجلس إدارة شاشات، تحدثت فيها «عن أهمية هذا المشروع، في إطار إعداد مخرجات، قادرات على إخراج فيلم روائي، في ظل الظروف الانتاجية في فلسطين، التي تحتاج إلى موارد بشرية مهنية متطورة، من طواقم للتصوير وممثلين، بالإضافة إلى ميزانيات عالية». أما وزيرة شؤون المرأة ربيحة دياب، فقد أشادت بالعمل المنجز من قبل شاشات والتعاون الإيطالي، وخصت بالشكر المخرجات التسع، اللواتي استطعن أن يتحدثن بكل جرأة عن القضايا والعنف الذي يعشنه، إن كان من الاحتلال الاسرائيلي، أو من المجتمع المحيط. القنصل الايطالي العام لوتشانو بيزوتي، عبر عن اندهاشه لفكرة وجود تسع مخرجات فلسطينيات، استطعن وعلى مدى تسعة شهور، انتاج أفلام راوائية ذات مستوى. قائلا: «في إيطاليا لا يوجد تسع مخرجات، لكن في فلسطين وعبر مشروع «عوالم»، استطاعت المخرجات فرض أنفسهن بأفلام حرة».

كارلا باغانو، مستشارة الجندر ومنسقة برنامج التعاون الإيطالي «تمكين النساء والتنمية WELOD-المحلية»، أشادت بالعمل الذي بذل من قبل الطواقم التدريبية الإيطالية والفلسطينية، وبالشراكة مع مؤسسة شاشات، وخصت بالذكر د. علياء أرصغلي مديرة التدريب ومديرة شاشات، والمدرب الفلسطيني الرئيسي في المشروع إيهاب جاد الله، عن دورهم القيم في إنجاز العمل. جاءت الأفلام التسعة لتؤكد ما قيل سابقاً، ففي كل عالم من الأفلام المشاركة في المشروع، تبرز ثنائية عالمين متناقضين، داخلية وخارجية، ظاهرة وباطنة، سوداء ووردية، أو لنَقُلْ ضمن حدود الأحلام العادية، لكنها تتفق جميعاً في صمت مترقّب، يحمل في ترقّبه بذور ثنائية تغيير أخرى؛ إمّا نحو الأجمل أو نحو ما هو أسوأ.

تسعة مشاهد

في فيلم «ولادة» لديما أبو غوش، لا يختلف عالم الأم عمّا يفرضه الواقع والثقافة السائدة على شكل حياة الأمهات، في كافة التفاصيل التي تدور في معظمها في إطار منزل العائلة، يزداد الواقع صعوبة مع غياب الأب، لكن غيابه في فيلم «ولادة» يشكّل سبباً «منطقياً» للقيام ببعض الأعمال، التي من المفترض اجتماعياً أن يقوم هو بها، فتبدأ مع ابنته فرح البداية لكسر الخوف، فتخرج في منتصف الليل وحيدة لتحضر الداية لأمها التي على وشك الولادة، ولادة أخيها الذي لا يريد أن ينتظر حتى الصباح، فتبدو «الولادتين» في الفيلم لا تحتملان التأجيل، ولادة الأخ، وولادة التخلص من خوف كانت تحمله الابنة فرح. غياب الأب في فيلم «قيد» لتغريد العزة، لم يعنِ كسر الخوف، بل عنى خوف آخر وقيد جديد، يُضاف إلى حياة النساء منذ الطفولة، حيث حُرمت فاتن من تحقيق حلمها أن تصبح راقصة باليه.

لكنّ نهاية الفيلم تحمل لنا بداية أخرى، فالحلم الذي لم تستطع فاتن أن تحققه لنفسها، تستطيع الآن أن تراه في ابنتها، التي ستصبح راقصة باليه.

في فيلم «صدى الصمت» لوفاء نصار، وجود الأب وتواجده هو المشكلة، الأب العاطل عن العمل، العنيف، والأسوأ من ذلك الذي يعتدي على ابنته. أما الابن الذي يرى ما يحدث ويصمت، في ظل صمت الإبنة أيضاً، فتتشكّل شخصيته «العدوانية»، التي تبدأ مع قصّ شعر ألعاب أخته ومحاولة إزعاجها، لكنها بالتأكيد لن تنتهي مع رسمه لنموذج للأب يحمل رأساً مفصولاً عن الجسد في نهاية الفيلم.

وبين عالم الكبار وعالم الصغار يبدو أيضاً صراع آخر، لن نتساءل من سوف ينتصر فيه، وإن كنّا حقاً نستطيع أن نسمّي كل ما يحدث فيه انتصاراً؟ في فيلم «ورود منسية» لراية عروق، تكبر الابنة وتصبح مراهقة، وقريباً ستبصح زوجة، ما زالت ترقص مع صديقاتها، وتركض، لكن أن تصبح زوجة يعني أشياء كثيرة أهمها أن تكبر؛ فلا تركض، ولا ترقص بعفوية، هكذا أوحت لها أمها دون أن تنطق، وهنا ظهر سؤال خائف في عينيّ العروس الصغيرة، التي أصبحت كبيرة الآن.

وأن تصبح الطفلة «كبيرة»، يرتبط أيضاً بلبسها، وطريقة جلوسها، واهتماماتها، وهذا ما حدث مع شخصية فيلم «ممنوع وبس» لفادية صلاح الدين، فالطفلة الكبيرة بلغت اليوم، فغطّت رأسها بحجاب، ولبست قميصاً أكثر طولاً رغم أنها ما زالت تلعب في ذات الألعاب التي لعبت فيها البارحة! أما عالم الصغار في فيلم «فروتي دريمز» لـ ليلى عباس فينتصر. فما جدوى الجدل السياسي العقيم والمكرر، عندما يتعلق الأمر برغبة طفلة صغيرة في الحصول على بوظة، «فليهنؤوا بجدلهم، ولأهنأ ببوظتي»، هكذا كان يوحي صمتها الذي نسمعه في نهاية الفيلم، وهي تتناول بوظتها بهدوء في الطابق الثاني في المول، مبتعدةً عن الملل الذي سببه لها المتجادلون، ومنتصرة لعالمها الصغير والحقيقي.

ويظهر في الأفلام المشاركة، أن الصعوبات لا تأتي فقط من أمور تقليدية تفرضها الثقافة السائدة، فالتكنولوجيا أيضاً قيد آخر، رغم أنها تبدو كتسهيل في الواقع. في فيلم «لقاء» لأميمة الحموري، يلعب خيال ريم دوراً كبيراً في خياراتها، فالتكنولوجيا التي لم تعطها فرصة حقيقية للتعرف على حبيبها سمير، أفرزت مكاناً جيداً للخيال، فهو أحياناً يحبها، ويعرّفها على أصدقائه، وأحياناً أخرى ينسى عيد ميلادها، وأخيراً تجده مع امرأة أخرى، هذا الخيال أثّر في جلسة قصيرة أثناء انتظارها له على قراراتها الصغيرة والكبيرة منها؛ كأن تكون مثلاً قهوتها محلاة أم سادة، وكأن تلتقيه فعلاً أو تختبىء تحت الطاولة عند مجيئه! أما نور وقصة حبها لرامي في فيلم «الأول كان الأخير» لسلام كنعان، فلا خيال فيها، فالواقع ومنذ اللقاء الأول، يكشف الكذب الذي استمرّ مع التواصل عبر الماسنجر. ولهموم السياسة زاد الفلسطينيين اليومي، مكانها أيضاً في أفلام «عوالم»، من خلال فيلم غادة طيراوي «عالهوا»، فهو يحاكي السياسة مختلفاً بذلك في مضمونه عن بقية الأفلام المشاركة، حيث يحكي قصة ما بعد إنجاز حل دولة واحدة ثنائية القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، لا قضايا فيه عالقة؛ لا الحدود ولا اللاجئين ولا الأسرى ولا المياه ولا القدس. هل سيحدث هذا فعلاً؟ أم أن المخرجة أرادت أن تقول لنا، باختيارها لشخصيتين سياسيتين غير موجودتين على أرض الواقع لإنجاز هذا الحدث التاريخي، أن همومنا لن تصغر لتصبح فقط حول لون علم الدولة الوليدة، وعملتها المتداولة، ولغتها الرسمية!

عوالم حقيقية لنقترب منها

على اختلاف الافلام المشاركة، إلا أنها وحسب تصريح المخرجات الفلسطينيات في الطاولة المستديرة، التي جاءت عقب عرض الأفلام بإدارة المخرجة مي عودة.

أكدت فيها المخرجات، على أن تتنوع عوالم شخصيات الأفلام المشاركة في المشروع، مستمدة مادتها من الواقع، الذي يحتاج أن ندخل إلى عمقه، كي لا يبقى الواقع حبيس نفسه، ويتيح لنا أن نرى غير الزيف والقشور. هذا وتضمنت الطاولة المستديرة محاور عديدة قربت الجمهور من كواليس عمل كل فيلم، عبر تركيزها على كيفية اختيار القصة واختيار الأسلوب السينمائي المتبع، بالإضافة إلى الحديث عن تجربة العمل ككل، فمثلاً المخرجة وفا نصار في فيلمها «صدى الصمت»، اختارت أن تسجل موقفاً في فيلمها من خلال تدخل شخصية الابن، وهذا ياتي رداً على الواقع الأليم الذي نعيشه، فنحن نحتاج الى الصراخ وليس الصمت، كما تقول وفا.

أما المخرجة فادية صلاح الدين، فعبرت عن شكرها للطواقم التدريبية الفلسطينية والإيطالية، لما أكسبوها من خبرات، ساعدتها على تطوير فكرتها، التي تعالج فكرة حساسة في المجتمع، بلغة سينمائية.

غادة الطيرواي أكدت: «أن التحدي في إخراج «على الهوا»، كان في التعامل مع شخصيات الفيلم، التي هي في الأساس إدارة الممثلين الذين كانوا أشخاصاً حقيقين، لعبوا أدوارهم الأصلية في الحياة، ولكن بنص مكتوب من قبل المخرجة. وبالنسبة لطيرواي ولبقية المخرجات، هذه الأفلام ضمن مشروع «عوالم»، تعتبر الخطوة الأولى باتجاه طريق طويل من الانتاج السينمائي النسوي الفلسطيني.

طاقم شؤون المرأة
صوت فلسطين
90.7 FM

الالتهابات التي تصيب النساء

إلتهابات الجهاز التناسلي عند المرأة متعددة، منها ما هو بسيط، ومنها ما هو مزعج، بسبب مشاكله التي تؤدى إلى آلام جسمية ونفسية للمرأة، خصوصاً أثناء الجماع وخلال فترات الحمل. ويمكن تقسيم أمراض الجهاز التناسلي عند المرأة إلى قسمين، أحدهما سفلي، حيث يصيب الالتهاب المهبل أو الفرج، والآخر علوى، وهو يصيب الرحم والأنابيب والمبيضين. ويمكن القول أن الالتهابات الحوضية عند المرأة، من الممكن أن تؤدى إلى مشاكل خطيرة بعيدة المدى إذا لم تعالج.

التهابات الجهاز التناسلي السفلي داء الدويبات المشعرة المهبلية (ترايكومونس) :

وينتقل هذا الداء (الالتهاب) بالطرق الجنسية وغيرها، وعندما تصاب المرأة بذلك، تظهر إفرازات مهبلية وعسرة فى الجماع، ويتم تشخيص هذا الالتهاب بالفحص السريرى للحالة، إضافة إلى الفحص المهبلي للإفرازات بعمل زراعة. وتتم المعالجة بإعطاء المترونيدازول لفترة زمنية قصيرة.

الالتهابات التناسلية الفطرية

توجد هذه الفطريات بشكل عادى ضمن الوسط الجرثومي الطبيعى للمهبل فى معظم الأحيان، ويمكن أن ينتقل الالتهاب الفطرى بالاتصال الجنسي، أو من الفرج أو من الشرج. تزداد نسبة الالتهابات الفطرية خلال الحمل، أو تناول حبوب منع الحمل، أو تناول المضادات الحيوية، وتكون الأعراض عبارة عن إفرازات بيضاء كثيفة خثارية الشكل، مع حكة وعسرة جماع. ويتم التشخيص بالفحص السريرى للحالة، والفحص المجهرى للإفرازات وتحديد نوع الفطر. ويكمن العلاج فى إعطاء علاج موضعى مضاد للفطريات مثل نيستاتين أو فلوكونازول، وفى الحالات الشديدة أو المعقدة يعطى كيتوكونازول بالفم (بعض هذه الأدوية يؤثر على الحمل، لذا يجب إستشارة الطبيب). أسباب نادرة لالتهابات المهبل وهذه الالتهابات تكون فيروسية، حيث يتم تشخيصها وإعطاء العلاج اللازم طبقاً لكل حالة، وحسب نوع الفيروس المسبب لها.

الالتهابات المهبلية غير النوعية Bacterial vaginosis

وتحدث هذه الالتهابات، نتيجة إضطراب فى الزمرة الجرثومية المهبلية، وتشمل عدد ونوع الجراثيم المهبلية، و٥٠٪ من هذه الالتهابات تكون بدون أعراض. ويظهر فى التشخيص إفرازات مائية، مع صدور رائحة تشبة رائحة السمك، عند مزج الإفرازات مع هيدروكسيد البوتاسيوم، وتكون المعالجة بإعطاءمترونيدازول لفترة قصيرة. التهابات الجهاز التناسلي العلوي وهى التهابات تصيب الرحم والأنابيب الناقلة للبويضات، والأنسجة الليفية المحيطة بالرحم والمبيض. وقد لوحظ انتشار هذا الالتهاب في الدول الاوربية بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرين الماضية، وهذا الالتهاب تندر الإصابة بها عند النساء اللاتى بدون نشاط جنسي. وتكون ذروة الاصابة به بين سن (١٥- ٣٤) سنة، وهو يكون بشكل السيلان والكلاميديا وينتقل بالاتصال الجنسي. ويمكن أن ينتج الالتهاب عن جراثيم لاهوائية، وهى تصيب الحوض عقب تجويف الرحم أو تصوير الرحم الظليل، أو نفخ الأنبوبين بالغاز، أو اللولب داخل الرحم، أو بعد الولادة أو الاسقاط، ويمكن أن يحدث الالتهاب الحوضي، نتيجة التهاب حوضي آخر، بالانتقال المباشر، كما هو عقب التهاب الزائدة الدودية الحاد، والتهابات الجهاز التناسلي العلوى لها عواقب وخيمة منها:

٢٠٪ من المريضات يعانين من آلام حوضية مزمنة لفترة طويلة.

٦٠ إلى ٧٠٪ من هؤلاء المريضات يمكن أن يصبن بالعقم.تزداد نسبة الحمل خارج الرحم ١٠ مرات عند المصابات بالالتهاب الحوضي.

هو 9 هي

للحقيقة وجه واحد!

ماجدولين الرفاعي

في هدوء الليل المثقل بالترهات وضجيج الآهات المحترقة ضجرا ودقات ساعة تتبارى عقاربها في الجري وراء الوقت الهارب إلى ما لانهاية، فتحت باب الذكريات من خلال دفاتر الصور والأشعار القديمة، فهنا ابتسامة اللحظة الأولى ببريق عيونها الآسر،وهناك ضحكة اللقاء الأول بغنج اللحظة الفاتنة.

هنا يد تمسك بأصابع الدهشة الندية على وقع رهام المطر المعطّر بتراب أرض تعانق حبيبها للمرة الأولى. هذه صورة تبدو الحياة فيها أجمل، فالضحكات مخضّبة بالحنّاء، إحتفاءً بعرسِ لقاءٍ لم تكتمل أهازيجه، ولم تنطلق الزغاريد من حنجرته!

مشرقة عيوننا في صورة كانت بداية الحكاية.. كنا أكثر جمالاً، وأكثر رقةً... هنا في مدينة بعيدة، لم يكن يعرفنا فيها أحد، عانقتك في حضرة البحر، فصفّقت لنا النوارس إعجابا... هنا سَمِعَتْ الأوابد التاريخية همساتنا، وتلك القلعة رقصت وتمايلت طربا على وشوشات ملابسنا، وهي تلامس بعضها، فينتشر الضياء. صورة تتلو أخرى، وكل واحدة تروي حكاية، وأنا أحدق بعيون تمطر دهشةً، بينما حزنٌ بوهيميٌّ يطل من وراء ذاكرتي، ويسأل بإلحاح: من سَرَقَ دفاتر العمر، من باع اللحظات الجميلة،والقبلات، والعناق، وتشابك الأيدي والنظرات.. من باع زمرد البهجة في سوق الحقد، وفوق أرصفة الغيرة؟

من شرع الأبواب أمام سموم الحاسدين؟

تسألني حقول النعناع والحبق، عن الذي باع جذورها لعطار فاشل، فصنع منها سمّاً زعافاً، وتلك الدفاتر العتيقة التي خبأت بين اسطرها كل جنون الركض في طرقات الماضي ودروب الأمس المترع بالحكايا والمواويل!؟

تسألني القوافي، لمن كل هذا الشعر المنسوج من عبق الشوق وبخور الماضي؟

تسألني القصائد المكتوبة لـ(سين)، و(لام)، و(عين): لماذا قبلت أن تكوني حرفاً في قصيدة جاهزة للإهداء لمنْ تقدِّم للشاعر ابتسامةً أكبر؟

هنا مديحٌ للبنفسج،وهناك نشيدٌ للجلّنار، وبينهما أنشودةٌ لحقول السوسن.

تستنكر الدفاتر عشقي لرجل استباح كينونتي وطهارة قلبي، واستبدلني برغيف خبز وجسد ميت!؟

في كل مرة، كنت أجرِّب رسمَ خريطة الحب على مقاس أحلامي، تضيعُ الإبرةُ، وينقطعُ الخيطُ، فألبس الحبَّ كيفما أتفق بفوضى عاشقة، خلعت عقلها على أول مفترق طرق!

للحقيقة وجه واحد.. فلتعترف يا بطل الذكريات، أنك لم تكن بمستوى حماقاتي، وجنون قلبي الذي أحبّك بالرغم من ضياع ملامح الحب في تصرفاتك!؟

فلتعترف يا بطل الحب المذبوح بسكين لامبالاتك، أنك رسمت لي قصورا من الورق وحدائق من رمل متحرك!؟

احتلني حزن إغريقي معتّق، وأنا ألاحق الصور، واقرأ دفاتر أشعارك .. فللحنين وخزه، وللذكريات رائحة تبعث على الدوار...

من الغباء أن تغنّي امرأة، أغنية الوفاء، لجثة رجل وجد ميّتاً بين نهود النساء.. ومن الغباء أن تنتظر امرأة من رجل، أن يقرا أسفارها صبيحة عرسه النرجسي ..

فراشة أنا، أتعبها الطيران حول مصابيح زرق، غاب ضؤوها، فاستحالت تحفاً قديمة معروضةً في مزاد علني!

سأغلق الآن، وقبل أن ينبلج الفجر، دفاتري العتيقة، وأجلس بانتظار فنجان قهوة بنكهة الحياة، بينما فيروز تصدح: (لا أنت حبيبي ولا ربينا سوا)!؟

حرائق الصيف والشتاء

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

في الصيف تشتعل الحرائق في الأحراش والغابات، وفي حقول القمح والأعشاب الجافة، وتكون خسائرها كبيرة على صعيد الثروة، سواء أكانت قمحاً أم اشجار زيتون وغيرها، لكنها تظل بسيطة إذا ما خلت الخسائر من الضحايا البشرية، وينطبق عليها القول الشهير: «في المال ولا في العيال». أما حرائق الشتاء، فهي تثير الغضب والحزن في نفس الوقت، الغضب كونها كان من الممكن تفاديها بقليل من الانتباه وتحمل المسؤولية، والحزن كون ضحاياها في الغالب يكونون من الأطفال والنساء. قبل أسابيع فجعت فلسطين بموت خمسة أطفال في حريق شب في منزلهم نتيجة انقطاع الكهرباء وايقاد الشموع، وقبل أيام توفيت امرأة شابة تبلغ من العمر ٢٨ عاماً في قرية كفر نعمة، نتيجة حريق شب في منزلها. الغريب في الأمر أن يتم تحميل المسؤولية عن الاهمال للمرأة، سواء كانت أماً أو زوجة، ولا أحد يوجه اللوم للرجال، آباءً كانو أم أزواجاً.

قليلة هي المرات التي أصطحب معي في سيارتي أحداً، وخاصة صباحاً أثناء قدومي للعمل لسببين، الأول أنني دوماً أكون متأخرة، والثاني، أنني أفضل سلوك طريق عين مصباح ولا أحب دخول المنارة بسبب الازدحام.

قيل يومين كانت هناك امرأة تنتظر في وسط البلدة، وكان من الواضح أنها متأخرة عن عملها فطلبت مني أن أقلها ففعلت.

بدأت تشرح لي سبب تأخرها، الذي عزته لمرض ألم بابنها البالغ من العمر ١٠ سنوات، مما منعها من النوم تلك الليلة، وأنا أعلم أنها امرأة تربي ابنها وحدها، بعد أن تخلى أبوه عنه. وضعها المادي سيء جداً، وما تجنيه من عملها يذهب ثلثاه لأجرة البيت والمواصلات، من القرية حيث تسكن، إلى رام الله حيث مكان عملها. أما الثلث الباقي، فعليها أن تصرف منه على نفسها وعلى ابنها كذلك رغم قلته، لا قانون ولا أجهزة أمنية، استطاعت أن تلزم والد الطفل بدفع نفقتها كزوجة بعد الطلاق، ولا نفقة الابن.

استمرت في الحديث، فعرجت على حوادث الحريق التي حصلت، وراح ضحيتها خمسة أطفال، وقالت إنها سمعت الناس في السيارة العمومي يتحدثون عن الحادث، واضعين اللوم على الأم التي لم تتفقد الشموع المشتعلة قبل أن تنام، وكأنها هي المسؤولة عن الحريق، كنت أنا قد سمعت مثل هذا اللوم للأم، وكأنه لا تكفيها فجيعتها بموت خمسة من أبنائها، لا أحد لام الأب، الذي من المفروض حسب عاداتنا أن يكون راعي الأسرة، على أنه لم يتفقد أبناءه والشموع المشتعلة. الأكثر فجيعة كان ما سمعته عن موت المرأة في الحريق الذي شب في منزلها في كفر نعمة، ويقال أنه نتج أيضاً عن شمعة محترقة، سمعت الخبر المقتضب من إذاعة فلسطين، الذي لم يشر من قريب أو بعيد لسبب اندلاع الحريق، ولا عن ظروف الحادث، لكن سرعان ما بدأت الألسن تثير الأقاويل عن تلك المرأة، أنها كانت على علاقة مع رجل آخر، وأنها ربما تكون قد أحرقت نفسها، أو أن هناك من قام بحرقها. رغم أننا نصف أنفسنا دوماً بأننا شعب متدين، ورغم أن الدين يقول: «إن بعض الظن إثم»، ورغم أن الدين يدعو لعدم «قذف المحصنات الغافلات» وعدم النميمة، وينهى عن الثرثرة. إلا أننا من الواضح بعيدون عن كل ذلك أشد البعد. هذه القصص تذكرني بتلك الفتاة التي قتلها أخوها في إحدى مدننا، لأنه رآها عائدة من المدرسة ووجهها شاحب أثناء ساعات الدوام، وأن أحدى المعلمات قد اصطحبتها إلى المستشفى، بعد أن أغمي عليها أثناء الحصة، وأن المستشفى قام بإجراء بعض الفحوصات لها، وعليه أن يذهب إلى المستشفى في اليوم التالي لجلب نتائج الفحوصات. قتلها ولم ينتظر النتائج، لأن عقله المريض أوحى له أن أخته حاملاً، لكن النتائج أثبتت أنها كانت تعاني من فقر شديد في الدم.

لهذا كله، فإن المرأة عندما تقتل تحت عنوان «غسل العار» أو «الدفاع عن الشرف»، أو حتى عندما تموت انتحاراً أو حادث حريق، فإنها تموت مرتين، مرة بسبب الحادث، ومرة أخرى بسبب تحميلها المسؤولية عن موتها أو عن موت أبنائها.

itaf1957@yahoo.com

صاحب الإمتياز طاقم شؤون المرأة

المشرفة العامة : سريدا حسين

المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

تحرير وتدقيق: عطاف يوسف

شارع الإرسال – مركز عواد

ص.ب : ٢١٩٧ رام الله

هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها

تطبع في مطابع الايام

بالشراكة بين

طاقم شؤون المرأة

MDG ACHIEVEMENT FUND